الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمّار ثليجي- الأغواط -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

أثر العامل في الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري

ـ دراسة في المنصوبات ـ

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: النحو العربي وأصوله

إعداد الطـــالب:
هاني جيـــلاني

إشراف الأستاذ الدّكتور:
بديار البشـــــير

لجنـــــة المناقشة

الاســـــــم واللقب	الجامعـــــة	الصـــــــفة
أ.د/ بن علي سليمـــان	الأغـــواط	رئيسا
أ.د/ بديـــار البشيـــــر	الأغـــواط	مشرفا ومقرّرا
د/ ابن شتّوح عامـــر	الأغـــواط	عضوا
د/ بوصبيعات أحمـــد	الجـــــلفة	عضوا

السنة الجامعيـــة:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

إلى الوالدين العزيزيــن

إلى الزوجة الكريمــة

إلى أولادي الأحباء : محمد، أماني إبتهال، لينة أسيل، مريم أروى

ثمرة هذا العمــل

تقديـر وشكـر:

إلى كلّ أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الدراسات الجامعية.

وإلى أستاذي المشرف بربار البشير

إلى كلّ هؤلاء أتقدّم لهم

بأسمى مشاعر الاحترام والتقدير

وأسأل الله أن يجزيهم عني أحسن الجزاء

مقدّمـــــــة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

من الأصول الهامة التي قامت عليها الدراسات النحوية، وشغلت جزءا من تفكـير النحاة قديما وحديثا نظرية العامل، فهي الروح السارية في جميع مباحث النحو والمعوّل عليها في التحليل الإعرابي وعليها تدار أكثر مسائل النحو، ومكينـة في نحونا القديم، والقارئ لكتاب سيبويه يلتمس ذلك، وقد أخذ بها جميع النحاة البصريين والكوفيين ومن تلاهم، وبالرّغْم من هذا الإجماع إلا أنه انجرّ عنها خلافات نحوية ملأت سماء دنيا العربية، ولم يقف الأمر عند اختلاف نحاة المذهبين الكبيرين بسببها، بل امتد إلى نحاة المذهب الواحد، مما خلق مشكلات جمة، فسُمِعَ صوت في الأندلس خلال القرن السادس الهجري، ضاق ذرعا من مشاكله ونادى بإلغائه وحذفه من الدرس النحوي أورد أفكاره في كتاب ظلّ كامنا قرونا عديدة إلى أن أعاد له الحياة من جديد شوقي ضيف وعنونه "الرد علـى النحـاة لابن مضاء". تلقف بعض المحدثين آراءه وتبعوه في ثورته، واتهموا هذه النظرية بأنها أفسدت النحو وأدخلته في غيابه الفلسفة، واتهموا النحاة القدماء بأنهم سلكوا نهج المناطقة والمتكلمين بإيعازها مما أدى بهم إلى العلل الثواني والثوالث والإيغال في التأويل والتقدير، والتمحّل والتعسّف في الدرس النحوي مما صرفـهم عن استشراف آفاق هذه اللغة.

وبالمقابل هناك فئة أخرى ترى بأن نظرية العامل روح النحو التي تضبط نظامـــه، ولا بديلا عنها، وهدمها سيوقعنا في فوضى لغوية.

ومن خلال هذا الجدل القائم، سأحاول أن أخوض في هذه الموضوع من زاوية الخلاف النحوي الذي تسبب فيه العامل، مدعمـا دراستي بتطبيقـات اخترت لهـا كتابا بين طيّاته أشهر المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والمتمثّل فـي كتاب الإنصاف للأنباري

وسعيا مني للوصول إلى أهداف الدّراسة حاولت الإجابة عن الأسئلة المجسِّدة لإشكالية البحث وقد تمثّلت فيما يلي:

ــ لماذا هذا الجدل حول نظرية العامل رغم أصالاتها ؟

ــ ماهي الأسباب التي أدت إلى الخلاف في تحديد وتوجيه العامل ؟

ــ هل الخلاف الذي كان سببه نظرية العامـــــل أدى بانحــراف الدراسات في كثير من الأحيان عن واقع اللغة العربية ؟

ــ هل كان لهذا الخلاف والجدل ثمار ؟

وبعد تفكير طويل استقرّ رأيي على أن يكون عنوان البحث:

أثر العامل في الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري (دراسة في المنصوبات)

ويرجع اختياري لهذا الموضوع لأسباب عدة منها :

ــ الجدل القائم حول هذه النظرية رغم مكانتها وأصالتها في الدرس النحوي.

ــ رغبتي الغوص في هذه النظرية الأصيلة وتتبع آراء المحدثين حولـــــها.

ــ لمّا رأيت الدراسات ــ في حدعلمي ــ التي تناولت نظرية العامل وخاصة في شـــــق خلافات النحاة القدماء في تحديد العامل وتوجيهه، والتي كانت مـــن أسباب الثورة عليـــه متناثرة بين الدارســـــات لقضايا العامل النحوي أو الخلاف النحوي مقتضبة أردت أن أَلُمَّ شمل هذا المتناثر وأنظّمه وأثري ذلك بالتحليل والمناقشة والتطبيق.

وقد وقفت أمام مناهج البحث المختلفة والتي تتلاءم وهذا الموضـــوع فاعتمدت ــ في الغالب ــ المنهج الوصفي والذي قوامه رصد مواقف القدماء والمحدثين، والتعرض إليها بالشرح والتحليل إلى جانب المنهج الإحصائي وذلك من خـــــــلال تتبع مسائل الخلاف في المنصوبات، التي كان العامل مسببا له.

ولقد قسّمت بحثي إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

تناولت في التمهيد الحديث عن المذهبين الكبيرين مركّزا على خصائص كل مذهب حتى تتضح أسبـــاب التمايز فـــي التفكير والاختلاف في المعايير المستعملة في الحـــكم على المسائل النحوية الإعمالية، ثمّ عرجت الحديث إلى صاحب أشهـــرمصنف في الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومصنّفه هذا الموســـوم بـــ(الإنصاف فـــي مسائل الخـــــلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

أما الفصل الأوّل فخصّصته للبحث في العمل النحوي تعريفه اللغـــوي والاصطلاحي قديما وحديثا محترما السلّم الزمني ولـــي في ذلك غرض، ثمّ قواعد نظرية العامل والتي كانت السبب المباشر في الخـــلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، بعدها تناولت أهم قضايا العامل والتي كانت محلّ خلاف وجدل قديما وحديثا والمتمثّلة في: التأويل والحذف، الاشتغال، التنازع، بالإضافة إلى التبويب النحوي الذي لاقى نقدا لاذعـــا من لدن بعض المحدثين.

والفصل الثـــاني خضت فيه البحث في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين فـــي ضوء العامل، بدأت الفصل بالحديث عن نشأة الخلاف في المسائل الإعمالية بين المذهبين، ثمّ أسبابه وقسمتها إلى داخلية، خارجية ثمّ مظاهره المتمثّلة فـــي المناظرات، والمجالس، وكتب الخلاف، ثمّ تناولت مسائل الخلاف التي كان سببها التباين فـــي الاستدلال بالأصول وركّزت على المســـائل الإعمالية، بعدها أحصيت المسائل الخلافية فـــي العامل من كتاب الإنصاف وأردفت ذلك بتعليق عـــــام عليها، ثم انتقلت إلى التبويب النحـــوي وبينت دور العامل في الخلاف بين البصريين والكوفيين في توزيع المسائل على الأبواب، بعدها قمت بتدوين مصطلحات البلدين لإبراز الخلاف المصطحلي ولـــي في ذلك مقصد وهو أن جلّ المصطلحات ماهي إلا عوامل ومعمولات، وفي آخـــــر هذا الفصل تناولت نتائج الخلاف النحوي مركّزا علـــى المسائل الخلافية بين المذهبين الكبيرين التي كان محرّكها العامل.

وتطرقت في الفصل الثالث لأهم الآراء في العـــــامل، وأوليت الاهتمام بالآراء التي أرادت إلغاء العامل من الدرس النحوي وحاولت تقديم البديل، ولهم في نقدهم أسباب، من أهمها الخـــلاف والجدل الذي تسبب فيه العامل والذي ــ في رأيهم ــ أفسد النحو، وحمّل اللغـــة مالا تطيق.

أما الفصل الرابع فهـــو فصل تطبيقي تناولت فيه أثر العامل فـــي الخلاف وحاولت استخراج آثار الخـــلاف الإيجابية والآثار والسلبية، وكان عملي منصبا علـــى المعمولات المنصوبة.

أما الخاتمـــة فأوردْت فيها النتائج التي توصلت إليـــها بعد دراستي للعامل وأثره فـــي الخلاف النحوي بصفة عامة، ومن خلال المعمولات المنصوبة في كتاب الإنصاف بصفة خاصّة.

هناك جهود ودراسات سابقة اعتمدت عليها في هـــذا الموضوع، تناولت نظرية العامل

ومست الخلاف النحوي مسا خفيفا، لأنها تناولت هذه النظرية في إطارها العام، وبالمقابل جهود تناولت الخلاف النحوي وكان نصيب العامل فيها مقتضبا، وهذه الدراسات يعوزها الجانب التطبيقي.

من بين هذه الدراسات: "الخلاف بين النحويين" للدكتور رزق الطـــويل، "المـــــدارس النحوية أسطورة وواقع" للدكتور إبراهيم السمرائي، "أصول النحو العربي" للدكتور محمد خير الحلواني، "نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا" للمؤلف وليد عاطف اللأنصاري.

أما عن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدناها بعد مدونتنا الإنصاف لابن الأنباري، فنذكر الكتاب لسيبويه، والإيضاح للزجّاجي، والخصائص لابن جني، شرح المفصّل لابن يعيش، والمغني، وأوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، والاقتراح، والأشباه والنظائر للسيوطي، إحياء النحو لإبراهيم مصطفي، اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، النحو الوافي لعباس حسن، الخلاف النحوي لمحمد خير الحلواني، الخلاف بين النحويين للسيد رزق الطويل، النحو العربي (أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث) لمحمد إبراهيم عبادة، معاني النحو لفاضل صالح السامرائي...

وفي الختام لا يفوتني أن أقدّم شكري وعرفاني للأستاذ المشرف الدكتور بديار البشير الذي كان عينا باصرة، ينظر خطواتي في الكتابة بأمانة، ولم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.

هـــــاني جيـــــلاني

الجلفـــة في: 16جانفي 2016 م

التمـــــــــــــهيد

تمهيد

لقد أدرك نحاتنا الأوائل بعد أن طـــــال تأملهم في ظواهر اللغة، أن نظامها الجملي يخضع لظاهرة أسموها الإعراب التـــي تحمل أدق المعاني، ولما حاولوا فلسفة وتعليل تغير الحركات على آخر المعربات ومقاصدها، نشـــأت فكرة أصبحت فيما بعد العمـــود الفقري للنحوالعربي سميت بنظرية العامل، والنحاة مجمعون على الأخذ بها.

والسؤال المطروح: من ألقى بذورها في الدرس النحوي ووطّد أركانها ؟

ــ يذهب جعفر عبابنة إلى أن عبد الله بن أبـــي إسحاق الحضرمي كـــان يتمثّل العـــامل عندما سأل الفرزدق على أيّ شيء يرفع مجلّف[1].

عندما قال الفرزدق:

وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَـــتًا أَوْ مُجَلَّـــفُ[2]

ــ إنّ تخريج أبي عمرو بن العلاء رفع مجلف حين ذهب إلى أن الرفع بإضمار فعل، أي (لم يبق سواه) يدل على أنه كان يتمثّل العامل[3] .

ــ ويذهب محمد خير الحلواني إلى أن عيسى بن عمر كان ممن تمثّلوا العامل عندما كان يقـــول (ليس الطيبُ إلا المسكَ) بنصب (المســـك) على أن المسك معمـــول للفعل ليس[4].

ــ ويرى الباحثون أن المنظّر لنظرية العامل الخليل بن أحمد الفراهيدى الذي مدّ فروعها وأحكمها إحكاما وأرسى قواعدها إلى أن أخـــذت شكلها النهائي، واتسعت على نحو شمل كثيرا من أبواب النحو، ويكفي أن نعود إلى كتاب سيبويه ليتبن ذلك،إذ ما نقله عن الخليل ورواه عنه يثبت أن أكثر العوامل قال بها الخليل نحو:لابد مع كل رفع لكلمة، أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلها الأسماء المبنية.

---

1 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي(في العالم العربي في القرن العشرين)، دار الإسراء، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص145.

2 ــ الفرزدق، الديوان، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987 ص 386. وجدنا في الديوان (مجرّف) بدل (مجلّف).

3 ــ الأنباري أبو البركات، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985، ص27-28.

4 ــ محمد خير الحلواني، المفصّل في تاريخ النحو العربي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1979، ص180.

ومن العامل ماهو لفظي مثل المبتدأ العامل في الخبر الرفع، والفعل العامل في الفاعل الرفع، وفـــي المفعولات النصب.ومنها المعنوي كالابتداء العامل في المبتدأ. ومنـــها ما يكون أدوات وحروفا كجازم الفعل مثل(لم وإن) وأخواتهما، أو الناصبة كـــ(إنْ ولن) وبابهما، ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعـــل مثل (أنّ، وإنّ، ولكنّ، وكـــأنّ، وليت، ولعلّ) التي لا تصرّف تصريف الأفعال، ولكن هـــي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال[1].

ويذكر جعفـــر عبابنة أن النحاة قبل الخليل لـــــم يعرفوا غير العوامل اللفظية، وأن الخـــليل كشف على أنها نوعان: لفظية ومعنوية[2]. أمّا سيبويه فقد أدار كتابه على فكـــرة العامل، واعتمدها في مباحثه النحوية، ولتمكنها من تفكيره كان يجعل تعريفاته مشتقّة من بنيتها، ويكفي أن تطّل على توزيع المواضيع على الأبواب، لتعرف أن العامل ناشر ظلاله على مُؤَ لَّفه كلّه، وتلقاها فـــي الصفحات الأولى، ففي الباب الثـــاني(مجاري أواخر الكلم من العربية) يقول:" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرِّق بين مـــــا يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيـــه العاملُ ــ وليس شيءٌ منها إلاّ وهـــــو يزول عنه ــ بين ما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحـــدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفـــــظ في الحرف، وذلك الحرفُ هو حرف الإعراب"[3]. فسيبويه يريد أن يبيّن لنا أن الحركات هـــي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمـــات، فأحدث فيها حركات الإعـــــراب، وتأثير العامـــل بالمفهوم الذي الذي بيّنه سيبويه هو الإطار الذي أُصِّلت في القواعد الكلّية للنحو العربـــي ويشمل هذا التأثيـــر الرفع والنصب والجرّ فـــي الأسماء، والـــرّفع والنصب والجزم في الأفعال، وما تنبئ عليه الحركات من معان دقيقة، ويتوزّع على جميع الأبواب النحوية.

ولقد قال بفكرة العامل جميع النحاة من بصريين وكوفيين ومن تليهم، ولم يشـــــــذّ

1 ــ أحمد جميل الشامي، النحوالعربي قضاياه ومراحل تطوّره، دار الحضارة، بيروت، لبنان، د.ط، 1997، ص86.

2 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي، ص145.

3 ــ سيبويه أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، ج1ص13.

إلا ابن مضاء القرطبي بتصريح علنيّ، ومن قبله محمد بن المستنير قطرب تلميذ سيبويه بإنكاره الإعراب.

بالرغم من إجماع نحاة المذهبين الكبيرين على الأخذ بفكرة العامل إلا أنها كانت سببا في نشوب كثير من المسائل الخلافية، والتي تناقلها النحاة، وأول خلاف من هذا النوع دار بين رأسي المذهبين الكسائي وسيبويه في المسألـــــة المشهورة بـــ(الزنبورية)[1]، ثمّ توالت الخلافات بين البصـــــــرين والكـــــوفيين، وقـــد جمعها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

وقبل التعريف بالأنباري وكتابه الإنصاف سنذكر خصائص التفكير المنهجي لكل مذهب ونرجئ تعريف العامل إلى الفصل الأول لأنّه يحتاج إلى البسط والتحليل وفيه كلام كثير.

ب ــ خصائص المذهبين: البصري والكوفي:

1 ــ خصائص المذهب البصري:

كان للبصريين السبق والفضل في وضع علم النحو وتوطيد أركـــانه، وتعهده بالعناية، فتحدّدت على أيديهم مصطلحاته وقواعده، وفي الوقت الذي كان فيه البصـــريون يؤسّسون للفكر النحو على مدار قرن من الزمن، كان نظراؤهم الكوفيين مشغولـــــتين بقراءة الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار، ويمكن تلخيص خصائص مذهب البصريين فـــــي النقاط الآتية:

ــ الاعتماد على السماع والتشدّد فيه حيث حدّدوا للاحتجاج به الزمان والرقعة الجغرافية، واشترطوا الشيوع والاطّراد في استخراج الظاهرة النحوية من المسموع.

ــ القياس على الكثير المطّرد مما ورد في كلام الفصحاء العرب المحتجّ بلغتهم.

ــ كثرة التأويل والتقدير بتأويل نصوص اللغة التي لا تتفق مع القواعد التي توصّلوا إليها حتى يتحقّق لهم مبدأ الاطراد في الأحكام النحوية.

ــ استبعاد الاحتجاج بالحديث الشريف.

1 ــ ينظر: ص 92 ــ 94 من بحثنا.

2 ــ خصائص المذهب الكوفي:

ــ الاتّساع في السماع وعدم التّشـــدد فيه، حيث تساهلوا فـــي الأخذ عن القبائل، حيث لم يشترطوا ما اشترطه البصريون من تحيد الزمان والمكان، واعتدّوا بالقليل بـــــل بالشاهد الواحد في استخراج الظواهر اللغويّة.

ــ الكوفيون يعنون بالقياس كما عُي بـــه البصريون، ولكّنهم يختلفون عنهم بالقياس علـــى القليل والنادر والشاذ. فهم أوسع قياسا.

ــ أقرب إلي الوصف لعزوفهم عن التقدير والتأويل في كثير من المسائل.

ــ هم متفقون على استبعاد الاحتجاج بالحديث الشريف مع البصريين.

ــ استعمال مصطلحات نحوية، وعوامل ومعمولات غير التي شاعت عند البصريين.

أ ــ ترجمة ابن الأنباري:

1 ــ اسمه ومولده:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعد الأنباري النحوي الشهير. كنيته أبو البركات، ولقبه كمال الدين.

ولد في شهر ربيع الآخر سنة (ت513هـــ) بمدينة الأنبار إلي انتسب إليها، وهي بلـــدة على الضفة الشرقية للفرات، على بعد نحو (65 كيلو متر) غرب بغداد.

2 ــ مسيرته العلمية:

تلقى علومه الأولي في الأنبار علي يد والـــده الذي كان على شيء من الثقافة والعلم، توسّم الوالد في ابنه علامات طالب العلم، فاصطحبه إلى بغداد ليكمل دراسته، فانتسب إلى المدرسة النظامية التي شغلت الدنيا بحركتها العلمية ونظامها البديع وأساتذتها المشهورين. فنهل العلم على عديد من الأساتذه، على رأسهم ثلاثة كانوا من أعلام زمانه:

ــ الإمام ابن الرزاز (سعيد بن محمد بن عمر(ت539هـــ)) درس عنده الأصـــول والفقه على المذهب الشافعي، حتي برع وحصل طرفا صالحا من الخلاف.

ــ ابن الجواليقي (موهوب بن أحمد بن محمد(ت539هـــ)) أخذ عنـــه اللغة والأدب، فبرع

حتى صار شيخ زمانه

ــ ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد(ت542هـــ)) أخذ عنه علم النحو.

برع ابن الأنباري في علم النحو حتى شدت الرحال إليه من كل مكان وصوب، وتفـــــرد بالابتكار في فن التأليف فكانت له أولية تاريخية في فنون ثلاثة:

*علم الجدل وضع له كتاب (الاغراب جدل العراب).

*علم الخلاف: الذي وضع له كتاب (الإنصاف) علي ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، وأوليته في الأسلوب والترتيب.

*علم أصول النحو: وضع له كتاب (لمع الأدلة).

وفي ذلك يقول محقق كتاب الاغراب في جدل الإعراب: "هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية، لا ينازع فيها ابن الأنباري منازع، بل لم ينسج بعده على منواله أحـــد نعلمه مدة أربعمائة سنة، حتى جاء السيوطي فـــــألف كتابه (الاقتراح) فـــي علم أصول النحو"[1].

نظرا لتفوُّقه وبراعته ومخالطته لأئمة العلم، فور تَخَرُّجه عيـــن أستاذا فدرّس الفقه على المذهب الشافعي، ثمّ النحو بالـــمدرسة النظامية مدة طـــــويلة،آثر بعدها الاستقالـــة من الوظيفة، والانقطاع فـــــي منزله للتأليف والعبـــادة، بيد أن بابه ظـــلّ مفتوحا لطلاب العلم، واشتهرت مصنفاته فزادته رفعة ومكانة فـــي ميدان العلم، فضربت إليه أكباد الإبل، بعد أن صار شيخا للعربية في أيّامه. والـــدليل على مكانته العلمية وشهرته التـــــي فاقت الحدود أن ابن يعيش شارح المفصل صاحب المكانة العلمية الرفيعة شدّ الرحال من حلب إلى بغداد قاصدا منزل الأنباري للاستفادة منه، وقبل وُلُوجِه بغداد وصله خبر وفاتـــــه[2].

3 ــ مكانته العلمية:

تُجمع كتب التراجم على الثناء الجميل في وصـــف خلقه وزهده وورعه وغزارة علمه

1 ــ ينظر: مقدمة المحقق: ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، 1957، ص21.

2 ــ ابن خلّكان أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أناء أهل الزّمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، 1978، ص139.

في فنون شتّى غير أنّه شهرته في النحو وتميّزه به غطّت على علـــوم برع فيها كالفقه حتى صار اسمه يردف بكلمة النحويّ، سنــورد ثناء أصحاب التراجـــم وما قيل عنــه، وسنراعي التسلسل الزمني حسب وفاة كل مؤلف:

قال القفطي (ت624 هــ) بعد أنْ لقّبه بالنحوي:" الشيخ الصالح، صــاحب التصانيف الحسنة في النحو وغيره، كان فاضلا عالما زاهدا"[1].

ووصف ابن خلكان(ت681هــ) علمه فقال:" كان من الأئمة المشار إليهم في عم النحو"، وذكر اشتغاله التدريس، فقال:" تفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه، بالمدرسة النظامية وتصدّر لإقراء النحو بها... اشغل عليه خلْق كثير، وصاروا علماء...وكتبه كلها نافعة...وكان نفسه مباركا ما قرأ عليه أحـــد إلا وتميّز. وانقطع في آخر عمره في بيته مشتغلا بالعلم والعبادة وتَرَك الدنيا ومجالس أهلها"[2].

وافتتح تاج الدين السبكي(ت771هــ) ترجمــة أبي البركات فقال: صاحب التصانيف المفيدة، وله الورع المتين الصلاح والزهد" [3]، ثــمّ قال بعد سرد مسيرته التعليمية:" صار شيخ العراق في الأدب غيرَ مُدافَع، لـــــه التدريس فيه ببغداد، والرحلــة إليه من سائر الأقطار[4].

قال الموفَّق عبد اللطيف: لم أر في العبَّاد والمنقطعين أقوي منه في طريقه، ولا أصدق منه في أسلوبه، جِدٌّ محض لا يعتريه تصنُّع"[5].

قال عنه السيوطي(ت911هــ):" النحويّ المفنّن الزاهد الورع...كان إماما ثقة صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم، ورعا زاهدا عابــدا، تقيا عفيفا، لا يقبل من أحد شيئا...ولــه

---

1 ــ القطفي جمال الدين أبي الحسن علي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1986، ج2ص169.

2 ــ ابن خلكان، وفيات الأعبان، ج3ص139.

3 ــ السبكي تاج الدّين أبي نصر عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمد محمود الطناحي و عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1964، ج7ص155.

4 ــ المصدر نفسه، ج7ص155،156.

5 ــ المصدر نفسه، ج7ص156.

المؤلفات المشهورة"[1].

وصف ابن العماد(ت1089هـــ) علمه وخلقه فقال:" النحوي العبد الصالح... برع في الأدب حتى صار شيخ العراق...كان عابدا مخلصا ناسكا تاركا للدنيا، له مائة وثلاثـــون مصنّفا في الفقه والأصول، والزهد، وأكثرها في فنون العربية"[2].

شيوخه وتلاميذه:

سبق ذكر أهم شيوخه في المدرسة النّظامية(*)

ــ تلاميذه:

عند عرضنا ثَنَاءَ أصحاب التراجم والطبقات لأبـــي البركات أشـــادوا بمؤلّفاته المتعدّدة والمتنوعة وإن غلبت عليها كتب اللغة وخاصّة علم النحو، فهذه الكتب البديعة كانت مـــن أسباب شهرته الواسعة، فاستحال مزارا لطلاب العلم من مختلف الأقطار ينهلون من منبعه الصافي حتى صار تلاميذه علماء، وسبق ذِكرُ صاحب شرح المفصل ابن يعيش أنه شـــدّ الرحال لملاقاته والاستفادة من علمه لكن خبر الوفاة وصله وهو في الطريق. فبالرغم من كثـــر المريدين إلا أن المصـــادر لم تذكر جميع ممـــن تتلمـــذو على يده، وممـــن ذكرت أسماؤهم[3]:

ــ محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي (ت584هـــ).

ــ وجيه الدين بن المبارك بن سعيد أبو بكر الواسطي (ت612هـــ).

ــ محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الواسطي (ت637هـــ).

---

1 ــ السيوطي جلال الدّين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط2، 1979، ج2ص86،87.

2 ــ ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، مشق، سوريا، ط1، 1986، ج6ص425،426.

*ــ ينظر الصفحة: 10 من بحثنا

3 ــ ينظر ترجمة ابن الانباري، ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص16،17.

ــ عبد الغفّار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي.

ــ أبو شجاع محمد بن أحمد ب علي العنبري.

4 ــ وفاته:

تُوفي أبو البركات الأنباري ببغداد في التاسع من شعبان عام 577هــ، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[1].

آثار ابن الأنباري المطبوعة في النحو:

ألّف ابن الأنبار في علوم شتّى، وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام: الآثار المفقودة، والآثار المخطوطة، والآثار المطبوعة، ولغزارة إنتاجه[*] نكتفي بذكر الآثار المطبوعة في النحو.

ــ البلغة في الفرق بين المـــــذكر والمؤنّث.(دار الكتب المصرية، القاهرة،ط1،1970).

ــ حلية العقود في المقصـــور والممـــدود.(المطبعة الكـــــاثوليكية، بيروت،ط1،1966).

ــ نزهة الألباب في طبقات الأدباء.(مكتبة المنار، الزقاء، الأردن،ط3،1975). ويقصد بالأدباء النحاة.

ــ أسرار عربية.(دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط3،2010).

ــ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة.(مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا،ط1، 1957). وهما رسالتان الأولى: (الإغـــراب في جدل الإعـــراب)، والثانية:(لمع الأدّلة)

ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بيـــن النحويين البصريين والكوفيين. وهو من أضـــــخم مصنفات ابن الأنباري النحوية وأغزرها علمـــا ولا يسدّ مسدّه كتاب آخر في اختصاصه، وقد أخرجه محي الدّين عبد الحميد في أبهى حلّة، القاهرة سنة 1954، ولنا عودة إلى هذا الكتاب في ما يأتي.

أسلوب ابن الأنباري في مؤلفاته:

يقول الدكتور علوش: "ومن مميزات هذه المصنفات أنهـــا وضعت للطلبة والدارسين.

---

1 ــ ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج3ص139.

*ــ لمعرفة آثاره بأقسامها الثلاثة في جميع العلوم التي ألف فيها، ينطر مقدمة التحقيق: أسرار عربية، ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، تح: محمد حسين شمس الدين، در الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2010، ص5 ــ 9.

لذلك نرى المؤلف يتحرّى فيه التّيسير دون الإيغال والتعمق كأبي علي الفارسي والرماني مثلا، لذلك تمتاز بالمنهجية والتخصّص. فكــل كتاب في موضوع خاص به مما كان ذلك الموضوع صغيرا أو ضيّقا، إذ نجد كتابا في (كيف) وكتابا في (لو) وآخر في (ما)...إلخ. وابن الأنباري يلتزم المنهجية في تصانيفه إلى أبعد الحدود، إذا نظرنا إليه بميزان عصره. فهو يسير على نهج متّسق ويتتّبع جزئيات موضوعه بفكر متّزن، وقلّما يطفر مــن مسألة إلى أخرى شأن القدماء كالمبرد في (الكــامل) والجاحظ في (البيان والتبيين)"[1].

وفي أسلوب ابن الأنباري يقول الأستاذ سعــيد الأفغاني: "عُرفت التواليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هــذا يُبْس الأسلوب وجفاف العرض، وإملال القارئ، لكـــن ابن الأنباري ــ والحق يقال ــ أدّب النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ما حبّبه إلى المطالع فأبعد عنه الســأم، وليس بقليل أن تعرض ما يشبه الأرقـــام والقضايا المنطقية عرضا جذّابا.

إنّني إذا أردت التعبير عن أسلوب ابن الأنباري بكلمة جامعة لم أجــد أصد من قولي: (أسلوب رياضي جميل)"[2].

تأثّر ابن الأنباري بالمنهجية المتبعة في الأصول والفقه وأسقطها على النحو وأصوله، كما أنّه نقل إلى أصول النحو الاصطلاحات المستخدمة من قبـــل الأصوليين والفقهاء، ويظهر ذلك من خلال بعض مؤلفاته النحوية كــ(لمع الأدلة) والأنصاف، ولم يضمر ذلك بل صرّح في مقدمة الإنصاف بأنه سيلخّص كتابا لطيفا، يشمل على مشاهير المســائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة، على تــرتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي

1 ينظر مقدّمة المحقّق: المصدرنفسه، ص9،10.

2 ينظر: مقدمة المحقق: ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، ص22

حنيفة[1]، وقال في (نزهة الألباب) " بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينسج علـــى منوال أصول الفقه"[2].

د ــ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:

1 ــ ظروف تأليف كتاب الإنصاف:

قال ابن الأنباري في مقدمة الكتاب:"وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدبـــاء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النظامية، عمّر اللّه مبانيها، ورحم بانيها، سألوني أن ألخّص لهم كتابا لطيفا، يشمل مشاهـــير المسائل الخلافية بين نحويي البصـــرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلّف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لـــم يُصنِّفْ عليه أحدٌ من السلف، ولا ألّف عليه أحد مـــن الخلف، فتوخيْت إجابتهم على وفـــــق مسألتهم، وتحريت إسعافهم، لتحقيق طِلبتم، وفتحت في ذلك الطريق، وذكرْتُ من مذهب كلّ فريـــق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت فـــي النُّصرة على مـــا أذهبُ إليه من مذهب أهل الكوفة أو أهـــل البصرة علـــى سبيل الإنصاف، لا التعصب والإســـراف، مستجيرا بالله، مستخيرا له فيما قصدت إليه، فالله تعالى ينفع به، إنه قريب مجيب"[3].

2 ــ قراءة في هذه المقدّمة:

* ذكر ابن الأنباري أسباب ودواعي تأليف كتاب الإنصاف، إذ كانت الفكرة من لـــدن جماعة من الطلاب الذين جمعوا بين علم العربية، والفقه في المدرسة النظامية.

*اهتمامه كان منصبا على مشاهير المسائل الخلافية بين البصريين الكوفيين.

*التبويب كان على خُطا المسائل الخلافية الفقهيه بين الشافعي وأبي حنيفة.

---

1 ــ ابن الأنباري جمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005، ج1ص25.

2 ــ ينظر: مقدّمة المحقّق: ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، أسرار عربية، تح: محمد حسين شمس الدين، ص9،10.

3 ــ ابن الأنباري جمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1ص25.

*التفرد والأسبقية في معالجة المسائل وطريقة التبويب.

*تحرِّي الموضوعية في إصدار الأحكام.

3 ــ منهج ابن الأنباري في كتاب الانصاف:

أسقط ابن الأنباري المنهج المتبع في عرض مسائل الخلاف الفقهي، على مسائـــــل الخلاف النحوى وبذلك تفرّد على سابقيه ومعاصريه، ومن خلال استقراء مسائل الخلاف التي أوردها في الإنصاف وعناوينها، يتضح لنا أن ابن الأنباري سلك طريقين في العرض والمعالجة الأول عام ويخص تبويب الكتاب، والثاني خاص ويتجلّـــــى في طريقة عرض المسألة الواحدة.

3 ــ 1 ــ منهج عام (تبويب كتاب الإنصاف):

النسق العام للكتاب، فهو يقع في مئة وواحد وعشرين مسألة خلافية بين البصريييـــــن والكوفيين، أولها (الأصل في اشتقاق الأسماء) وآخرها (القول في رُبّ اسم هو أو جرف)، وهذه جملة المسائل التـــــي اصطفاها وتخيّرها ابن الأنباري من بين مســـــائل الخلاف الكثيرة[1]:

1 ــ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.

2 ــ الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.

3 ــ القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه.

4 ــ هل يجوز جمْع العلم المؤنث بالتاء جمعَ المذكر السالم؟

5 ــ القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر.

6 ــ في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.

7 ــ القول في تحمُّل الخبر الجامد ضميرَ المبتدأ.

8 ــ القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه.

9 ــ القول في تقديم الخبر على المبتدأ.

---

1 ــ ينظر الفهرس: ابن الأنباري جمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

10 ــ القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لوْلا.

11 ــ القول في عامل النصب في المفعول.

12 ــ القول في ناصب الاسم المشغول عنه.

13 ــ القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع.

14 ــ القول في نعم وبئس، أفِعْلان هما أم اسمان؟

15 ــ القول في أفعل في التعجب، اسمٌ هو أو فعل؟

16 ــ القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان.

17 ــ القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن.

18 ــ القول في تقديم خبر (ليس) عليها.

19 ــ القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب.

20 ــ القول في تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها.

21 ــ القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه.

22 ــ القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة.

23 ــ القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر.

24 ــ القول في عمل (إن) المخففة النصب في الاسم.

25 ــ القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ.

26 ــ القول في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية؟

27 ــ القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

28 ــ القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟

29 ــ القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا.

30 ــ القول في عامل النصب في المفعول معه.

31 ــ القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها.

32 ــ هل يقع الفعل الماضي حالا؟

33 ــ ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِد معها ظرف مكرر.

34 ــ القول في العامل في المستثنى النصب.

35 ــ هل تكون (إلا) بمعنى الواو.

36 ــ هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟

37 ــ حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين.

38 ــ هل يجوز بناء (غير) مطلقا؟

39 ــ هل تكون (سوى) اسما أو تلزم الظرفية؟

40 ــ (كم) مُركبّة أو مفردة؟

41 ــ إذا فصل بين (كمْ) الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟

42 ــ هل تجوز إضافة النَّيِّف إلى العشرة؟

43 ــ القول في تعريف العدد المركب وتمييزه.

44 ــ القول في إضافة العدد المركب إلى مثله.

45 ــ المنادى المفرد العلم، معرب أو مبنيّ؟

46 ــ القول في نداء الاسم المحلَّى بـــ(ال).

47 ــ القول في الميم في (اللهمَّ) أعوض من حرف النداء أم لا؟

48 ــ هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟

49 ــ هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟

50 ــ ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن.

51 ــ القول في ندبة النكرة والأسماء الموصوله.

52 ــ هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة؟

53 ــ اسم لا المفرد النكرة، معرب أو مبنيّ؟

54 ــ هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان؟

55 ــ واو رُبَّ، هل هي التي تعمل الجر؟

56 ــ القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و(منذ).

57 ــ هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟

58 ــ اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء، أو لام جواب القسم؟

59 ــ القول في أيمن في القسم، مفرد هو أو جمع؟

60 ــ القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

61 ــ هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى؟

62 ــ (كلا) و(كلتا) مثنيان لفظا ومعنى، أو معنى فقط؟

63 ــ هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويّا؟

64 ــ هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟

65 ــ هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟

66 ــ العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام.

67 ــ هل تأتي (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل)؟

68 ــ هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب؟

69 ــ هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر؟

70 ــ منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.

71 ــ القول في علة بناء (الآن).

72 ــ فعل الأمر معرب أو مبنيّ؟

73 ــ القول في علة إعراب الفعل المضارع.

74 ــ القول في رفع الفعل المضارع.

75 ــ عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة.

76 ــ عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية.

77 ــ هل تعمل (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل؟

78 ــ هل يجوز أن تأتي (كيْ) حرف جرّ؟

79 ــ القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل.

80 ــ هل يجوز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) وبعد (حتى)؟

81 ــ هل يجوز مجيء (كما) بمعنى (كيْما ويُنْصَب بعدها المضارع؟

82 ــ هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟

83 ــ هل تنصب (حتّى) الفعل المضارع بنفسها؟

84 ــ عامل الجزم في جواب الشرط.

85 ــ عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية.

86 ــ هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط؟ وما يترتّب عليه؟

87 ــ القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.

88 ــ القول في (إن) الشرطية هل تقع بمعنى إذْ؟

89 ــ القول في (إن) الواقعة بعد (ما) أنافية مؤكدة أم زائدة؟

90 ــ القول في معنى (إن) ومعنى اللام بعدها.

91 ــ هل يجازى بكيف؟

92 ــ السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه.

93 ــ المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع.

94 ــ هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟

95 ــ الحروف التي وضع الاسم عليها في (ذا) و(الذي).

96 ــ الحروف التي وضع عليها الاسم في (هو) و(هي).

97 ــ القول في هل يقال (لولاي) و(لولاك)؟ وموضع الضمائر.

98 ــ الضمير في إياك وأخواتها.

99 ــ المسألة الزنبورية.

100 ــ ضمير الفصل.

101 ــ مراتب المعارف.

102 ــ (أيٌّ) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا؟

103 ــ هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟

104 ــ هل يكون للاسم المحلى بـــ(ال) صلة كصلة الموصول؟

105 ــ همزة بين بين متحركة أو ساكنة؟

106 ــ هل يُوقَف بِنَقْل الحركة على المنصوب المحلّى بـــ(ال) الساكن ما قبل آخره؟

107 ــ القول في أصل حركة همزة الوصل.

108 ــ هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها؟

109 ــ هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟

110 ــ هل يُحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟

111 ــ القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل.

112 ــ علة حذف الواو من (يَعِدُ) ونحوه.

113 ــ وزن الخماسي المكرر ثانية وثالثة.

114 ــ هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة؟

115 ــ وزن سيِّد وميِّت ونحوهما.

116 ــ وزن (خطايا) ونحوه.

117 ــ وزن (إنسان) وأصل اشتقاقه.

118 ــ وزن أشياء.

119 ــ علام ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظننت)؟

120 ــ القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا.

121 ــ القول في رُبَّ اسم هو أو حرف؟

المسائل: 119ــ120ــ121. غير مجودة في بعض النسخ[1].

الظاهر أن ابن الأنباري لم يضع المسائل المتشابهة تحت باب يجمعها كما هو معمول في كتب النحو، فالمسائل بمثابة أبواب قائمة بذاتها، فلكل مسألة ترتيب معين، والمُتمحِّص يجد بأنه اجتهد في وضع المسائل التـــي تتصل بموضوع نحويّ واحد متتالية، فجاءت المسائل تسير وفق ترتيب أبواب النـــحو المتبعة فـــي بعض كتب النحو دون فصـــل بين الأبواب.

قد قام الدكتور السيد رزق الطويل بإحصاء المسائل ووضع المتشابه تحت عنوان يمكن أن تنضوي تحته وكان كالآتي[2]:

أقسام الكلمة: وتحته أربع مسائل:

14-15-38-39.

الإعراب والبناء وتحته عشر مسائل:

2-3-37-45-53-71-72-73-74-102.

العامل وتحته ثلاث وعشرون مسألة:

5-6-10-11-12-13-19-22-24-29-30-34-55-57-74-75-76-79-81-

1 ــ ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الإنصاف، ج2ص318.

2 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف النحوي(دراسة ــ تحليل ــ تقويم)، الفيصلية، مكة المكرّمة، السعودية، ط1، 1985، ص 375- 386.

82-83-84-85.

التقديم والتأخير وتحته اثنتا عشرة مسألة:

9-17-18-20-21-27-31-36-82-86-87-120.

المعارف وفيها ثلاث مسائل:

101-102-103.

العطف وفيه ست مسائل:

23-64-65-66-67-68.

الاستثناء وفيه ست مسائل:

34-35-36-37-38-39.

المنادى وفيه ثماني مسائل:

45-46-47-48-49-50-51-52.

العدد وكناياته وتحته خمس مسائل:

40-41-42-43-44.

الأدوات أثرُها وتفصيلها، وفيها ست عشرة مسألة:

25-26-35-54-56-58-78-88-92-95-96-97-98-99-103-121.

شروط يشترطها قوم ولا يشترطها آخرون(12 مسألة):

7-8-32-33-60-61-63-69-70-80-96-99.

مسائل تصريفية (22) مسألة:

1-4-16-28-59-62-93-94-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118.

المسائل المشتركة:

قد توجد المسألة في أكثر من باب:

المسألة 34 ذكرت في باب العامل، وباب الاستثناء.

المسألة 35 ذكرت في باب الأدوات، وباب الاستثناء.

المسألتان 96 و99 ذكرتا في باب المعارف، وباب شروط يشترطها قوم ولا يشترطها آخرون.

المسألة 102 ذكرت في باب الإعراب والبناء، وباب المعارف.

المسألة 103 ذكرت في باب المعارف، وباب الأدوات.

3 ــ 2 ــ منهج خاص(طريقة معالجة المسائل):

ذكر ابن الأنباري في مقدمة الكتاب منهجه الخاص فـــي معالجة المسائل الخلافية:" وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة، على ما أذهب إليــه مــن مذهب أهل الكوفة والبصــرة علــى سبيــل الإنصــاف، لا التعصب والإسراف"[1].

كان ابن الأنباري وفيّا للمنهج الذي أباح به، فمن المسائل الأولى تتضح معالم منهجه في بحث الخلاف، فكانت طريقته في معالجــة المسألة تسير فــي مراحل واضحة المعالــم :

1 ــ يعرض موضوع الخلاف.

2 ــ يعرض رأي كل فريق بادئا بالكـــوفيين ثم البصريين، يبدأ المسألــة بقوله: (ذهب الكوفيون إلى أن...) ثمّ يذكر رأي البصريين:(وذهب البصريون إلى أن...).

3 ــ يذكر أدلّة الكوفيين بقـــوله: (أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا...)، ثـــم يذكر أدّلة البصريين بقوله:(أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا...)

4 ــ يرجّح أحد الرأيين بالإجابة عن المذهب الذي لا يرضاه،وكان الغالب رأي الكوفيين، فيقول: (أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين...) ثم يعيد ذكر حججهم ويضعّفها، أما إذا رجّح رأي الكوفيين(*)، فيقول: (والصحيح في هذه المسألة ماذهب إليه الكوفيون)، أو يقـــول: (الذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون) ثمّ يعيد حجج البصريين ويضعّفها.

وقد يدرج آراء فردية، حول ما نجده في المسألة:30، فبعد ذكر رأي كل مـــن الكوفيين

1 -ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الإنصاف، ج1ص25.

*ــ رجّح للكوفيين سبع مسائل: 10، 18،26،70،97، 101، 106. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف.

والبصريين في عامل النصب في المفعول معه، يذكر رأي أبي إسحاق الزجّاج، ورأي أبي الحسن الأخفش، ثم يتبع نفس النهج بادئا بالآراء الفردية.

بعد الحديث عن نشأة العامل وإثارته للخلاف بين البصريين والكوفيين، وبسط القول على أهم كتاب عالج موضوع الخلاف بين المذهبين الكبيرين خاصّة التي كـــــان للعامل نصيب فيها، فستتحدّث عن المُسبِّب(العامل) في الفصل الأوّل، ثمّ المُسبَّب (الخلاف) فـــي الفصل الذي يليه.

الفصـــــــــــــل الأوّل

نظرية العامل النحوي

المبحث الأول: العامل النحوي.

المبحث الثاني: من قضايا الإعمال.

المبحث الأول: العامـــــــل النـــــــحوي

قام النحو العربي على نظرية العامل، فالعامل هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله قضايا النحو ومباحثه، ورأى فيه النحاة المسير لنظام اللغة العربية، فوظّفوه في التقعيد النحوي استدلالا وتفسيرا وتعليلا وتوجيها، وبوبت المصنّفات النحوية على أساسه، والمستقرئ لكتاب سيبويه يتبيّن له أنّ مدار الفكرة التي أسّس عليها بنيان معظم المباحث في الكتاب العامل، وسار النحاة بعده على نهجه فاستحكمت قوانين العامل وضوابطه على أفكارهم ومصنفاتهم.

1 ــ العامل لغة واصطلاحا:

العامل كلمة – كغيرها من الكلمات العربية المستخدمة كمصطلاحات علمية– لهـــا معنى لغوي وآخر اصطلاحي، ولما كان المصطلح يحافظ على الشحنة التعبيرية للمـــادة اللغوية، انبري الباحثون يعتنون بالجانب اللغوي الدلالي، والذي يضفي إلى رؤية واضحة في فهم المدلول العلمي الذي يحدده المعنى الاصطلاحي.

أ ــ العامل لغة:

سنحاول استقراء مادة (ع م ل) من خلال أهم المعاجم ويكون عملنا مقتصرا على رصد أهم الوشائج التي تربط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

ــ مقاييس اللغة لابن فارس(ت395هـــ):

ذكر ابن فارس أن " العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو عامٌّ في كلّ فِعْلٍ يُفْعَل. قال الخليل: عَمِل يَعْمَل عَمَلاً، فهو عامل؛ واعتمل الرّجل، إذا عمِل بنفسه"[1].

ــ الصحاح للجوهري(ت393هـــ) :

"عَمِلَ عَمَلاً.وأعْمَلَهُ غيره واسْتَعْمَلَهُ بمعنًى. واسْتَعْمَلَهُ أيضاً:أي طلب إليه العمل... ورجلٌ عَمِلٌ بكسر الميم، أي مطبوعٌ على العمل. ورجلٌ عَمولٌ. واليَعْمَلَةُ: الناقة النجيبة

1 ــ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهره، مصر، د.ط، 1972، ج4ص140، مادة (ع م ل).

المطبوعة على العمل. وطريقٌ مُعْمَلٌ، أي لَحْبٌ مسلوكٌ. وعامِلُ الرمح: ما يلي السِنان، وهو دون الثعلب... وتَعَمَّلَ فلان لكذا. والتَعْميلُ: تولية العمل. يقال: عَمَّلْتُ فلاناً على البصرة. والعُمالَةُ: رِزْقُ العامل"[1].

ــ أساس البلاغة للزمخشري(ت528هـ):

"تقول: أعطِ العامل عمالته، ووفّه جُعالته. وفلان ابن عمَل إذا كان قوياً عليه...

ويقال للذين يعملون بأيديهم في طين وبناء ونحوه: العَمَلَة. وإنه لحسَن العِمْلة. ويقال: من الذي عُمِّل عليكم أي نُصِب عاملاً. والرجل يعتمل لنفسه ويستعملُ غيره. ويُعْمِل رأيه. ويتعمّل في حاجات المسلمين أي يتعنّى ويجتهد"[2].

ــ المصباح المنيرللفيومي (ت770هـ):

"عَمِلْتُهُ أَعْمَلُهُ عَمَلًا صَنَعْتُهُ وَعَمِلْتُ عَلَى الصَّدَقَةِ سَعَيْتُ فِي جَمْعِهَا، وَالْفَاعِلُ عَامِلٌ وَالْجَمْعُ عُمَّالٌ وَعَامِلُونَ وَيَتَعَدَّى إلَى ثَانٍ بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ أَعْمَلْتُهُ كَذَا وَاسْتَعْمَلْتُهُ أَيْ جَعَلْتُهُ عَامِلًا . وَاسْتَعْمَلْتُهُ سَأَلْتُهُ أَنْ يَعْمَلَ "[3].

ــ القاموس المحيط للفيروز أبادي(ت817هـ):

"العَمَلُ محرَّكةً : المِهْنَةُ والفِعْلُ ج : أعْمالٌ . عَمِلَ كفرِحَ وأعْمَلَهُ واسْتَعْمَلَهُ غيره واعتمل عمل بنفسه ... والعَوامِلُ : الأرْجُلُ"[4].

ــ تاج العروس للزبيدي(ت1205هـ):

"العمَل، مُحَرَّكَةً : المِهنة، وأيضاً الفِعلُ ج : أعمالٌ وزعمَ بعضٌ من أئمّةِ اللُّغَة والأصولِ أنّ العمَلَ أخَصُّ من الفِعلِ لأنّه فِعلٌ بنَوعٍ مشَقّةٍ قالوا :

---

1 ــ الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990، مج4 ص 1775، مادة (ع م ل).

2 ــ الزمخشري جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج2 ص 678،679، مادة (ع م ل).

3 ــ الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، تح: خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، د.ط، 1987، ص 163، مادة (ع م ل).

4 ــ الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: نصر أبو الوفاء الهوريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ط، 1980، ج4 ص21، مادة (ع م ل).

ولذا لا يُنسبُ إلى الله تَعالى.

وقال الراغِبُ : العمَلَ كلُّ فِعلٍ يصدُرُ من الحيَوانِ بقَصدِه، فهو أخَصُّ من الفِعلِ لأنّ الفِعلَ قد يُنسَبُ إلى الحيَواناتِ التي يقعُ منها فِعلٌ بغيرِ قصدٍ، وقد يُنسَبُ إلى الجَمادات، والعمَلُ قَلَّـــما يُنسَبُ إلى ذلك ...قـــال الأَزْهَرِيّ : عوامِلُ الدّابّةِ : قوائِمُها، واحدتُها عامِلَةٌ"[1].

ــ المعجم الوسيط:

"عَمِلَ عَمَلا فَعَلَ فِعْلا عنْ قَصْدٍ ومَهَنَ وصَنَعَ. وــ فلان على الصدقة: سعى فـــي جمعها... (أعمله) جعله عاملا...(العامل) من يعمل في مهنة أو صنعة وــ الذي يتولى أمور الرجل في ماله وعمله.

وــ الذي يأخذ الزكاة من أربابها (ج) عُمَّالٌ وعَمَلَةٌ"[2].

قمنا بتقصي المعاني اللغوية التي لهـــا علاقة بموضوعنا لمادة (ع م ل)، فرصدنا الشحنات التعبيرية التي لها علاقة بالمدلول العلمي الاصطلاحي

1. الفعل والمهنة.
2. الفعل عن قصد وإرادة.
3. العمل بمشقة.
4. الخلق، والإيجاد.
5. القوة، والسلطة
6. الإتقان، والإجادة.
7. العمل المعنوي

ومن خلال هذه المعاني ندرك سبب اختيار النحاة مصطلح العامل لما في المعنى اللغوي من وشائج تربطها بالمدلول العلمي الاصطلاحي.

---

1 ــ الزبيدي السيد محمد مُرتضي الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965، ج30 ص 50–65، مادة (ع م ل).

2 ــ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004، ص628، مادة (ع م ل).

كقول النحاة من شرط العمل الاختصاص، العامل القوي والعامل الضعيف، العامـــل منشئ وموجد ومؤثر...

بالإضافة إلى ذلك قد يكون اختيارهم لمصطلح العامل بدل مصطلح الفاعل لأن الأول أخص من الثاني، وقد يكون لتجنب التداخل المصطلحي(العمل، الفعل)، (العامل، الفاعل)، (المعمول، المفعول).

ب ــ التعريف الاصطلاحي للعامل النحوي:

سأحاول أن أتقصى تعريف العامل الاصطلاحي مراعيا التسلسل الزمني.

ــ عند النحاة القدماء:

عرفه بابشاذ(ت469هـــ) بقوله:"العامل ماعمل في غيره شيئا من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم على اختلاف العوامل"[1].

وقال عبد القاهرالجرجاني(ت471هـــ):"هو ما أوجب كون آخرالكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"[2].

وقال ابن الخباز (ت639هـــ):" هو ما أحدث في آخـــــر الكلمة رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما"[3].

وعرفه ابن الحاجب(ت646هـــ) بقوله:"العامل مابه يتقوم المـــعني المقتضي للإعراب"[4].

وقال ابن مالك(ت672هـــ):"هو ما أثر في آخـــر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي"[5].

وقال الشريف الجرجاني(ت816هـــ):"هو ما أوجب كون آخرالكلمة علي وجه مخصوص

---

1 ــ بابَشاذ طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدّمة المُحْسِبَة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د.ط، د.ت، ج1ص344.

2 ــ الجرجاني عبد القاهر، العوامل المئة، تحقيق وشرح: خالد الجرجاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د.ت، ص 73.

3 ــ ابن الخباز أحمد بن الحسين، توجيه اللمع(شرح كتاب اللمع لابن جني)، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الاهرة مصر، ط2، 2007، ص66.

4 ــ بدر الدين بن جماعة: شرح كافية ابن الحاجب، تح: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، مصر، د.ط، 2000، ص 68.

5 ــ شرح التسهيل لابن مالك نقلا عن: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص20.

من الإعراب"[1].

عرفه خالد الأزهري(ت905هـ) بقوله:"المراد بالعامل: ما به يحدث المعني المـــــحوج للإعراب"[2]. عرفه البركوي (ت981هـ) بقوله:"هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[3].

ــ عند المحدثيـــــــــن:

قال الشيخ الغلاييني:" العامل هو ما يحدث الرفع، أو النصب، أوالجزم، أو الخفض فيما يليه"[4]. وعرفه عباس حسن بقوله :"ما يؤثرفي اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامـــة إعرابية ترمزإلى معنى خاص كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها ولا فرق أن تكون تلك العلامة ظاهرة أومقدرة"[5].

وعرفه محمد البنا بقوله :"مقصود النحاة بالعامل جهة التعلق بين أجزاء التركيب"[6].

وقال صبحي التميمي:"هو ما يؤثر في اللفظ تأثيرا تنشأ عنه علامة إعرابية ظـــــــاهرة أو مقدرة ترمز إلى معنى خاص"[7].

ومن خلال قراءة فاحصة لمفهوم العامل وجدنا أن النحاة انقسموا إلى اتجاهين، حسب زاوية النظر، فالأول يرى أن تأثير العامل لفظي (شكلـــــي) وتوقفت النظرة عند التغـيُّر الطارئ على أواخر الكلم والمتمثل في العلامة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة وتوقفوا عند هذا الحد.

---

1 ــ الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د.ط، 2003، ص 122.

2 ــ الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح عل التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1 ص56.

3 ــ البركوي زين الدين محمد بن بير علي بن الإسكندر، إظهار الأسرار في النحو، تح: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص50.

4 ــ الغلاييني مصطفي، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط28، 1993، ج3 ص273.

5 ــ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1974، ج1ص75.

6 ــ محمد البنا، الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، دار الاعتصام، ط1، 1979، ص20.

7 ــ صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهداية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990، ج2ص17.

أما الاتجاه الثاني فيري بالتأثير المعنوي، فالعلامة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة ماهي إلا مؤشر على معان خفية ويقصدون بها الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية...

سنلقي الضوء على الاتجاه الثاني لأنه أكثر عمقا ويُظْهِر النضج العلمي والفكري والنظرة الثاقبة عند نحاتنا القدماء.

ــ ونبدأ بتعريف ابن الحاجب:"العامل مابه يتقوم المعنى المقتضي للإعراب".

ويشرحه ابن إياز(ت681هـ):"ومعناه أنّ المقتضي له الفاعلية والمفعولية والإضافة لئلا تلتبس، ولا يَتَقَوَّمُ كلُّ واحد منها إلاَّ بأمر يَنْضَمُّ إليه في التركيب، فذلك الأمر الذي يَسْتَقِلُّ به ذلك المعنى هوالذي يسمى عاملا. ألا ترى أن المقتضي للرفع الفاعلية، ولا يتقوم إلا بفعل أو شبهه، نحو(جاء عمرٌو) و(زيد قائمٌ غلامُهُ)، ولو قطعت النظرعن ذلك لم تُتَصَوَّر الفاعلية، فهو إذًا الرافع.

وإن وقع اختلاف في العامل فليس ذلك باختلاف في هذه القاعدة، بل هــو اختلاف في المعنى المُقْتَضَى وذلك نحو قولك:(غلامُ زيدٍ)، فمنهم مــن يقول الجارُّ هو المضاف، إذ لا تتقوّم الإضافة إلا باسمين، فالأول هو العامل. ومنهم من يقــول: لا تتقوم إلا بتقدير حرف جرّ فذلك الحرف هو العامل. كذلك:(ضربتُ زيدا)، إذ المفعوليــة لاتَتَقَوَّم إلا بفعل أو شبهه فهو الناصِبُ، ومن قال لا تتقوّم إلا بالفعل والفاعل جَعَلَ العملَ لهما"[1].

ــ وقد عرف البركوي العامل :"هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".

أدرف هذا التعريف بشرح قال فيه :"والمراد بالواسطة: مقتضي الإعراب.

وهو في الأسماء: تَوَارُدُ المعاني المختلفة عليها، فإنها أمور خفيّة، تستدعي علائمَ ظاهرةً لِتُعْرَفَ. مثلا إذا قلنا : ضربَ زيدٌ غلامَ عمرٍو فــ(ضرب)أَوْجَبَ كوْن آخرِ زيدٍ مضموما وآخرغلام مفتوحا، بسبب تعلُّق(ضرب)بهما،وأوجب(غلامَ)أيضا كون آخرِ عمرٍو مكسورًا بواسطة وُرُودِ الإضافة عليه، أي: كوْنِه منسوبا إليه لِغُلامٍ.

1 ــ ابن إيَاز البغدادي جمال الدين الحسين بن بدربن إياز، قواعد المطارحة في النحو، تح: ياسين أبو الهيجاء وآخرون، دار الأمل، إربد، الأردن، د.ط، 2011، ص52،53.

فالعامل يُحَصِّلُ المعانيَ الخفيّة في الأسماءِ، وهي تقْتَضِي عَلائِمَ هي الإعْراب"[1].

أما تعريف ابن مالك :"ما أثر في الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي".

فالفعل في (سافر زيد)أحدث الضـــمة في (زيد) وللضمة تعلق بالمعنى الحادث التركيبي من حيث كونها علامة على فاعلية زيد،كذلك لن في المثال الآتي(لن يقرأ) فـــ(لن) أحدثت الفتحة في (يقرأ) والفتحة علامة دالة على أن الفعل متعلق ممـــا دلت عليه (لن) من نفي الفعل.

فالاتجاه الثاني له رؤية ذات مضمون فكري بديع، تتجاوز النظرة الشكلية السطحية التي تكتفي برصد العلامات الإعرابية،ولا ترقى إلى العمق والبحث في المعاني النحوية وإدراك أسرار التركيب في اللغة العربية، فمعاني النحو وأحكامه هي المعول عليها في فهم النظم وإدراك أسراره.

وقد سار جل المحدثين في تعريف العامل على نهج من يرون بالتأثير المعنوي، والشيخ الغلاييني كان من القلة التـــي عرفته تعريفا ينحو إلى الشكلية، أمـــا عباس حسن ومحمد عرفة وصبحي التميمي فيمثلون الفئة الغالبة التي تقول بالتأثير المعنوي.

2 ــ حقيقة عامل:

اختلف النحاة في حقيقة العامـــل، ذهب أكثر النحاة بأن العامل هو تلك الوسائل اللفظية والمعنوية وقد أشار إمام النحاة سيبويه على ذلك في باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهذا نصه:" وهي تجري على ثمانية مجار:على النصب والجرِّ والرفع والجزم، والفتـــح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب:

فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجـــر والكسر فيه ضرب واحـــد، وكذلك الرفع الضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لمـــا يُحدِثُ فيـــه العاملُ ــ وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزول عنه ــ بين ما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ

1 ــ البركوي، إظهار الأسرار في النحو، ص50.

في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[1].

فالعامل كما يفهم من نص سيبويه هو المحدث للأثر الذي يظهر في آخر الكلمة وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها.

بيد أن سيبويه لا يلتزم برأي واحد فتراه في مواقع أخرى ينسب العمل للمتكلم كقوله:"إذا أعملت العربُ شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب الرفع"[2].ويقول في موضع آخر:"وإذا قلتَ:زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك،وإن شئت نصبت"[3].

فواضح من كلام سيبويه أن المحدث للإعراب المتكلم فهو من يرفع وينصب ويجر ويجزم.

أما ابن جني(ت392هـ) فيرى أن العامل في الحقيقة هو المتكلم وفي ذلك قول:"فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا لفظي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[4]. فابن جني يرى أن العمل في الحقيقة للمتكلم، وأنه هو الذي يحدث الآثار التي تظهر في الكلمات وأن نسبتها إلى اللفظ إنما ترجع إلى مجرد المصاحبة التي حدثت بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية.

أما ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) فذهب إلى أن العمل لا يصح أن ينسب إلى اللفظ كما لا يصح أن ينسب إلى المتكلم لأن كليهما لا يصح أن يكون مؤثرا عاملا، والعمل لله تعالى وحده، ومذهب أهل الحق يرى أن الأصوات هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية[5].

إن منطلق فكرة ابن مضاء والتي توصّل بها إلى نفي عمل للفظ، وعمل المعنى عقيدته

---

1 ــ سيبويه، الكتاب، ج1 ص13.

2 ــ المصدر نفسه، ج1 ص106

3 ــ المصدر نفسه، ج1 ص83.

4 - ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت،ج1 ص 111.

5 ــ ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، ط1، 1979، ص69،70.

الظاهرية، التي أملت عليه أن العامـــل توقيفيّ[1]، وموقفه هذا يتنافى بما جاء في القرآن الكريم مثل قوله تعالى:﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ {البقرة:59} وقــوله: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ {ق:18}. وسنة رســـوله كقوله صلى الله عليه وسلّم:"مَنْ كان يُؤْمِنُ باللّهِ واليــومِ الآخرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ"[2] (رواه البخاري)، وفي حديث معاذ، قــوله صلى الله عليه وسلّم:" ألا أخبرك بملاك الأمــر كلّه، كفّ هذا، وأشار إلى لسانه. فقلت يا رسول الله وإنّا لمؤاخذون بما نتكلّم به؟ قال: وهل يكبّ الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم"[3](أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجة) .

* يري صاحب البحث أن العامل هو المتكلّم(المنجز الفعليّ للغة في الواقع)، وهذا المتكلم خاضع للعرف اللغوي أي لنظام اللغة الذي يتلقاه من الجماعة ويلتزم به، فهو يقيس كلامه على النظام اللغوي الذي ينتمي إليه.

3 ــ أقسام العامل عند المذهبين البصري والكوفي:

اتفق البصريون والكوفيون أن ثمة عاملا في التركيب اللــغوي وبنوا قواعدهم عليه، وقسمت العوامل إلى أقسام باعتبارات مختلفة .

أ ــ فهي قياسية أوسماعية بالنظر إلى أثرها في العمل وقد أشار الشريف الجرجاني إلى هذا التقسيم بقوله:"إن العامل القياسي هو ما صَحّ أن يقال فيه: كل ماكان كذا فإنه يعمل كذا كقولنا (غلام زيد)، لما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علّته قست عليه (ضرب زيد) و(ثَوْب بَكْر)"[4].

أما السماعي فهو"ماصحّ أن يقال فيه:هذا يعمل كذا،وهذا يعمل كذا،وليس لك أن تتجاوز

1 بديار البشير، القرائن اللفظية في النحو العربي، مخطوط أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006–2007، ص627.

2 ــ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، فتح الباري(بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)، تقديم وتحقيق وتعليق عبد القادر شيبة الحسن، الرياض، السعودية، ط1، 2001، ج11ص314

3 ــ المصدر نفسه، ج11ص315

4 ــ الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص122.

كقولنا :إن الباء تجر، ولم تجزم وغيرها"[1].

ب ــ التقسيم الثاني العامل ضربان لفظي، ومعنوي، وبنى النحاة قواعـــــدهم على هذا الأساس والفارق بين هذين الضربين أن العامل اللفظي منطوق وهو الذي يكون للسان حظ فيه فهو الملفوظ في التركيب والمحدث لعلاما ت الإعراب.

أما العامل المعنويّ فمدرك بالقلب و" هو الذي لا يكون للسان فيه حظّ وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[2] مع إحداثه لعلامات الإعراب، فهو غير ملفوظ.

وقد فصل عبد القاهر الجرجاني الحديث عن العوامل وأقسامها في كتابه (العوامل المئة)

العوامل في النحو مئة وهي تنقسم إلى قسمين لفظية ومعنوية واللفظية بدورها تنقسم إلى قسمين: سماعية وعددها واحد وتسعون عاملا، وقياسية وعددها سبعة عوامل، أما المعنوية فعددان[3].

العوامل حسب أقسام الكلمة:

3 ــ 1 ــ العوامل اللفظية:

اهتدى النحاة إلى أن الاسم في اللغة العربـــية أكثر تحملا للمعاني النحوية المتنوعة في التركيب، من هنا كان الإعراب وسيلة تعبيرية في الاسم عن اختلاف هذه المعاني، ويقول في ذلك ابن الأنباري:" الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والـــحروف، وذلك لأن الأسمـــاء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لـــم تعرب لالتبست هـــذه المعاني بعضها ببعض"[4]، على حين لا يحمـــل الفعل إلا دلالتيـــن فلفظه يدل على الحدث وصيغته تدل على الزمان، أما الحرف فإن معانيه الكثيرة لا تظهر

1 ــ الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص122.

2 ــ المصدر نفسه، ص122.

3 ــ الجرجاني عبد القاهر، العوامل المئة، تح: أنور أبو بكر الشّيخي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص40.

4 ــ ابن الأنباري أبو البركات،أسرار العربية، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010،ص34.

في غير السياق والتركيب[1].

"ومن فهم هذه المنزلة المعنوية للاسم، نستطيع أن نقول أن الأفعال، والحـــروف، أدوات له أو قرائن لفظية لحركات إعـــــرابه، ومن أجل ذلك كانت العوامل الأساسية في اللغـــة العربية أفعالا وحروفا، وكان الاسم هو المعمول لها أما هو فلا عمل له"[2] إلا ما خرج عن الأصل كاسم الفاعل.

صنف النحاة العوامـــل اللفظية باعتبار أقسام الكلام (الفعل، والحرف، والاسم) وميّزوا منها القويّ والضعيف، والأصل والفرع.

أ ــ عمل الأفعال:

وهي أقوى العوامل إذ ليس في العربية فعل إلا وله معمول، ومعمولاتها كثيرة، فـــهي ترفع الفاعل وتنصب المفعـــولات جميعا، وتنصب الحال، وتمييز النسبة، وتعمل فيما تقدّم عليها وفي ما تأخـــر عنها على حين لا يعمل الحرف إلاّ فيما تأخر عنه، ولقوة الأفعـــال حُمِّلت إليها فـــــي العمل أسماء وأحرف، بيد أن الأفعـــال تتفاوت في القوة العمل فهناك المتعدي الذي قد يتعدّى إلى المفعول به الثالث، الفعل القاصر(اللازم)، الـــذي يعجز عن نصب المفعول به، وهناك الفعل النـــاقص الذي فقد دلالته على الحدث ولا يتعدى عملـــه فـــي رفع المبتدإ ونصب الخبر، ومن الأفعال الضعيفة في العمل الأفعال الجامدة، كأفعال المـــــدح والذم وفعلي التعجب، وأفعال الاستثناء التي لا تعمـــل فيما تقدّم عليها، في حين أن الفعل المتصرّف يعمل فيما تقدّم عليه، ولا يستثني من ذلك إلا تمييز النسبة فـــهو عند جمهور النحاة لا يجوز تقديمه على الفعل العامل فيه وهو في حقيقة الأمر رأي البصريين والذي خالفهم فيه نحاة الكوفة، والمازني والمبرد من البصريين بجواز التقدّم[3]. فالفعـــل المتصرّف يتيح لمعموله حركية موقعية أكثر من الفعل الجامد، يقول المبرد :" كل مـــا كان متصرّفا عمل فـــي المتقدّم والمؤّخر، وإن لم يكـــن متصرّفا لم يفارق موضعه، لأنّه

1 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحوالعربي، إفريقيا الشرق، دار البيضاء، المغرب، ط2، 2011، ص147.

2 ــ المرجع نفسه، ص149.

3 ــ ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 ص 324، المسألة:120.

مُدْخَل على غيره"[1].

ب ــ عمل الحروف:

لاحظ النحاة بعد تأمل واستقراء في الظواهر اللغوية، أن هناك حروف عاملة، وأخرى غير عاملة، والمعيار الفارق هو التخصص، فالحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء، أو تختص بالأفعال، والتي تباشر القسمين لا عمل لها.

وتختلف الحروف في عملها أصالة[2] وفرعا، فمن الحروف الأصيلة في العمل: حروف الجرّ، ونواصب وجوازم الفعل المضارع، ومن الحروف غير الأصيلة الأحرف المشبّهة بالفعل، وحرف النداء لأنها شبهت بالفعل في عملها.

ج ــ عمل الأسماء:

يرى النحاة أن الأسماء نقيضة الأفعال، فالأسماء تعتورها المعاني النحوية في التركيب والإعراب من القرائن الهامة الفارقة بين هذه المعاني،وهذا يعني أنها معمولات لا عوامل، وقد شذّت أسماء عن هذه القاعدة وللنحاة تخريجات قياسية في ذلك تُخْرج الفرع(الأسماء) عن أصل بابه (معمولات) ويُلْحق بأصل باب آخر(عوامل) ويكون مثله في الحكم(العمل) بعلّة مشابهة الفعل في (اللفظ أو المعنى).

و قوة عمل هذه الأسماء المشبّهة بالفعل تتناسب طردا وقرب الشبه بالفعل، لذا نجد اسم الفاعل أقواها لقربه شبها بالفعل معنويا ولفظيا، حتّى عدّه الكوفيون من أقسام الفعل ونعتوه بالفعل الدائم، ويليه اسم المفعول ثم المصدر وفي الحلقة الضّعيفة الصــفة المشبهة، واسم التفضيل وهذا الأخير يندر عمله.

و من الأسماء العاملة أسماء الأفعال التي تشبه الفعل في معناه ودلالته على الزمن فهي ترفع الفاعل، وتنصب المفعول، وتتحمل الضمائر.

ومن الأسماء العاملة عمل الفعل المبهمات التي تنصب تمييز المفرد.

---

1 ــ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، 1994، ط2، ج4ص190.

2 ــ من النحاة من يرى أن الأصل في العمل للأفعال فقط، يقول ابن الخشاب (567هــ):" فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها و محمولان عليها ومشبّهان بها ". ينظر المرتجل، ص116.

وهناك ضرب آخر من الأسماء عامل قيس بالحرف وهي نوعان:

النوع الأول:

ما ضمّن معنى الحرف: أسماء الشرط، ويعمل ما ضُمِّن معني (إن)، وما تضمن معنى همزة الاستفهام فلا تكون عاملة له.

النوع الثاني:

ما ناب عن الحرف: وهو المضاف، فالاسم المضاف يعمل الجرّ في المضاف إليه نيابة عن حرف الجرّ. والنحاة لم يقولوا عن المضاف ضمِّن معنى الحرف لأنــه ليس بمبنيّ[1].

3 ــ 2 ــ العوامل المعنوية:

أولا : العوامل المعنويه عند جمهور البصريين:

أ ــ الابتداء: فهو العامل في المبتدإ عند البصريين، أمـــا عمله في الخبر ففيه خلاف في مذهبهم، ذهب قوم أنّــه يعمل بمفرده في الخبر، وذهب قوم أنّــه يعمل بمعيّة المبتدإ في الخبر[2].

ب ــ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم: وهو رافع الفعل المضارع عند البصريين[3].

ثانيا: العوامل المعنوية عند جمهور الكوفيين:

أ ــ الخلاف أو الصرف: وهو العامل في الفعل المضارع بعد أحـــرف العطف[4]، والظرف الواقع خبرا[5]، والمستثنى[6]، والمفعول معه[7].

ب ــ التجرد من العوامل اللفظية: رافع الفعل المضارع[8].

ثالثا: آراء انفرادية:

---

1 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 166،167

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1ص57، المسألة:5.

3 ــ المصدر نفسه، ج2، ص 103، المسألة:74.

4 ــ المصدر نفسه، ينظر: المسألة: 105، المسألة: 106.

5 ــ المصدر نفسه، ينظر: المسألة:29.

6 ــ المصدر نفسه، ينظر: المسألة:30.

7 ــ المصدر نفسه، ينظر: المسألة:34.

8 ــ المصدر نفسه، ينظر: المسألة:74.

أ ــ معني الفاعلية: وبه يرتفع الفاعل، عند خلف الأحمر(ت180هـ)[1].

ب ــ معنى المفعولية: وبه ينتصب المفعوليه، عند خلف الأحمر[2].

ج ــ الصفة: وهو العامل المعنويّ الذي يعمل في الصّفة عند الأخفش الأوسط (ت211هـ)[3].

د ــ الإضافة: عامل الجر في المضاف إليه عند الأخفش الأوسط الإضافة المعنوية[4].

م ــ الإسناد: رافع الفاعل عند هشام بن معاوية الضرير[5].

و ــ المضَارعة: عامل رفع الفعل المضارع عند ثعلب(ت291هـ)[6].

4 ــ من قواعد العامل:

قنن النحاة العامل بقوانين وأصول ليضبطوا بها القواعد النحوية ويحتكموا إليها في إثبات الأحكام النحوية، وقد توزعت هذه القوانين والأصـــول بين ثنايا المصادر النحوية القديمة، وأقتصرعلى ما سيعطي صورة عن الأسس النظرية، لأن استقراء جميـــع أصول العامل يحتاج إلى مُؤَلَّف مستقل.

ــ لابد للمعمول من عامل:

كالفاعل والفعل، والاسم المجرور وحرف الجرّ ...

ــ الأصل في العمل للافعال:

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحـــروف، والأفعال أقوى القرائن اللفظية، فهي ترفع الفاعل مطلقا، وتنصب المفعولات، وتنصب الحال، وتمييز النسبة، وتعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها، وكذلك تعمل في الجملة، فقوتها في العمل تزداد طردا مـــع

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ينظر: المسألة:11.

2 ــ المصدر نفسه، ينظر: المسألة:11.

3 ــ ابن الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، ص147.

4 ــ السيوطي جلال الدين: همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،،ط1،1998، ج2 ص412.

5 ــ المصدر نفسه،ج1ص510.

6 ــ المصدر نفسه،ج1ص526.

تمكنها في فعليتها.

ويرى جمـــهور النحاة بأن القوة والأصالة في العـــمل للأفعال[1]، وعلل محمد خير الحلواني سبب قوة الفعل بأنه حـــدث، ومن البداهة أن تكون لـــه متعلقات هو محورها وترجع في معانيها إليه وتنماز هذه المعاني عن بعضها بالإعراب[2].

ــ الأصل في الأسماء ألا تعمل:

الأصل في الأسماء ألا تعمل والإعراب خاص بها، لأن المعاني تعتـــــورها كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلذا هي معمـــولات لا عوامل، ولهذا رد قول من ذهب بأن المبتدأ رافع الخبرأو أن المبتدأ والخبر مترافعان لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل[3]. وكذلك رد البصريون قول الكوفيين كون الفعل والفاعل معا عاملين في المفعول بـــه، لأن الفاعل اسم والأصل في الاسماء أن لا تعمل[4]. وقد تعمـــــل أسماء لمشابهتها الفعل كاسم الفاعل، وبعضها الآخر شبه بالحرف فعمل عمله كالمضاف في المضاف إليه[5]، وكـــلما زاد الشبه زادت قوة في العمل.

ــ لا يجوزاجتماع عاملين على معمول واحد:

وتعرف هذه المسألة في النحو العربي بالتنازع، وعرفه ابن ملك :

إنْ عاملان اقْتَضَيا في اسم عمل قَبلُ فَلِلْواحد منهما العمـــــــل

والثّان أولى عنـــد أهل البصرهْ واختـــارعَكْسا غيرهم ذا أَسْرَهْ [6]

ومعنى ذلك: أن يتقدم عاملان وبعدهما معمول يطلبه كل واحد من العاملين ويتنازعان عليه.

اتفق النحاة في قضية الإعمال، واختلفوا في أي العاملين أولى بالعمل. ولنا تفصيل في

---

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف،ج1ص 148، المسألة:18.

2 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص149، 150.

3 ــ ابن الأنباري: الإنصاف، ج1 ص57، المسألة:5.

4 ــ المصدر نفسه، ج1ص83، المسألة:11.

5 ــ السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2 ص412.

6 ــ ابن مالك محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، د.ط، 2009، ص48.

هذه المسألة في المبحث الموالي

ــ العامل الواحد لايعمل في معمولين متماثلين:

وهذا الأصل سببا في وجود مسألة الاشتغال وقد عرفه الشيخ الغلاييني:" أن يتقدم اسم على عامل من حقه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره"[1].

والمشغول عنه أُختلف في عامله. ولنا تفصيل في هذه المسألة في المبحث الموالي.

ــ رتبة العامل قبل رتبة المعمول:

الأصل رتبة العامل قبل المعمول فالفعل قبل الفاعل والمفعول، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه يسبقانه تموضعا، والجــار قبل المجرور، وكــان وأخواتها، وإن وأخواتها قبل معموليها، إلا أن هناك حــالات وبشروط يتقدم فيها المعمول على العامــل، كتقدم معمول الفعل المتصرف ويستثنى من ذلك الفاعل وتمييز النسبة.

ــ قد يحذف العامل ويبقى المعمول:

الحذف من أساليب اللغة العربية ويدخل في باب مايسميه المحدثون بالاقتصاد اللغوي، "ومن شرط حذف ما يراد الدلالة على معناه، أن يمكن إدراكه بقرائن الحال أو قرائن المقال، أو اللوازم الفكرية، أو إشارات المذكور من القول، وإلا كان تعمية[2].

ومن أمثلة حذف العامل وبقاء المعمول أساليب الإغــراء والتحذير، وحذف عامل المفعول المطلق في الطلب نحو:صبرا على الشدائد،وفي المصادر السماعية نحو: معاذ الله، سبحان الله، حنانيك.وهي مصادر كثيرة سمعت من العرب. ولهذا الأصـــــل تطبيقات كثيرة في المصادر النحوية.

ــ لا يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي:

وفي هذا الأصل أمثلة كثيرة منها: منـــــع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة الشعرية. قال الزمخشري:" ويجــوز الفصــل بين المضاف والمضاف إليــه

1 ــ الغلاييني مصطفي، جامع الدروس العربية، ج3 ص20.

2 ــ حبنّكة المدني عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية (أسسها، وعلومها، وفنونها)، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1996، ج2ص43.

بالظرف في الشعر"[1]. وقـــال ابن يعيش(ت643هـــ):"الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد والمضاف إليه من تمام المضاف وهـــو يقوم مقام التنوين"[2]. ويقـــــــول الأشموني(ت900هـــ) في منع الفصل بين حرف الجر ومجروره:"لايجـــوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يفصل بينهما في الاضطرار: بظرف أو مجـــرور"[3]. ويقول ابن مالك في منع الفصل بين المصدروالمعمول بعده:" ولايحال بينهما بأجنبيّ كما لايُحال بين الموصول والصلة. فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تُلُطِّفَ له فيما يُؤْمَنُ معه الخطـــــأ ويَثْبُتُ به الصواب"[4]. مما سبق يتضح أن النـــحاة اعتبروا أن العامـــل والمعمول كالشيء الواحد فلا يجوز الفصل بين المتضايفين، والجار والمجرور إلا في الضرائر الشعرية، أما المصدر ومعموله فيمنع الفصل بينهما رغم وجود شواهـــد جلية فيـــــها فصل بين المصدر ومعموله وقد التجأ النحاة إلى التقدير أو التأويل حتى لا يحيدوا عن أصولهم. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَـــى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ(*) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾{البقرة:183،184}. فلا يصح تعليق (أياما) بالمصدر الصيـــــام لوجود الفاصل بينهما لذا فهو يعلق بفعل محذوف تقديره صوموا أياما".

ــ العامل يعمل مباشرة وبواسطة:

العوامل تعمل بذاتها وهذا دأب جلّ العوامل فالعـــلاقة بعاملاتها مباشرة كحرف الجر و مجروره، والمتضايفين، الفعل والفاعل... هناك علاقة أخرى بين العامـــل والمعمول غير مباشرة وتستدعي وسيطا مساعدا ومن بين الوسائط (إلا) والتي تتوسط عمل الفعـــل في الاسم المستثنى، و(واو) المعية والتي تتوسط عمل الفعل والمفعول معه، بالإضافة إلى

1 ــ ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصّل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج2ص185.

2 ــ ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصّل للزمخشري، ج2ص188.

3 ــ الأشموني أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1939، ج3ص358.

4 ــ ابن مالك محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982، ج2ص1019.

العامل في الخبروهو الابتداء بواسطة المبتدإ[1].

ــ قد يكون للعامل أكثر من معمول:

قد يكون للفعل أكثر من معمول كالأفعال المتعدية

ــ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله:

تتفاوت قدرة العوامل اللفظية في العمل، فأقواها عملا الأصيل، أما الفروع فتنحط عن الأصول في العمل وتزداد قوة كلما قرب الشبه من الأصل.

أقوى العوامل الأفعال لأن عملها أصيل، وأقوى الأفعال المتصــرف منها لذا هي تعمل فيما تقدم عليها لا يستثنى من ذلك إلا تمييز النسبة وهناك أفعال ضعيفة لا تعمل فيما قبلها لعلة الجمود كأفعال المدح والذم وفعلي التعجب، وأما الأسماء العاملة لعلـــة الشبه بالفعل كـــ(اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل) فضعفها يكمن في فرعيتها لذا لا تعمل فيما قبلها.

ــ العامل الفرع قد يكون أصلا لغيره:

الفرع قد يكون أصلا لغيره، فاسم الفاعل فرع على الفعل، ولذلك كان دونه في العمل، فلا يعمل إلاّ بشروط،وأصل بالقياس إلى الصفة المشبهة، ولهذا كانت دونه، فهــو يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، أمّاهي فتعجز عن نصب المفعول به.

ــ العامل اللفظي وإن ضعف أقوى من العامل المعنوى:

العامل اللفظي أقوي من العامل المعنوي، وهــو لقوته يُبطل العامل المعنوي ولذلك أُبْطل الابتداء وهوعامل معنوي في المبتدإ بدخول النواسخ وهي عوامل لفظية. ولذلك أيضا قبح إلغاء عمل الفعل القلبي إذا تقدم كقولنا (علمت مالكا صادقا) برفع (مالكا) على أنـــه مبتدأ ورفع (صادقا) على أنه خبره لضعف العامــل المعنوي (الابتداء) وقوة العامل اللفظـــي الفعل (علمت).

ــ من شرط العمل الاختصاص:

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ينظر إلى: المسألة:5، المسألة:30، المسألة:34.

لقد وجد النحاة في استقراء العربية ظـــــاهرة، وهي أن الحروف العاملة هي الحروف المختصة كحروف الجر التي لا تدخل إلا عـــــلى الأسماء، والأحرف المشبهة بالأفعال والتي تختص بالمبتدإ والخبر، ومن العوامل المختصة بالفعـــــل المضارع الجـــــوازم والنواصب.أما حروف العطف، وحرفا الاستفهام: (الهمزة) و(هل)، فلا عمل لها لأن هذا الضرب من الحروف يدخل على الأسماء والأفعال.

ــ الأصل في العامل أن يعمل لفظا ومحلا:

مثال ذلك الأفعال فالفعل فـــي (كتبَ الأستاذُ الدرسَ) له أثران في (الأستاذ) أثر معنوي هو الفاعلية، ولفظي علامة على الفاعلية وهي الضمة، وفي كلمة (الدرس) أثره المعنوي المفعولية، والفتحة علامة على المفعولية، والعمل لفظا ومحلا أصل في العوامل، وقد تحيد بعض العوامل عن هذه القاعدة فيقتصرتأثير العامل لفظا كحروف الجرّ الزائدة كنحو قوله تعالى:﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾{الغاشية:22} وقوله:﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾{ق:38} أو محلا كالعطف على المحل نحو:(ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا).

ــ الحذف جائز في المعمولات:

ذكرنا شروطا للحذف في الأصل السابع، والمقام هنا لايستدعي الإسهاب لذا نكتفي بضرب بعض الأمثلة التي تدلّ على أن الحذف جائز في المعمولات، بل قد يكون واجبا.

ــ حذف المبتدأ جوازا: يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ(*) نَارٌحَامِيَةٌ ﴾{القارعة:10،11} أي: هيَ نارٌ حاميةٌ.

ــ حذف الخبر جوازا ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾{الرعد:35} أي: وظلها دائم.حذف الخبر اختصارا لدلالة خبـــر المبتدإ الأول عليه.

ويحذف وجوبا كأن يكون خبرا لمبتدإ بعد(لولا) الامتناعية كقول تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ ﴾{الحج:40} :فـــــ(دفع:مبتدأ، والخبـــر محذوف، والتقدير:لولا دفع الله موجود،...).

حذف المفعول: يكثر بعد (لو شئت) نحو قوله تعالى:﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ {الأنعام:149} أي لوشاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾{البقرة:13} أي أنهم السفهاء.

المبحث الثـــــاني: من قضـــــايا العمل النحوي:

1 ــ التأويل بالحذف:

أنتجت الثورة العلمية والفكرية عند علمائنا الأوائل حركـــة مصطلحية هائلة، وأنتج امتزاج العلوم الإسلامية والموســـوعية عند العالم الواحد ــ فتجده فقيها ومفسرا ونحويا ومقرئا ــ منطقة مشتركة في الاصطلاح بين علم وآخر، من بينها مصطلح التأويـــل والذي نجده عند المفسرين والمتكلمين والأصوليين والنحويين. رغم حضور مصطلـــح التأويل في درس النحاة إلا أن نحاتنا الأوائل لم يتوجوه بتعريف، ويقول في ذلك الدكتور محمد عيد:"أما لدى النحاة فلم أعثر فيما بحثت فيه ــ قدر جهدي ــ من كتب النحو عن تعريفه، وإن كان يمارس في كتب النحو بطريقة علمية. لكن وجدت فيما نقله السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل عبارة مهمة هي نص فيما نحن فيه"[1].

وهذا نص أبي حيان والذي اعتبره الدكتور محمد عيد عبارة مهمة في تعريف التأويل: جاء في الاقتراح: "قال أبوحيان(ت745هـــ) في (شرح التسهيل):التأويـــل إنّما يَسُوغُ إذا كانت الجادَّة علـــــى شيء،ثم جاء شيء يخالف الجادّة فيتأوَّل.أمّا إذا كان لغة طائفة مـــن العرب، لم يتكلّم إلا بها، فلا تأويل"[2].(المراد بالجادة القواعد النحوية)، ومن خلال هذا يتبين لنا أن التأويل يُحْتاج إليه عند خروج النـــص عن القاعدة، ولكن بشرط ألاّ يكون النص لغة من لغات العرب، وإلا امتنع التأويل.

غلب الطّابع العملي لدى النحاة القدماء من خلال تعرضهم لظاهرة التأويل، ويظهر جليا من خلال استقراء أعمالهم لكنهم لم يقدموا لنا تعريفا له، واكتفوا بذكر علة التأويل أوأحـــد شروطه.

ومن الكتّاب المعاصرين الذين اهتمّوا بالموضوع، وحدّدوا معنى لهذا المصطلـــح ــ

1 ــ محمد عيد، أصول النحو(في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1989، ص157.

2 ــ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، تح: محمد سليمان ياقوت، د.ط، 2006، ص158.

بوصفه الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد و النصوص المخالفة لها ــ الدكتور محمد عيد حيث يري بأن التأويل النحوي هو: "صـــــــرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيـــة تحتاج لتقدير وتدبر"[1]. ويـــبين علة لجوء النحاة إلى التأويل فـــــيقول الدكتور:"وأن النحاة قد أولوا الكلام، وصـــــرفوه عن ظاهره لكـــي يوافق قوانيـــن النحو وأحكامه"[2]. والدكتور علي أبو المكارم يعرف التأويل النحوي كمايلي :"محاولة إرجـــاع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويا إلى موقف تتسم فيه السلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو صب ظواهراللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[3].

ومن خلال ماسبق نستطيع أن نلخص عمل النحاة:

كانت (الجادة) كلام العرب، استقرأ النحاة كلام العرب واستنبطوا القواعد النحوية، وعند تطبيق هذه القواعد النحوية على النصوص أصبحت (الجادة) هي القواعد النحوية، والنص تابع لها، و نظرا للاستقراء الناقص اصطـــــــدم النحاة في مواضع بتعارض بين النص والقاعدة فالتجأوا إلى عمل عقلي تمثل في التأويل وكانت غايتهم تكييف هذه النصوص(ليّ عنق النّص) وجعلها موافقة للقواعد النحوية.

ويمكن تمثيل هذه العملية بالخطاطة التالي:

1 ــ محمد عيد، أصول النحو، ص157.

2 ــ المرجع نفسه، ص157.

3 ــ علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص204.

المرحلة الأولـــى:

استـــــــقراء ناقـــــــص

الكـــــلام العـــــربي ←———— القواعد النحـــــوية

(الأصل (الجادة)) (تابـــــع)

المرحلة الثانيـــة:

التـــــــــــطبيق

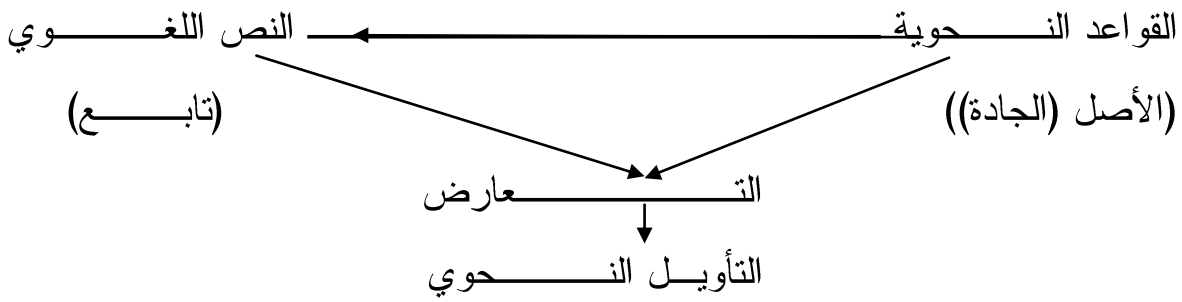

وللتأويل آليات ذكر منها ابن جني الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف[1]، وأضاف الدكتور علي أبو المكارم التقديروالإضمار[2].

1 ــ 1 ــ الحـــــذف:

الحذف فن من فنون العرب له من الفخامة والمكانة، ومن الروعة وسحـــــر البيان، الذي تقصر العبارات عن وصفه، والحـــذف في مواضع أبلغ وأفصح من الذكـــر وهذا ما يؤكده عبد القاهر الجرجاني بقوله :"ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا حذفه أحسن من ذكره"[3]. وصاحب الطِّراز بقوله:"بل لو ظهرالمحذوف لنَزَلَ قَدْرُ الكلام

1 ــ ابن جني، الخصائص، ج2ص243.

2 ــ علي أبو المكارم، الحذف والتقذير في النحو العربي، ص204.

3 ــ السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص536

من علوٍّ بلاغته...و كان مبطلا لِمَا يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقّة"[1].

ولقيمة الحذف الكبيرة امتدحه ابن جني وأسماه (شجاعة عربية)[2].

الحذف أسلوب من أساليب التأويل النحوي وواحد من أهم طرائقه التي استخدمها النحاة لتعليل خروج النص اللغوي عن القاعدة النحوية،ويشمل الحذف الحركة والحرف والمفردة والتركيب، ويكثر الحذف فـــي المفردات، وتبنى هذه الآلية على تصور سقوط في المادة اللغوية من التركيب اللغوي، فيقدر فعلا أو اسما أو حرفا حـــتى يستقيم التركيب والقاعدة النحوية، وبالأحرى حتـــى يستوفي العامل معموله.

والباعث على التقدير النحوي نوعان:

أ ــ بإيعاز من المعنى: قد يحتاج المعنى ليستقيم إلى مقدر،وهذا المقدر في ذهن المرسل يعيه المتلقي بدلالة المقال أوالمقام، من ذلك حذف المضاف في قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾{يوسف: 82 } أي : اسأل أهل القرية، لأن السؤال إنما يلقى على أهـــل القرية وليس على القرية نفسها، فالمحذوف جزء من المعنى.وهذا الحذف كثيرفي القرآن الكريم وكلام العرب، فظهورالمحذوف يتمّ الكلام، وحذفه يحقق الإيجاز والبلاغة .

ب ــ بإيعاز الصناعة النحوية: وهذا التقدير لم يسلم من نقد المحدثين، في مقدمتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى وقال في ذلك :" التقدير الذي نعيبه...كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب، ولتكمل نظرية العامل، و يسمي النحاة هذا النوع من التقدير بالتقدير الصناعي، وهو يراد به تسوية صناعة الإعراب"[3]. هذا التقدير يؤتى به للمحافظة على سلامة القواعد النحوية وسلطان نظرية العامل.

والسبق لهذه القسمة عند المحدثين يعود لإبراهيم مصطفى، وقد اقتبسها من الثائر ابن مضاء القرطبي وقد حصر ابن مضاء أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة:

1 ــ العلوي يحي بن حمزة بن علي، الطِّراز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، ط1، 2002، ج2ص51.

2 ــ ابن جني، الخصائص، ج2ص243.

3 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مصر، ط2، 1992، ص35.

1 ــ محذوف لايتم الكلام إلا به، وقد حذف لعلم المخاطب به.

2 ــ محذوف لايحتاج الكلام إليه، لأنه تام بدونه، وإن ظهركان عيبا.

3 ــ محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهار.

فالمحذوف الأول بمراعاة مقتضى المعنى، والثاني والثالث بمراعاة الصناعة الإعرابية. ويعترف ابن مضاء القرطبي بالقسم الأول، أما القسمان الآخران فتحمّل علـــى النحاة حين قالوا بالحذف فيهما، ورجع تقدير المحذوفات فيهما إلى تحكم نظرية العامل ووافقه في ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى، وأيّد هذا الرأي الدكتور محمد إبراهيم البنا في تعليقه على كتاب ابن مضاء(الرد على النحاة)[1].

1 ــ 2 ــ الحذف والعامل النحوي:

ارتبطت ظاهرة الحذف بنظرية العامل النحوي ارتباطا وثيقا،"فلقد نظر النحاة إلـــــــى التركيب على أنه لا تتم تسويته إلا بتفاعل ثلاثة عناصر:عامل، ومعمول، وأثر، ووجود أحدها دليل قاطع على وجود سواها فإن لم يكن وجودا حقيقيا، فهو وجود افتراضي يقدّر على أنه منويّ به في ذهن المتحدث ساقط من السياق بدليل"[2].

فالنحوي يعيد صياغة التركيب اللغوي بملء الفراغات بمادة لغوية(فعل،أو اسم،أو حرف) ومحرك هذه العملية نظرية العامل باعتبار وجود تلازمي بين العامل والمعمول والعلامة الإعرابية ونتاج تفاعل العناصر الثلاثة معاني خاصة تسمى الوظائف النحوية كالفاعليـــة والمفعولية، وتلازمية الوجود في نظرية العامل تقتضي بالضرورة:

ــ ظهورأحد عناصر هذا الثالوث داخل النص دليل على وجود العنصرين الآخرين.

ــ يكون هذا الوجود حسيا أو منويا في ذهن المتكلم أي محذوفا من النص، فيقدر حينئذ.

ــ إذا وجد عامل وليس له معمول قدر له معموله، وإذا وجد المعمول دون العامل قدر له عامله وإذا كان الأثر(العلامة العرابية)غير ظاهر قدربحسب العامل.

---

1 ــ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص21.

2 ــ ملاوي صلاح الدين، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل، مجلة المخبر في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني،2005، ص66.

ومن القواعد نظرية العامل الداعية للتقدير بسبب الحذف اجتماع عاملين وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر مايعمل فيه.

وهذه خطاطة تمثل سيرورة الحذف:

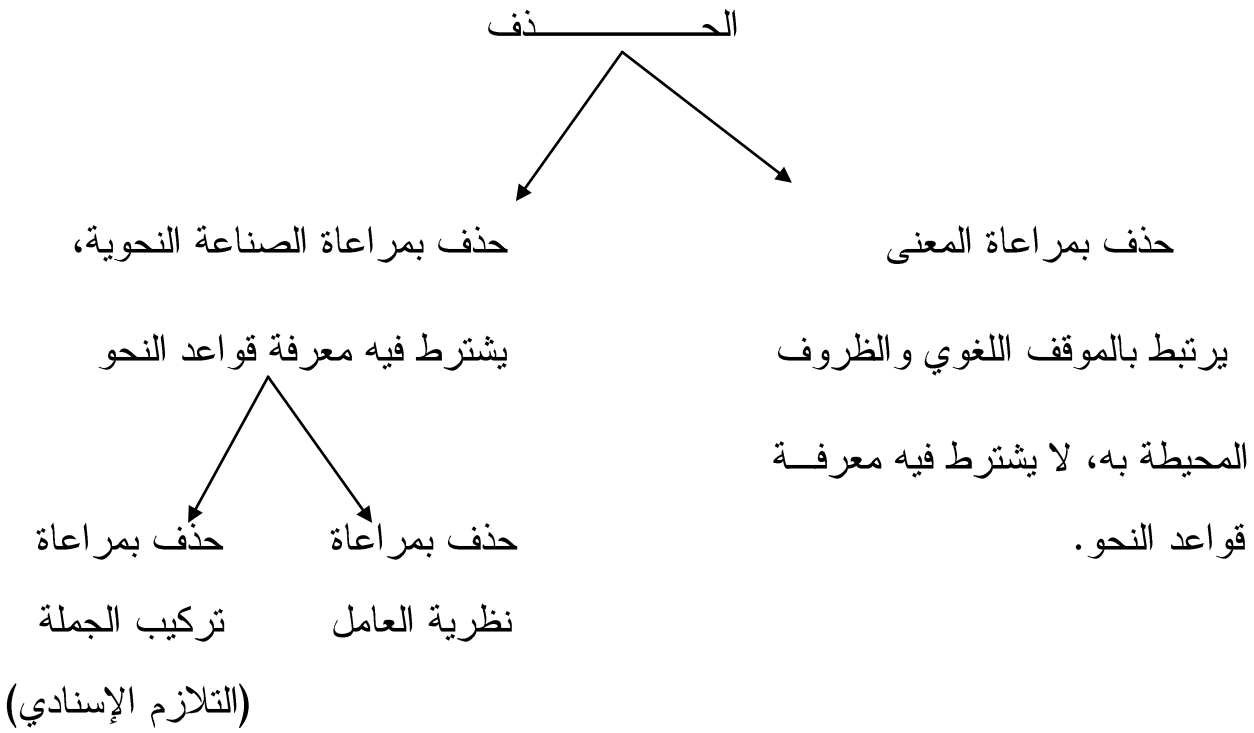

1 ــ 3 ــ موقف العلماء من التأويل بالحذف:

1 ــ 3 ــ 1 رأي ابن مضاء القرطبي:

اتسم موقف النحاة القدماء تجاه التأويل بالحذف بالقبول ويظهر جليا من خلال تطبيقاتهم لهذه الوسيلة في مخلف الأبواب النحوية إلى أن ظهر ابن مضاء القرطبي فقام بحصـــــر أنواع المحذوفات في ثلاثة أقسام، وافق على القسم الأول وهــو محذوف لا يتم الكلام إلا به، وقد حـــــذف لعلــم المخاطب به، وقد مثل له بنحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ {النحل:30} وقد أدرجنا هذا القسم في الخطاطة الأخيـــــرة وسميناه حذف بمراعاة المعنى، أما القسم الثاني من المحذوفات فرأى أن الكلام لا يحتاج إليه لأنه تام بدونه، وإن ظهر كـــــان عيبا ومثل له بأسلوب الاشتغال، أما القسم الثالث

محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، ومثل له بعامل المنادى، وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية. وهذان القسمان لم يعترف بهما لأنهما من تأثير نظرية العامل التي دعا إلى هدمها.

1 ــ 3 ــ 2 ــ موقف المحدثين:

انطلق الباحثون المحدثون في تحديد موقفهم من النحو عامة وقضايا التقدير خاصة، من أجل تيسير النحو وتخليصه من مسائل عِدَّة تستعصي على كثير من الدارسين، والتيسير النحوي لا يعني الثورة عليه وهدمه، بل هو إصلاح لعيوب لا تجاوز عدة نوافذ[1].

وينقسم النحاة المحدثون العرب في نظرتهم لأسلوب التقديرفي الدرس النحوي إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: وهذا الاتجاه متأثر بابن مضاء القرطبي ويمثله إبراهيم مصطفى، استساغ التأويل بالحذف اللغوي، ورفض كل حذف له علاقة بالصناعة النحوية.

الاتجاه الثاني: رفض التأويل عامة والتأويل بالحذف خاصة وتأثرهذا الاتجاه بالمنهج الوصفي، ومنطلق الوصفيين اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي الأسلم ومن صميم الدراسة العلمية، فيقفون عند حدود الوصف وينفرون من التعليل العقلي القائم على التأويل والتقدير، ويرفضون نظرية العامل من أساسها لما تصدر عنها من تصور عقلي. الوصفيون يؤمنون بالملاحظة والوصف الخارجي وشعارهم (هكذا نطقت العرب)، ودراستهم لا تتعدى إلى التفسير والتأويل العقلي لأنهم يرون أن ذلك من الظن، والظن خارج عن إطار الدراسة العلمية، ويمثل هذا الإتجاه الدكتور شوقي ضيف والدكتورعبد الرحمن أيوب والدكتور محمد عيد. أما الدكتور شوقي ضيف يظهر رفضه للتقدير من خلال محاولاته لتيسير النحو"فدعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، ومتعلق الظرف والجار والمجرور، وتقدير عمل (إن) مضمرة في الفعل المضارع بعد بعض الأدوات

1 ــ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص124.

وإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب"[1]. والدكتورعبد الرحمن أيوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) يرى أن النحو العربي مبني على افتراضات عقلية نظرية وينعته بالنحو التقليدي ويرى البديل في النحو الحديث المبني على منهج التحليل الشكلي الذي تقدمه اللسانيات الوصفية. ويرفض الحذف والتقدير ويعتبر هذا الأسلوب غير واقعي وهو من افتراضات النحاة ويقول في ذلك:"والتقدير لاشك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة كما في (أريدُ أنْ أقومَ) فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه"[2].

والدكتور محمد عيد في كتابه(أصول النحو العربي) يرى أن أساليب التأويل عقلية فلسفية ظنية وليست من اختصاص دارس اللغة، وينتقد النحاة لأنهم أجهدوا النصوص بالتأويل. فالحدث لابد له من محدث في الواقع، فإذا وجد الفعل في اللفظ، فلا بد أن يستكمل بالفاعل، وهنا يأتي التقدير، والإسناد لايكمل في الواقع إلا بوجود مسند ومسند إليه،فإذا غاب أحدهما من الجملة فلابد من تقديره.ولتجنب هذه الأساليب غيرالموضوعية في دراسة اللغة يقترح المنهج الوصفي والذي يقوم على أسس شكلية لا على الحدس والتخمين[3].

أما الاتجاه الثالث فيرى بوجوده ويدافع عليه وينقسم هذا الاتجاه إلى فئتين الأولى ترى أن للنحو العربي خصوصيته، والأخرى تأثرت بالمنهج التحويلي.

وممن دافعوا عن أسلوب الحذف من منطلق بأن للعربية خوصيتها الأستاذ علي نجدي ناصف :"فرأى أن التقدير وحي توحي به اللغة نفسها، وضرورة لاغني عنها للتعمق فيها، وفقه أسرارها...التقدير قائم على مبادئ سليمة، وأصول مقررة"[4].

أما عبده الراجحي فقد أيد أسلوب الحذف في الدرس النحوي،واعتبره ظاهرة مشتركة

1 ــ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص126.

2 ــ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ط، د.ت،ص52.

3 ــ محمد عيد، أصول النحو العربي، ص182.

4 ــ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص129.

في اللغات الإنسانية، ودلل تأييده بما قام به المنهج التحـــويلي في تفسير ظاهرة الحـــذف باستعمال المصطلحين (البنية العميق والبنية السطحية) ويرى أنه لا يختلف عما قدمـــــه النحوالعربي باستعمال المصطلحين(الأصل، والفرع)"[1]،والأصل المقدرعند النحاة القدماء هو البنية العميقة عند التحويليين في الأغلب.

أما الدكتور داود عبده فانتقد الوصفيين العرب الذين أسقطوا المنهج الوصفي على الدرس النحوي العربي، لأن للعربية خصـــــوصيتها والمنهج الأنسب يجب أن يكون من أدواته استخدام العلل،والتقدير، واللجوء إلى العامل، مع تجنب التعسف في استخدام هذه الأدوات. إن التصور الذي يطرحه الدكتور داود عبده ينتسب إلى سياق من التأثر التحويلي[2].

2 ــ التنازع في النحو العربي:

يعد باب التنازع من القضايا التي شغلت النحاة القدماء فتعددت الآراء واختلفت وجهات النظر و تلونت مظاهر القواعد في تقديم هذا الأسلوب العربي الفصيح،والمحرك الأساسي لهذا الباب نظرية العامل وقواعدها(لكل عامل معمول،لايجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، لايفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، قضية الجوار).

أما المحدثون فلا يختلفون فـــي فصاحة هذا الأسلوب العربي، فآراؤهم تباينت والمنهج المتبع، بين رافض لهذا الباب ويمثل هذا الاتجاه الوصـــــفيون والذين يرفضون التأويل مطلقا، ومؤيد بشروط أهمها الابتعاد عن الأنماط اللغوية المخترعة (الأمثلة المصنوعة).

2 ــ 1 ــ التنازع اصطلاحا:

إن مفهوم التنازع كان واضحا لدى النحاة الأوائل، أما المصطلح فتأخر ظهوره، فـــإمام النحاة سيبويه يذكر مسائل التنازع تحت عنوان:"هذا باب الفاعليْن والمفعوليْن اللذين كـــلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[3]. وكذا المبرد إذ قال:"هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللـــذان يُعطف أحدهما على الآخر"[4]. وتابع

1 ــ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1986، ص149.

2 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص203،204

3 -سيبوبه، الكتاب، ج1ص73.

4 ــ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ج4ص72.

الزجاجي سابقيه وذكر أحكام التنازع تحت عنوان:"باب الفاعليْن المفعوليْن اللذين يفعلُ كلٌّ واحدٍ منهما بصاحبه مثل ما يفعل الآخر"[1]. وســـــار في ذلك ابن يعيش فعرض مسائله تحت:"هذا الفصل من إعمال الفعلين. وهو باب الفاعليْن والمفعوليْن "[2]. وأول من ابتدع مصطلح التنازع في الأبواب النحوية ابن هشام الأنصاري حيث قال:"هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا الإعمال"[3]. وســـــار على دربه النحاة الذين جاءوا بعده، وهكذا أخذ مصطلح التنازع مكانه ضمن الأبواب النحوية حتى وقتنا هذا.

عُرف التنازع بتعريفات متعددة دون فروق تذكر في المعنى لذا سأقتصر على تعــريفين من كلام القدماء وتعريف من صياغة المعاصرين.

فقد عرفه أبو حيان الأندلسي(745هــ)بقوله:"أن يتقدم عاملان فصاعدا من فعل أو شبهه غير حرف ليس أحدهما للتأكيد مجتمعين على معمول فصاعدا"[4].

وعرفه ابن هشـــــام الأنصاري(761هــ) بقوله:"أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يُشْبهانهما، أو فعلٌ متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى"[5].

أما الأستاذ عباس حســـــن فقد عرفه بقوله:"ما يشمـــــل فعلين ــ غالبا ــ متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشابهانهما في العمل، أوعلى فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين"[6].

فالمحدثون صاغوا التعريف الاصطلاحي للتنازع على منوال القدماء، وفكرة باب التنازع

---

1 ــ الزجّاجي عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص111.

2 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، ج1ص205.

3 ــ ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2009، ج2ص157.

4 ــ أبو حيان محمد ابن يوسف بن علي الأندلسي، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص337.

5 ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2ص157.

6 ــ عباس حسن، النحو الوافي، ج2ص187.

قامت على قاعدة من قواعد نظرية العامل، والتي تنص بأن لكل معمول عاملا واحدا فقط وبالتالي إذا تقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنهما معمول أو أكثر، ويكون كل مـــن العاملين طالبا للمعمول، فلا يجوز أن يكون المعمول للفعلين معا،إذ لابد أن يكون لفعل بعينه.ومثال ذلك (قام وقعد زيد) فكلا الفعلين(قام) و(قعد) يطلبان الفاعل (زيد) اتفق جمهور النحاة على القاعدة الإعمالية سالفة الذكر، واختلافهم كان في تعيين العامل الأوحد للمعمول هو الأول أو الثاني اختار الكوفيون الأول لسبقه[1]، واختار البصريون الثاني لقربه[2] وانفرد الفراء برأي يقول فيه:" إن استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو فالعمل لهما، لأنهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد، نحو(قام وقعد أخواك) فـــ (أخواك) مرفوع عنده بـــ (قام وقعد) فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفاظا ومعنى"[3].

ومذهب الفراء يصطدم مع قاعدة أصولية والتي تنصّ على امتناع اجتماع عاملين على معمول واحد.

الأصل في التنازع أن يطلب عاملان معمولا بشروط، وللتنازع ركنان:

الركن الأول:عاملا التنازع وهما الفعلان أو مايشبههما.

الركن الثاني:المتنازع فيه وهو المـــــــــــعمول.

يقول الله تعالى: ﴿آتُونِـــــي أُفْـــرِغْ عَلَيْـــــــــــــهِ قِطْـــــرًا﴾ {الكهف:96}

الركن الأول(عاملا التنازع) الركن الثاني(المتنازع فيه)

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج1ص88، المسألة: 13.

2 ــ المصدر نفسه، ج1ص92، المسألة: 13.

3 ــ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1ص485.

2 ــ 2 ــ الشروط العامة في العاملين المتنازعين:

حتى يتحقق التنازع لابد من توفر شروط، وهي أربعة عند جمهور النحاة :

الشرط الأول:

أن يكون بين العاملين ارتباط، فلا يجوز أن نقول:(قام قعد زيد) إذ لا ارتباط بين الفعلين. ويحصل الارتباط بين العاملين بواحدة من ثلاثة أشياء:

1ــ عطف ثانيهما على أولهما بحرف مــن حروف العطف نحو أن تقول: (قام وقعد أخوك).

2 ــ كون أولهما عاملا في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَــنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ {الجن:7} فالعاملان المتنازعــان هما (ظنوا، وظننتم)، والمعمــول المتنازع فيه هو(أن لن يبعث الله أحدا) و(كما ظننتم) معمول لــ(ظنوا)، لأن الجـــار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبــه (ظنوا)، والتقدير: ظنوا ظنا مماثلا لظنكم أن لن يبعث الله أحدا.

3ــ أن يكون ثاني العاملين جوابا للأول، نحو قوله تعــالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْــهِ قِطْرًا﴾{الكهف:96}ونحو قوله تعالى:﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾{النساء:176 }

الشرط الثاني:

أن يكون العاملان متقدمين علــى المعمول، فليس من التنازع عند جمهور النحاة نحــو قولك:(زيد قام وقعد)، ولا نحو(زيدا لقيت وأكرمت) لتقدم المعمول فـــي هذين المثالين، وليس من التنازع عندهم نحو قولك: (قعد زيد وتكلم بخير)، ولا نحــو قولك: (لقيت زيدا وأكرمت) لتوسط المعمول بين العاملين.

الشرط الثالث:

أن يكون كل واحد من العاملين موجها إلي ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ والمعنى، فلاتنازع في نحو قول الشاعر:

فأينَ إلى أينَ النـــجاةُ بِبَغْلَــتِي أَتَاكَ أتاك اللاّحــقون احْبِسِ احْبِسِ[1]

1 ــ بلا نسبة، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

لأن (أتاك) الثاني توكيد لفظي، وجيء به لتقوية الفعل الأول وتوكيده.

ولا في قول جرير(ت114هـ):

فهيهاتَ هيهاتَ العقـــيقُ وأهلُه وهيهات خلٌّ بالعقــيق نواصلُــهْ[1]

لنفس العلة لأن (هيهات) الثاني توكيد لفظي.

ويخرج بهذا الشرط أيضا قول امرئ القيس(ت565 م):

فَلَوْ أنَّ مــا أَسْعى لأدنَى مَعيشَــةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قليلٌ مِنَ المــالِ[2]

وقد أورد هذا البيت ابن الحـــاجب، ونقل كلام سيبويه في إبطال التنازع لفساد المعنى، وبيان ذلك أن (لو) تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير، فإذا قلت: (لوأكرمتَني أكرمتُك) فالإكرامان منفيان، وإذا قلت: لو لم تكرمْني لم أكرمْك فالإكرامان حاصلان، كذلك قوله :"فلوْ أنَّ ما أَسْعى لأدْنَى مَعيشة" يكـــون سعيه لأدنى معيشة غير حاصل،لأنه مثبت في سياق(لو)، فلو كان (لم أطلبْ) موجها إلى (قليل) وهو داخلٌ في سياق جواب (لو)، لوجب أن يكون طالبا للقليل، فيكون فـــي صدر البيت أنّه لايطلبُ القليل، وفي عجزه طالب للقليل وهذا فيه تناقض، ويكون بذلك (لم أطلبْ) ليس موجها إلى(قليل) وهذا دليل على أن البيت ليس من التنازع[3].

الشرط الرابع:

لا تنازع بين محذوفين، ولا بين محذوف ومذكور[4]. ومثال الأول إذا قيل: (من قابلت وصافحت؟) فكان الجواب:(صافحت محمدا) بحذف العامل الأول، أو كان الجواب:(قابلت محمدا) بحذف العامل الثاني، أو كان الجواب (محمدا) بحذف العاملين معا فلا تنازع فـــي

ط1، 1996، ج4ص76.

1 ــ ينظر:جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، الديوان، تح: كرم البستاني، دار بيروت، بيروت، لبنان، د.ط، 1986 ص385؛ وجاء البيت في الديوان كالآتي:

فَأيْهاتَ أيهاتَ العقيقُ ومنْ بهِ وأيْهاتَ وصلٌ بالعقيقِ نُوصِلُهْ

2 ــ امرؤ القيس، الديوان، تح: مصطفي عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط5، 2004 ص129.

3 ــ ابن الحاجب النحوي أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصّل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د.ط، 1982، ج1ص169، 170.

4 ــ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1ص482.

ذلك كلّه، وإن كان التقدير:(قابلت وصافحت محمدا)

وقد أضاف النحاة شروطا أخري في العامل والمعمول نذكر منها:

ــ الحرف خارج حسبة العوامل المتنازعة، لفقدان الحرف دلالة الحدث.

ــ الفعل الجامد خارج حسبة العومل المتنازعة، لأن الفعل الجامد لا يفصل بينه وبين معموله، وأجاز المبرد التنازع في باب التعجب ورجحه الرضي.

ــ أن يكون المعمول الذي يصح التنازع فيه صالحا للإضمار، وبهذا الشرط يخرج الحال والتمييز من المعمولات المتنازع فيها لأنهما نكرتان والمضمر معرفة.

يشترط في أسلوب التنازع تعدد العوامل، ويتحقق بوجود معمول واحد، وقد يتعـــدد ولأسلوب التنازع صور:

أ ــ قد يتنازع عاملان والمتنازع فيه معمول واحد.

ب ــ قد يتنازع أكثر من عاملين والمتنازع فيه معمول واحد

كقول الشاعر:

فــكم دقَّت ورقَّت اســترقَّت صــدورُ الرزقِ أعناقَ الرجال[1]

العوامل الثلاثة(دقّ، رقّ، استرقّ) تنازعت المعمول(صدور)، وكل منها يطلبه فاعلا[2].

ج ــ قد يتنازع عاملان والمتنازع فيه متعدد، نحو قولنا : (فهم وكتب الطالب الدرس في القسم)، العاملان المتنازعان (فهم، وكتب)، المعمولات المتنازع فيـــــها (الطالب، والدرس، في القسم)

د ــ قد يتنازع أكثر من عاملين والمتنازع فيه متعدد

مثل قوله صلى الله عليه وسلم:"تُسبِّحون وتُكبِّرون وتُحمِّدون دبر كل صـــــــلاة ثلاثا وثلاثين"[3] العوامل المتنازعة (تسبحون، وتكبرون، وتحمدون)، المعمولين المتنازع فيهما الظرف(دبر)، ونائب المفعول المطلق (ثلاثين)

---

1 ــ إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات،القاهرة، مصر، ط1، 2007، ج2ص459.

2 ــ المرجع نفسه، ج2ص459.

3 ــ العسقلاني أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، 2005، ج14ص339.

2 ــ 3 بنية المتنازعين:

الأصل في عاملي التنازع أن يكونا من الأفعال المتصرفة،وقد يقوم بهذه الوظيفة ما يعمل عمل الفعل من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل، واسم التفضيل، والمصدر، وذلك في الصور الآتية:

أ ــ قد يكونان فعلين متصرفين:

نحو قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ {الكهف:96}

ب ــ قد يكونان اسمي فاعل عاملين:

منه قول الشاعر:

عَهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتّخِذْ إِلاّ فِناءَكَ مَوْئِلاَ[1]

فكل من اسمي الفاعل(مغيث، ومغن) يطلب الاسم الموصول (من) مفعولا به.

ت ــ قد يكونا اسمي مفعول:

منه قول الشاعر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًى غَرِيمُهَا[2]

فكل من اسمي المفعول(ممطول، ومعنى) يطلب (غريم) نائب فاعل

ث ــ قد يكونا اسمي فعل:

نحو قولنا: (دراك ومتاع محمدا)، حيث تنازعا اسما الفعل (دراك، و متاع)، فكل منهما يطلب (محمدا) مفعولا به.

ج ــ قد يكونا مصدرين:

نحو قولنا:(سُرِرْتُ من قراءتك وكتابتك الدرس)،فكل من المصدرين (القراءة،و الكتابة) يطلب (الدرس) مفعولا به

نحو قوله تعالي: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾{البقرة:233}

فيحتاج كل من المصدرين (الرزق، والكسوة) في تكملة معناه إلى جار مع مجروره.

---

1 ــ بلا نسبة، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج6ص:77.

2 ــ كثير عزة، الديوان، جمع و شرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط، 1971، ص 143.

د ــ قد يكونا اسمي تفضيل:

نحو:(محمد أكرمُ الناس وأسلسُهم خُلُقاً) تنازع كل من اسمي التفضيل(أكرمُ وأسلسُ) على معمول واحد هو التمييز (خُلُقاً)

ر ــ قد يكونا صفتين مشبهين:

كقولنا: (أجميل ونظيف زيد؟).فـــ(جميل ونظيف) كلاهما صفة مشبهة ويطلبان (زيدا) فاعلا.

ز ــ قد يكونا مختلفين:

كقوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾{الحاقة:19}، فاسم الفعل (هاء) أمر بمعنى (خذ)، والميم علامة للجمع، فهو وفعل الأمر(اقرأوا) يطلبان المعمول(كتاب) مفعولا به وتنازع الفعل والمصدر، كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَـــــى المُغِيرَةِ أَنَّنِـــي كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[1]

فالمتنازعان: الفعل الماضي(لقي)، والمصدر(الضرب)، والمتنازع فيه: المفعول به (مسمعا) .

2 ــ 4 ــ موقف العلماء من قضية التنازع:

أ ــ رأي ابن مضاء القرطبي:

استبدل ابن مضاء مصطلح الإعمال بمصطلح التعليق حيث قال:"فأنا في هـــــذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول:(علقت) ولا أقول:(أعملت) والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول:(قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثاني فبين النحويين ذلك اختلاف"[2].

فمن خلال ما أورده ابن مضاء يبدو جليا أنه لم يلغ التنازع من أبواب النحو، ويرى أحد الباحثين بأن ابن مضاء اعترف ضمنيا بالعامل في هذا النص، وابن مضاء نفسه

1 ــ نسب لمرار الأسدي، ولمالك بن زُغْبَة، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج4 ص236.

2 ــ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص85.

اعترض على التعليق في المجرورات في موضع آخر وهنا أثبته.

وخلاصة القول أن ابن مضاء استبدل مصطلح الإعمال بالتعليق ومزج بين مذهب البصريين في إعمال الثانى لأنه الأسهل، وموافق للنصوص اللغوية، وبين مذهب الكسائي الذي يرى بعدم وجود فاعل للعامل الأول، ولا يرى ابن مضاء تنازعا في الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل بالإضافة إلى أنه يدعو إلى الابتعاد عن الشواهد المصنوعة والافتراضات، والالتزام بواقع اللغة.

ب ــ رأي عباس حسن:

يعتقد عباس حسن بأن باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا، وخضوعا لفلسفة عقلية خالية، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له. يرى أن سبب الاضطراب في كثرة الآراء المذهبية المتعارضة، كالاختلاف في حذف فاعل العامل الأول في التنازع، واضطراب البصريين كمنعهم الإضمار قبل الذكروتشدّدهم في هذه القاعدة ة، لكنهم تنازلوا على هذا المبدأ في باب التنازع، وسبك أمثلة بغيضة بعيدة عن الأساليب المأثورة، والخضوع إلى الفلسفة العقلية كتحتيمهم التنازع بحجة أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، ولا يرى الأستاذ عباس حسن إشكالا في اجتماع العاملين (قام، وذهب) على المعمول (محمد) في المثال الآتي (قام وذهب محمدٌ) على رأي الفراء[1].

2 ــ 5 ــ التنازع بين الوصفيين والتحويليين:

انتقد الوصفيون ظاهرة التنازع، واعتبروا تفسير النحاة لهذا الباب لا يستند إلى واقع اللغة لقيامه على أساس عقلي فلسفي، ومعالجتهم لمسائله وفق ما تمليه نظرية العامل، يرفض أصحاب هذا الاتجاه المسائل التي يختلف فيها طلب العاملين للمعمول بين الفاعل والمفعول أحدهما المعمول، لكثرة الخلاف، ولقلة الشواهد التي تعكس الواقع اللغوي وأغلبها كان من الشعر، والالتجاء إلى الشواهد المصنوعة، أما إذا كان المطلوب نوعا واحدا فاعلا، أو مفعولا فهم يرون ما رآه الفرّاء بأن يكون المعمول الواحد لعاملين

1 ــ ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج2ص201.

مختلفين[1]، وبهذا يتخلصون من الحذف والتقدير والافتراضات والتمـــــحل في التفسير، وهكذا ينتهي الوصفيون بالاستغناء عن باب التنازع من أبواب النحو.

أما أصحاب المنـــهج التحويلي فيختلفون مع النحـــاة إزاء ظاهرة التنازع في طريقة العرض، فيرون أن النحاة استندوا إلى فكرتي الإعمال والإضمار،ولم يركزوا على المعنى بالكشف عن البنية العميقة[2].

لنأخذ المثال الآتي:(وقف وتكلم الخطيب)، فالتحويليون يقومون بتفسير ظاهرة التنازع في ضوء مفاهيم المنهج التحويلي، بإعادة هذه الجـــــــملة إلى بنيتها العميقة وهـــــي: (وقـــف الخطيب، وتكلم الخطيب) فالبنية العميقة مكونة مـــــن جملتين وفعلاها يطلبان معمولين متطابقين، فكانت عملية التحويل كالآتـــي: باستعمال عملية الحذف يحذف معمول العامل الثاني، وباستعمـــال عملية التقديم والتأخير يقدم العامل الثاني باتجاه العامل الأول، ويؤخر المعـــمول الأول ليظهر في نهاية الجملة، وهذا التحويل سمحت به اللغة العربية، والتحويليون لايضمرون المعمول في أي من العوامل المتنازعة، وهم في ذلك على رأي الفراء بإعمال المتنازعين في المعمول الواحد[3].

3 ــ الاشتغال في النحو العربي:

3 ــ 1 ــ تعريف الاشتغال:

مرّ درس الاشتغال في كتب النحاة بمراحل حتى استوى من حيث المصطلح والمفهوم و العناصر والفروع وأوجه الإعراب، يستطيع الدارس الإمساك بكل ما يتعلق بهذا الباب عند ابن هشام الأنصاري في كتابه أوضح المسالك، الذي وضعه تحت عنوان (هذا باب الاشتغال).

عرف ابن هشام الاشتغال بقوله:"أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف،

---

1 ــ مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1964، ص 167.

2 ــ حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص276.

3 ــ المرجع نفسه، ص177.

وكل من الفعل الوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كـــ(زيدا ضربتُه) أومحلا كـــ(زيدا مررت به) أو لما لابس ضميره نحو: (زيدا ضـــربت غلامَهُ أو مررت بغلامه)"[1] ويصلح لهذا الباب من الأفعال المتصرفة منها، ومن الصفات اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والفعل غير المتصرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله[2].

3 ــ 2 ــ المعالجة التركيبية للأسلوب الاشتغال:

قسم النحاة الاشتغال بحسب الإعراب إلى:

أولا: واجب النصب:

يجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد ما يختص بالفعل كأدوات التخصيص، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، وأدوات الشرط[3].

ثانيا: رجحان النصب:

ويترجح نصب المشغول عنه على الرفع في مسائل وهي:

1 ــ أن يكون الفعل طلبا وهو :

ــ الأمر نحو: الصديق أكرمه.

ــ النهي نحو: الجار لا تهنه

ــ الدعاء نحو:(اللهم عبدك ارحمه) و(زيدا غفر الله له)[4].

2 ــ أن يكون الفعل مقرونا:

ــ بـــ(اللام) أو بـــ(لا) الطلبيـــــتين نحو: (زيدا ليكرمه أحمد) و(خالدا لا تهنه).

ــ بنفي بمعنى الطلب نحو: زيدا لا يعذبه الله[5].

---

1 ــ ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص218.

2 ــ الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ط، د.ت، ج2ص102.

3 ــ ينظر: أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، ج2ص136، و شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2ص236.

4 ــ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك،ج2ص137.

5 ــ المصدر نفسه، ج2ص139.

3 ــ أن يسبق الاسم ما يغلب أن يليه فعل:

ــ همزة الاستفهام نحو قوله تعالى:﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾{القمر:24}

ــ حرف نفي غير مختص كـــ(ما) أو (لا) أو (إن) ومذهب سيبويه اختيار الرفع

ــ حيث مجردة من (ما) نحو: حيث الفقير تجده ساعده[1].

4 ــ أن يقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف، والاسم بـــ(أما) لأ ن الكلام بعد أما مستأنف مطوع عما قبله، ويشترط في الفعل التصرف والتعدية، ليكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية نحو: قابلت محمدا و زيدا صافحته، ونحو: قام زيد وخالدا أكرمته[2].

وتجري (حتـــى) و(لكـــن) و(بـــل) مجرى حروف العطف في رجحان النصب[3].

5 ــ "أن يكون رفعه يوهِم وصفا مخلاّ بالمقصود، ويكون نصبه نصـــا في المقصود"[4]، نحو: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ {القمر:49} لأن الرفع يهم ما لا يجوزعلى قواعد أهل السنة وذلك أنه إذا رفع (كل)كان مبتدأ و(خلقناه) صفة لـــ(كل) أولـــ(شيء) حينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقا لله تعالى لابقدر... والنصب أولى لدلالته على عموم الخلق[5]، إن الخلفية العقدية وهي عقيدة أهل السنة هي التي رجحت النصب فلولا هذا لكان الرفع أرجح، ومذهب سيبويه أن النصب عربي كثير، و الرفع أجود[6].

6 ــ أن يكون الاشتغال جوابا لاستفهام منصوب، نحو: محمدا أكرمتُه جوابا لمن

---

1 ــ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك لابن هشام، ج2ص139 – 142.

2 ــ ينظر: المصدر السابق، ج2ص142، و حاشية الصبان، ج2ص114.

3 ــ ينظر: أوضح المسالك لابن هشام، ج2ص142.

4 ــ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2 ص253.

5 ــ السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريا، د.ط، د.ت، ج 10 ص136.

6 ــ سيبويه، الكتاب، ج1ص82.

قال:(أيُّهُمْ أكرمْتَ؟) أو(مَنْ أكرمْتَ؟)[1].

ثالثا: استواء الرفع والنصب:

والاستواء في الرفع والنصب يكون في حالة واحدة وهي:

وقوع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين(جملة صدرها اسم، وعجزها فعل) نحو: زيد قام ومحمدا أكرمته، يجوز النصب أو الرفع على السواء، فالرفع مراعاة للصدر (زيد) فتعطف جملة اسمية على جملة اسمية، والنصب مراعاة للعجز (قام) فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

رابعا: رجحان الرفع:

يجوز نصب المشغول عنه والرفع أرجح في نحو: زيدٌ أكرمْتُهُ، للأسباب التالية:

ــ عدم وجود قرائن توجب النصب أو الرفع أو ترجح النصب أو تسوي بين الرفع والنصب[2].

ــ أن الرفع هو الأصل لسلامته من الإضمار،بخلاف النصب الذي يستدعي تقدير فعل[3].

أما وجوب الرفع فابن الحاجب لم يذكر هذه الحالة أصلا، ورأى ابن هشام بأنها ليس من باب الاشتغال، وذلك لأن ضابط الاشتغال:أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق لعمل فيه نحو، محمدا قابلت، أما في وجوب الرفع نحو: (خرجت فإذا محمد يصافحه خالد) فلو حذفنا الضمير لم يعمل الفعل المتأخّر في الاسم المتقدّم نحو: (خرجت فإذا محمد يصافح خالدا).

بعد بسط الحديث عن أسلوب الاشتغال من جانبه التركيبي يتبيّن أن المحرك الأساسي لظاهرة الاشتغال هو العامل.

3 ــ 3 ــ العامل وأسلوب الاشتغال:

---

1 ــ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1ص93، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج2ص144، والسيوطي، همع الهوامع، ج5ص156.

2 ــ ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عَقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 2013، ج2ص114.

3 ــ الاشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2ص254.

إن ظاهرة الاشتغال قامت على أصل من أصول نظرية العـــامل، لنأخذ المثال الآتـــي: (زيدا أكرمته) فالقاعدة الأصولية تنص على أن العامل(الفعل) قام بالعمل فـــي ضمير الاسم المتقدم وبهذا يكون قد استوفى عمله، ولم تعد له القوة في العمـــــل فـــــي الاسم المتقدم فقدروا لهذا المتقدم عاملا ناصبا يفسره الفعل المذكور ورأوا أن الأصل في الجملة السابقة جملتان: (أكرمت زيدا أكرمته)[1].

قال النحاة أن العامل اشتغل بضمير الاسم المتقدم ووسم كل طرف بمصطلح :

ــ المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم.

ــ المشغول، وهو الفعل المتأخر.

ــ المشغول به، وهوالضميرالذي تعدى الفعل إليه بنفسه، أو بالواسطة.

وسمي هذا الأسلوب بالاشتغال، وأخذ له مكانا في الدرس النحوي.

الارتباط الوثيق بين الاشتغال وفكرة العامل أدى باجتياح مد النقود اللاذعة والتى وصلت إلى حد إلغاء ظاهرة الاشتغال من الدرس النحوي.

3 ــ 3 ــ موقف النحاة من ظاهرة الاشتغال:

من العلوم أن ظاهرة الاشتغال قامت على نظرية العامل، وهذه الأخيرة طالب نحـــــاة بإلغائها من الدرس النحوي، ومن الطبيعي أن يهاجم هؤلاء النحاة باب الاشتغال، ويثوروا عليه،وأول الثائرين عليه ابن مضاء القرطبي،وثورته لم تجد لها أنصارا في زمانه، وبقيت خامدة قرونا، لتشتعل من جديد بثائرين بدل ثائر واحد كان في مقدّمتهم إبراهيم مصطفي بالانتصار لأفكاره، ثم شوقي ضيف ببعث الحياة لـــ(كتابه الردّ على النحاة) مـــــن جديد، وبعد تحقيق كتابه زاد مؤيدوه.

سنعرض بعض الآراء التي مشت على درب ابن مضاء في حذف باب الاشتغال ودمجه ضمن أبواب أخري بادئيـــين برأيه

1 ــ ابن مضاء القرطبي:

---

1 ــ هذا مذهب البصريين، أما مذهب الكوفيين في المثال السابق، (زيدا) منصوب بالفعل الواقع على الهاء. يُنظر: الإنصاف، المسألة:12.

يعتبر ابن مضاء باب الاشتغال تطبيقا لفكرة العامـــــل لما شابها من إضمار وتأويل وخلاف، وزجّ لصيغ لم ينطق بها العرب،فطالب بإلغاء العامل من الاشتغال وحاول تغيير أحكام هذا الباب بثورته على تقسيم النحاة للاشتغال إلى ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجح بين الرفع والنصب، ويخلص إلى أن إعراب المشـــــغول عنه يتوقف على المشغول به أي الضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير منصوب أوضمير متصل منصوب نصب لأنه في محل صب وإذا كان العائد ضمير رفع فإن المشغــول عنه يرتفع[1]. والعامل عند ابن مضاء هو المتكلم، يقول:"إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتّباعا لكلام العرب"[2].

2 ــ موقف المحدثيــن

بانتشار المنهج الوصفي فـــي الوطن العربي وعودة الحياة لآراء ابن مضاء في القرن الماضي تمخضت آراء ومواقف حيال ظاهرة الاشتغال في ثنايا المطالبة بإلغاء فكـــــرة العامل أهمها:

أ ــ إبراهيم مصطفى:

سار الأستاذ إبراهيم مصطفي على درب ابن مضاء بتلخيص لأهم ما جاء في الاشتغال من الأحكام ووجوه الإعراب وتقسيم لهذا الباب تخلل ذلك انتقادات وبسط لآرائه أهمــها:

انتقاده لتقدير العامل الناصب للمشغول عنه، يقول:"واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم ــ فلسفتهم فيها، أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملا محذوفا واجب الحذف، ويفسره الفعل المذكور"[3].

ــ رفضه للشواهــد المصنوعة التي بنى عليها النحـــاة الأحكام، والتي لا تعكس الواقع اللغوي.

ــ وليضع حدا للخلافات ودوران الأوجه الإعرابية بين الراجحة، والواجبة، والتساوي،

1 ــ ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد علي النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهره، مصر، ط2، 1982، ص 106،105

2 ــ ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد علي النحاة ، ص106.

3 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص151.

بين الرفع والنصب، يعطي رؤية جديدة للاشتغـــــال، فيقول:" إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب، وإذا كـــان التحدث عن الاسم فالحكـــم الرفع"[1].

ب ــ مهدي المخزومي:

سار على درب أستاذه في عرض الأوجه الخمسة للاسم المشغول عنه، ورأي أن هــذا التقسيم عقلي يقوم على استيفاء الوجوه المحتملة عقلا، وختم حديثه عن الاشتغال بإعطائه تصورا يرى أنه يجبنا التعقيد الذي اصطنعه النحاة فيقول:" في جملة (عمرَ كَلَّمْتُهُ) لا يرفع عمرُو إلا إذا قصد به أن يكون متحدثا عنه، وإلا فهو مفعول به مقدم، ولا يمنع كونـــــه مفعولا به اشتغال الفعل بضميره، لأن الضمير ــ فيما أزعم ــ ليس مفعولا، ولكنه ضمير جيء به كناية عن المفعول به، أو إشارة إليه"[2].

بهذا الطرح يكون مهدي المخزومي قد حذف باب الاشتغال من الدرس النحوي بإعطاء الضمير المشغول به وظيفة أخري وذلك في حالة نصب المشغول عنه.

ج ــ شوقي ضيف:

للأستاذ شوقي ضيف رؤية سلبية اتجاه فكرة العامل متأثرا في ذلك بابن مضاء، ومن الطبيعي أن تمتد هذه الرؤية لتقتلع الاشتغال من الأبواب النحوية.

من المعلوم أن شوقي ضيف من دعاة التيسير النحوي، وله في ذلك آليات لعل أهمها الإلغاء، والدمج، وإعادة تنسيق أبواب النحو، وفي باب الاشتغال أعاد شوقي ضيف ذكر القسمة الخماسية للأوجه الإعرابية للمشغول عنه، وطالب بإلغاء وجوب الرفع، ووجوب النصب، لأن أمثلتهما من صنع النحاة، وأعاد التنسيق في التبويب بإدراج الوجوه المتبقية كالآتي:حالة الرفع تدرج في باب(المبتدإ والخبر) وحالة النصب تدرج في باب (المفعول به)، وبهذا يكون قد ألغي باب الاشتغال نهائيا من كتب النحو[3].

---

1 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص156.

2 ــ مهدي المخزومي: في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ص175.

3 ــ شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1993، ص 115–117.

الاشتغال والتنازع والتأويل بالحذف من أهم القضايا التي شغلت بال النحاة بتفريعاتها وتعدد أحكامها فكثر فيها الجدال وطال فيها الخـــــلاف، والمحرك الأساسي لهذه القضايا بامتياز العامل والذي امتد تأثيره ومس التبويب النحوي.

4 ــ العامل والتبويب النحوي:

سيطرت نظرية العامل على فكر النحاة، والمستقرئ للكتب النحوية يرى كيف أن مصنفاتهم بنيت على أساسهـــا في عرض المسائل النحوية، وفي الترتيب، والتقسيم الداخلي للمضمون، وأول من ابتدع تقسيم الأبواب النحوية على أساس العامل إمام النحاة سيبويه صاحب أول مصنف وصل إلينا كاملا مكتملا في النحو، فحذا النحاة حذوه واقتفوا أثره وسيطرت فكرة العامل في تبويب مصنفاتهم. مع اختلاف في نمط عرض المسائل النحوية.

4 ــ 1 ــ أنماط التبويب النحوي:

وقد قام الدكتور محمد إبراهيم عبادة بتحديد هذه الأنماط[1]:

1 ــ نمط عالج أصحابه النحو في إطار التركيب بوجه عام دون الانتظام في نسق معين واضح بارز القسمات المنهجية كما هو الحال في (الكتاب) لسيبويه ولإبراز سيطرة العامل في تقسيم الأبواب عنده نتناول تقسيمه لباب الفاعل:

ــ هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول.

ــ هذا باب الفاعل الذي لم يتعداه فعله إلى مفعول.

ــ هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني

ــ هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين.

هكذا يستمر سيبويه في عرض الجمل الفعلية وإن سمى الباب بباب الفاعل على أساس نظرية العامل من منطلق أن الفعل هو المؤثر والعامل، ثم انتقل إلى الأسماء العاملة (اسم

1 ــ ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي(أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث)،مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص183 – 234.

الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، والصفة المشبهة، وأسماء الأفعال)، ثم عاد إلى الجملة الفعلية ليتحدث عـــن حذف الفعل وبقاء عمله، ثم انقل إلى منصوبات أخرى كالمفعول لأجله، والحال، والمفعول فيه. ثم يعقد بابا للجر فيذكر عوامـــل الجر ثم ينقل إلى الجر بالتبعية ثم يعقد بابا بعنوان الابتداء تناول فيه الجملة الاسمية ثم عقد أبوابا لكل مـــن كم، والنداء والاستثناء والضمائر، وأي ومن الاستفهاميتين ثم عقد بـــابـــا للأفعال المضارعة، ونواصبها، وجـــوازمها وكل ما يتعلق بالعوامل فـــي الأفعال إيجابا أو سلبا، ثم انتقل إلى الصرف وعلم الأصوات.

والمتمعن لهذا التقسيم يدرك بأن سيبويه أجرى التبويب لكتابه على أساس العامل، وقـــد انتهج المبرد هذا المنحى في تبويب مؤلفه المقتضب إلا أن عناوينه كانت أوجز وأوضح.

2ــ نمط عالج النحو من منطلق المعمولات كـــ(كتاب اللمـــع لابن جني، وكتاب التسهيل لابن مالك وشروح ألفية ابن مالك) وهذا النمط هو المشهور وسار عليه أغلب النحـــــاة المحدثين كـــ(كالنحو الوافي لعباس حسن، وجامع الدروس العربية لمصطفى غلاييني).

نمثل بكتاب (اللمع) لابن جني:

بدأ ابن جني كتابه هذه بمدخل تناول فيه الكلام، المعرب والمبني، والإعراب والبناء، وإعراب الاسم الواحد الصحيح والمعتل، والأسماء الستة، والمثنى، وجمع الذكور، وجمع التكسير. ثم عقد أبوابا للأسمـــاء المرفوعة، وأبوابا للأسماء المنصوبة، وأبوابا للأسمـــاء المجرورة، وأبوابا للتوابع، ثم عقد بابا للنكرة والمعرفة، وبابا للنداء، ثم عقد بابا لإعراب الأفعال وبنائها، وبابا للشرط، وبابا للتعجب، وبابا لأفعال المدح والذم، وبابا لعسى، ثم عقد أبوابا تناول فيه (كم)، وماينصرف ومالاينصرف، والعدد، والجمع، والقسم، والموصـــول والصلة، والحروف الموصولة، والنون الخفيفة والثقيلة، والنسب، والتصغير، وألفـــــات القطع وألفات الوصل، والاستفهام، وما يدخل على الكلام فلا يغيره، والحكاية، والخطاب، والإمالة.

3ــ نمط عالج النحو من منطلق العوامل، ويمثله كتاب (مقدمة في النحو) لخلف الأحمـــر البصري، وكتاب (العوامل المئة) للجرجاني، وكتاب(التفاحة في النحو)لأبي جعفر النحاس.

ونمثل لهذا النمط بكتاب (العوامل المئة) للجرجاني:

كان مدار التقسيم والتبويب قائما على أن هناك عوامل لفظية وأخري معنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين سماعية وعددها واحد وتسعون عاملا، وقياسة وعددها سبعة عوامل أما المعنوية عددان، فالجملة مئة عامل[1].

4ــ نمط عالج النحـــــو من منطلق عناصر الكلام، ويمثله كتابا الزمخشري (المفصـــل) و(الأنموذج)، وكتاب (الكافية) لابن الحاجب.

ونمثل لهذا النمط بكتاب (المفصل) للزمخشري:

قسم كتابه المفصل إلى أربعة أقسام: القسم الأول للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحروف، والرابع للمشترك من أحوال الأقسام الثلاثة، بعد أن تعرض لمعنى الكلمـــــة والكلام والقسمة الثلاثية للكلمة.

القسم الأول: قسم الأسماء:

عقد قسما خاصا بالأسماء، عرف فيه الاسم وذكر خصائصه وأصنافه وهي:

1 ــ اسم الجنس.

2 ــ اسم العلم.

3 ــ الاسم المعرب المنصرف وغير المنصرف، وفي هذا الصنف تعرض إلى وجوه إعراب الاسم وهي الرفع والنصب والجر، ورأى أن الرفع علم الفاعلية أما المبتدأ والخبر، وخبر (إن) وأخوتها، و(لا) النافية للجنس، واسم ما ولا المشبهتين بـــ(ليس) فملحقات بالفاعل وقام بالتفصيل فيها تحت عنوان المرفوعات، ورأى أن النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، المفعول له. والحال، والتمييز، والمستثني المنصوب، والخبر في باب (كان)، والاسم في باب (إن)، والمنصوب بـــ (لا) النافية للجنس، وخبر (ما) و(لا) المشبهتين بـــ (ليس) ملحقات بالمفعول، وقام بالتفصيل فيها تحت عنوان المنصوبات، ورأى بأن الجر علم الإضافة، وتناول الإضافة وأحكامها تحت عنوان المجرورات، أما

1 ــ الجرجاني عبد القاهر، العوامل المئة، ص40.

التوابع في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات، ينصب العامل على التابع والمتبوع انصبابة واحدة، والتوابع خمسة أضرب: التأكيد، والصفة، والبدل، وعطف البيان، والعطف بحرف.

4ــ الاسم المبني، 5ــ الاسم المثنى، 6ــ الاسم المجموع، 7ــ الاسم المعرفة والاسم النكرة، 8ــ الاسم المذكر والاسم المؤنث، 9ــ الاسم المصغّر، 10ــ الاسم المنسوب، 11ــ اسم العدد، 12ــ الاسم المقصور والاسم الممدود، 13ــ الأسماء المتصلة بالأفعال، 14ــ الاسم الثلاثي، 15ــ الاسم الرباعي، 16ــ الاسم الخماسي.

القسم الثاني: في الأفعال:

عرف الفعل، وذكر خصائصه وأصنافه ثم بسط القول في كل صنف وهي كالآتي :

1ــ الفعل الماضي، 2ــ الفعل المضارع، 3ــ فعل الأمر، 4ــ الفعل المتعدي وغير المتعدي، 5ــ الفعل المبني للمجهول،6ــ أفعال القلوب، 7ــ الأفعال الناقصة، 8ــ أفعال المقاربة،9ــ فعلا المدح والذم، 10ــ فعلا التعجب، 11ــ الفعل الثلاثي، 12ــ الفعل الرباعي.

القسم الثالث: في الحروف:

عرف الحرف، وعلى خط القسمين السابقين ذكر أصنافها مع بسط القول في كل صنف وهي كالآتي:

1ــ حروف الاضافة(الجر)، 2ــ الحروف المشبهة بالفعل، 3ــ حروف العطف، 4ــ حروف التنبيه، 5ــ حروف النداء، 6ــ حروف التصديق والإيجاب، 7ــ حروف الاستثناء، 8ــ حرفا الخطاب، 9ــ حروف الصلة، 10ــ حرفا التفسير،11ــ الحرفان المصدريان، 12ــ حروف التخصيص، 13ــ حرف التقريب، 14ــ حروف الاستقبال، 15ــ حرفا الاستفهام، 16ــ حرفا الشرط، 17ــ حرف التعليل، 18ــ حرف الردع، 19ــ اللامات، 20ــ النون المؤكدة، 21ــ هاء السكت، 22ــ شين الوقف، 23ــ حرف الإنكار، 24ــ حرف التذكر.

القسم الرابع: في المشترك: منها أصناف يشترك فيها الاسم والفعل والحرف، وأصناف

يشترك اثنان منها وهي كالآتي:

1ــ الإمالة، 2ــ الوقف، 3ــ القسم، 4ــتخفيف الهمزة، 5ــ التقاء الساكنين، 6ــ حكــم أوائل الكلم، 7ــ زيادة الحروف، 8ــ إبدال الحروف، 9ــ الاعتلال، 10ــ الإدغام.

ــ هناك أنماط لا تندرج تحت ما سبق ككتاب (الجمل) للزجاجي، و(الواضح في علم العربية) للزبيدي، و(الضروري في صناعة النحو) لابن رشد، و(المقرب) لابن عصفور، و(ارتشاف الضــرب) لأبي حـــيان، و(الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(مغني اللبيب) لابن هشام.

*من خلال النظرة الثاقبة لطريقة التبويب والترتيب في الأنماط السابقة نستنتج :

ــ بنى سيبويه تبويب كتابه في الجانب التركيبي على أساس نظرية العامل.

ــ رغم أن تبويب سيبويه يفتقد التنظيم المنهجي إذ لــم يكن له نسق بارز القسمات إلا أن اللاحقين من النحاة بنو تبويبهم من بعض ما انتظم من ترتيبه للأبواب النحوية، فعند حديثه عن الجملة الفعلية ــ وإن جعل العنوان باب الفاعل ــ تناول جانبا من المنصوبات، وجمع الأسماء العاملة مع بعضها، وعقد بابا للجر، وآخر للابتداء، مع هذا فإن له السبق في التبويب.

ــ رغم الاختلاف في التقسيم والتبويب إلا أن المحـــــرك المشترك بين الأنماط السابقة والذي بني عليه التبويب في الجاب التركيبي هو العامل، فالنمط الثاني عالج النحو مـــــن منطلق المعمولات، والنمط الثالث عالجـــــه من منطلق العوامل، أما النمط الرابع فقسم المضمون من منطلق عناصر الكلام إلا أنه لم يسلم من تأثير العامل في الجانب التركيبي، فعند تعرضه في قسم الأسماء لوجوه إعراب الاسم، بيّن أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، ثم ذكر التوابع، أليس هذا التقسيم مبني من منطلـــــق المعمولات؟ والمعالجة التركيبية لقسم الأفعال،أليس هذا التقسيم مبني من منطلق العوامل بالأصالة؟ وقسم الحروف ما الذي يجمع حروف الجر أليس لأن لها نفس العمل، وكــذا حروف العطف، والحروف المشبة بالفعل... فنظرية العــامل مكينة مسيطرة على التقسيم والتصنيف رغم تنوع أنماط التبويب النحوي.

4 ــ 2 ــ الوظيفيون[1] والتبويب التقليدي:

انتقد الوظيفيون المنهج الذي اعتمده النحاة وخاصة المتأخرين منهم، الذي كان ينحو في أغلبه إلى الشكلانية وذلك لمطاردتهم الحركات الإعرابية وسيطرة نظــرية العامل على تفكيرهم مما أثر سلبا على الدرس النحوي، ومن أمثلتهم في ذلك الأساليب النحوية، يرى أحد الباحثين أن الأســاليب النحوية لم تحظ بعناية والتبويب السائد أثر فيها وفرق معانيها في ثنايا الأبواب النحوية ومثل بأسلوب النفي الذي مُزِّق شـــرّ ممزق في كثير من كتب النحو، فــ(ليس) تدرس ضمن أخوات (كان)، و(لن) تدرس ضمن نواصـــب الفعـــل المضارع و(لم) و(لما) تدرسان ضمن جوازم الفعل المضارع، وهذا بسبب سيطرة فكــر العامل فضاع النفي كأسلــوب نحوي وضاعت أساليب أخرى[2] كالتوكيد والذي تفرق بين باب التوابع ومبحث الحروف المشبه بالفعل وباب الأفعال(نونا التوكـــــيد) والمفعول المطلق المؤكد والحال المؤكـــدة وحرف الزائد المؤكد، حيث ظلت هذه الأشكال حبيسة أبوابها ولم يفرد لها بابا خاصا بها بسبب التقسيم العاملي[3]. ينتقد الوظيفيون التصــنيف الذي أدى باجتماع الحروف المشبهة بالفعل في مبحث واحد، فالعلاقة التي تجمع مثلا بين (إن) بـــ(كأن)علاقة أساسها الشكل فهما من نواسخ الجملة الاسمية ينصبان الأول ويرفعان الثاني، أما من حيث المعنى فكل واحد منهما في واد فالأول للتوكيد، والثاني للتشبيه، وقس على ذلك اجتماع نواصب الفعل في مبحث واحد، وجوازم الفعل، وحروف الجر... وهكذا أتهم العامل بشكلنة النحو في كثير من الأحيان على حساب المعنى والوظيفة.

ما أتى به الوظيفيون من الناحية النظرية مغر ومستساغ إلى حد بعيد، أمــا في جانبه التطبيقي فإننا نصطدم بعدم تتحقق كل ما نظَّرُوا له، وسنذكر بعضها :

---

1 ــ نقصد بهم الذين قالوا أن النحاة القدماء أهملوا المعني واهتمّوا بالشكل بسبب تقديسهم لنظرية العامل، و أبرز انتقاداتهم كان موجّهة إلى التبويب النحوي السائد. ونَهْجُ الوظفيــين تأسيس النحو وأبوابه وفق المعنى.

2 - توفيق جعمات، النفي في النحو العربي(منحي وظيفي تعليمي)، مخطوط رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص7.

3 ــ عائشة عبيزة، دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، مخطوط أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008–2009، ص13.

ــ لنفترض أننا قمنا بالتصنيف على حسب المعنى، لنأخــذ مثلا الأسماء المشبهة بالفعل فــ(إن، وأن) يفيدان التوكيد، (لعل) للترجـــــي، (ليت) للتمني، و(كأن) للتشبيه و(لكن) للاستدراك، والمجموع خمسة معان هذه قطرة من بحر، تخيل أننا نقوم بحصر جميـــــع المعاني النحوية، ضف إلى ذلك مايتعدد معناه حسب السياق كــ(من) الجارة التى لها ثمان معان(الابتداء، والتبعيض،والبيان، والتوكـــــيد، والبدل، والظرفية، والسببية، والمجاوزة)، ونجمع المتشابه في باب واحد سيؤدي ذلك لا محال إلى كثافة في الأبواب خاصة الأبواب ذات المحتوى الأحادي والثنائي، فتصعب الإفادة.

ــ إن تدريس النحو وخاصة عند الناشئـــــة بمنطلق تبويب يراعي المعني وحده سيُعَسِر التحصيل، لنأخذ النفي كمثال: سنعرج في تدريسه على صِيَغِه المختلفة الإعراب، وحتما ستتباين حركات أواخر المعمولات، وبالتالي سيتطرق المدرس إلى نوع الجملة وحركات أواخر المعمولات (هذه تدخل على الجملة الفعلية والفعل بعدها منصوب والأخري فعلها مجزوم وأخرى تدخل على الجملة الاسمية وما بعدها منصوب...) وبهذا نشتت ذهن المتعلم.

ــ رغم ثورة الوظيفيين على التبويب النحوي السائد لم نجد عندهم بديلا كُتِبَ له الشيوع. و لعلّ أهمّ ما قام به النحاة المحدثون هو إفرادهم بابا خاصا بالأساليب النحوية ختموا به الأبواب النحوية والذي كان بحق إضافة هامة ومكملة للأبواب الأخرى.

إن التبويب النحوي من القضايا التي تبين بأن نحاتنا القدماء لم يكن همـــــهم الصناعة اللفظية والدراسة الشكلية، بل كان في عملهم عناية بالشكل والمعنى.

هذه أهم القضايا التي أسالت الحبر، وكثر فيها الجدل، ونادى نحاة بإعادة النظر فيها.

الفصـــــــــــل الثاني

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين

في ضوء العامل

المبحث الأول: دراسة تاريخية حول الخلافات النحوية الإعمالية.

المبحث الثاني: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء العامل.

المبحث الثالث: نتائج الخلافات النحوية الإعمالية

تمهيد

تناولنا في الفصل السابق نظرية العامل، ووجهة نظر المذهبين الكبيرين حيالها، فالمذهبان متفقان على أهميتها، وسار على هذا الدرب من جاء بعدهم، وجميع النحاة متفقون على أن ثمّة عامل في التركيب اللغوي، وهو ضربان لفظيّ ومعنويّ، فعليه وضعت الحدود، ووزعّت الأبواب النحوية، وضُبط النظام الذي يجري عليه الإعرابي، بالرغم من أصالة العامل النحوي والإجماع بالأخذ به إلاّ أن كثيرا من المسائل المتعلّقة به كانت محلّ خلاف، وهذا الخلاف يكاد يطغى على جميع الأبواب النحوية، "حتى صارت الخلافات الإعمالية معالم بارزة في النّظر النحوي، فأتى على النحاة زمان قاسوا فيه استيعاب بعضهم بمقدار ما يميلون به من مشكلات الإعمال"[1].

إنّ الخلاف النحوي بصفة عامة والخلاف في المسائل الإعمالية بصفة خاصّة بدأ يظهر على السطح ومرحلة بناء النحو العربي، لمّا كان البصريون وحدهم في هذا الميدان، ليشتدّ مع التفات الكوفيين إلى الدرس النحوي.

بعدما وطّد البصريون أركانه ووضعوا قواعده وحدّدوا مصطلحاته، أراد الكوفيون الاستقلال بمذهب خاصّ بهم يتماشى والعلم الذي شغلهم عن النحو ردحا من الزمن، فأظهر ذلك على السطح تمايزا في التفكير المنهجي واختلافا في المعايير المستعملة للحكم على المسائل النحوية، فنجم جرّاء ذلك خلاف في تحديد العوامل، في كثير من المسائل النحوية، والتي لا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو.

سنتناول في هذا الفصل الخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين في ظلّ نظرية العامل، هذا الخلاف الذي كان من أكبر الأسباب التي دعت ثلّة من النحاة إلى انتقاد هذه النظرية، ووصل الأمر ببعضهم إلى المطالبة بحذفها من الدرس النحوي.

1 ــ مصطفي بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي(دراسة تأصيلية وتركيبية)، ط1، 2004، ص16.

المبحث الأول: دراسة تاريخية حول الخلافات النحوية الإعمالية

1 ــ نشأتـــــــها:

ظهر في النحو العربي عبر عصوره الطويلة اتجاهات مختلفة، حاول النحاة مــن خلالها إظهار آرائهم ومناهج بحثهم مدعومين بالبراهين والأدلة، وكان للبصريين في ذلك السبق والفضل في وضع علم النحو وتوطيد أركـــــــانه وتعهده بالعناية حـــــتى استوى على سوقه وتحددت مصطلحاته وقواعده، وفـــي الوقت الذي كان فيه البصريون يؤسسون للفكر النحوي على مدار قرن من الزمن، كان الكوفيون مشغولين برواية القراءات القرآنية ورواية الشعر والحديث.

من البديهي أن تظهر إرهاصات الخلاف النحوي بين أعلام البصرة للسبق في تأسيس هذا العلم، وبدأ الخلاف النحوي جليا مع ظهور الطبقة الثانية والتي تبدأ من عــهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت118 هــ) حيث لم تعد كل المسائل النحوية متفقا عليها ومثال ذلك موقف أبي عمر بن العلاء(ت154هــ) من تخطئة عبد الله بن إسحاق للفرزدق(ت114هــ) لمـــــا رفع (مجلف) في البيت الآتي:

وعَضٌّ زَمَانٍ يَا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَــتًا أَوْ مُجَلَّــفُ[1]

حيث قال أبو عمرو:"فقلت للفرزدق أصبت، وهو جائز على المعنى،أي: لم يبق سواه"[2] فالشاهد الاختلاف في إعراب (مجلف) الحضرمي يرى بالنصب عطفا علــى (مسحتا) أما أبو عمرو فرفعها على المعنى: لم يبق ســـــواه. وهذه المسألة تعدّ من أوائل المسائل الخلافية الإعمالية، فالاختلاف في حركة الإعراب بين النصب والرفــع بين الحضرمي وأبي عمرو منشأه تحديد العامل.

ومنه كذلك خلاف أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر(ت149هــ)، فيمـــــا روي أن عيسى بن عمركان يقرأ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ {هود:78 }. بنصب (أطهر)، فلم يوافقه أبوعمرو وأنكرها، أي أنه مع الرفع. وهي قراء العامة.

---

1 ــ الفرزدق، الديوان، ص386.

2 ــ الأنباري أبو البركات، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، ص27–28.

القراءة بالرفع يعرب(أطهرُ) خبر، والعامل فيه خلاف ورأي الجمهور البصريين المبتدأ، أما القول المشهور للكوفيين أن المبتدأ والخبر مترافعان.

القراءة بالنصب يعرب (أطهرَ) حال والعامل فيه معنى الإشارة.

ومن ذلك أيضا أن أباعمرو وعيسى اتفقا في نصب (الطير) في قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ {سبأ:10} واختلفا في توجيه العامل فعيسى يرى أنها عطف على محل النداء، بينما يعدها أبوعمرو أنها نصبت بإضمار (سخرنا)[1].

يرى الدكتور عطا محمد موسى أن التفكير النحوي بدأت تتضح ملامح مناهجه عند الطبقة الثانية[2] والتي طوِّرت وقامت عليها المذاهب النحوية، وهذا الاختلاف المنهجي كان سببا في اتساع هوة الخلاف النحوي، وقد قسم هذه الطبقة إلى تيارين:

1 ــ تيار قياسي ينحو إلى التشدد في تجريد القياس: ويمثله الحضرمي وعيسى بن عمر[3] ويتسم هذا التيار بتقديم القياس ــ منه قواعد العامل المتمثلة في أذهانهم ــ على الأثر المسموع من العرب مهما كان موثوقا، وترتب على ذلك تخطئة الشعراء والطعن على العرب والخلاف بين النحاة في وتوجيه الظواهر النحوية، ولنا مثال في التوجيه النحوي لكلمة (مجلف) في بيت الفرزدق، خطأه الحضرمي لأن القياس يأبى ذلك، ورأى أبو عمرو صواب الفرزدق.

وأيضا منه مخالفة عيسى بن عمرلأبي عمرو بن العلاء لمّا علم بأنه يجيز(ليس الطيب إلا المسك) بالرفع،لأن القياس يأبى ذلك، وبيان أبي عمرو أن الحجازي ينصب والتميمي يرفع[4].

يري محمد خير الحلواني أن سبب الخلاف تَمَثُّل عيسى بن عمر العامل[5].

---

1 ــ الزبيدي أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالمعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1984، ص41.

2 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص83–84.

3 ــ المرجع نفسه، ص92.

4 ــ عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، ص154.

5 ــ محمد خير الحلواني، المفصّل في تاريخ النحو، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1979، ص170.

2 ــ تيار قياسي منهجي(سماعي) ويمثله كل من أبي عمرو بن العلاء ويونس بن الحبيب(ت204هـ)[1] وخير ما يمثل هذا التيار، قول أبي عمرو بن العلاء حين قيل له : أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال:لا، ثم قيل له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات[2].

فسمة هذا التيار النظرة الشاملة، نظرا للثقافة اللغوية لعلميها لاطلاعهما الواسع بلغات العرب مما أدى باستخدامهما السماع والاطراد المعتمد في تطبيق القياس، وفي الرواية السابقة التي خطَأ فيها عيسى بن عمر أباعمرو بن العلاء في تجويزه رفع كلمة (المسك) فكان منبع رده اطلاعه الواسع بلغات العرب، فالحجاز تنصب وتميم ترفع والوجهان صحيحان، وسار يونس ابن حبيب على خطى شيخه أبي العلاء، وابتدع مسلكا خالف فيه شيخه حيث كان يقيس على الشاهد الواحد[3]. وهذا المسلك تبناه الكوفيون وصار من الأركان الأساسية التي قام عليها مذهبهم النحوي.

قيل أن أول خلاف نحوي ظهر على الساحة بين البصريين والكوفيين ما ذكره سيبويه (ت180هـ) في كتابه، أن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ) كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي (ت194هـ) كتابه ليقرأه، وكل ما أورد سيبويه كلاما ونسبه للكوفي بوجه عام، فإنه يقصد أبي جعفر الرؤاسي[4] بيد أن الذي ذكر ليس بخلاف وصل إلى حد التنافس فيلمح به أنه بداية للخلاف النحوي بين البصرين والكوفيين، بل ماهي إلا وجهات نظر متبادلة، فمرافقة الرؤاسي للخليل في القراءة على أستاذهما عيسى بن عمر خلقت مودة وأنسا بينهما، جعلت الخليل يطلب كتاب أبي جعفر فروى بعض الأقوال لتلميذه سيبويه فأثبتها في كتابه[5]. ولمهدي المخزومي رأي في ذلك فهو يرجح عدم وجود

1 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي ص92.

2 ــ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين،ص: 39.

3 ــ يونس البصري لأحمد مكي الأنصاري، نقلا عن عطا موسى، مناهج الدرس النحوي، ص87.

4 ــ النديم أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق"، كتاب الفهرست، تح: رضا تجدد، ص71.

5 ــ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، د. ط، 1994 ، ص176.

تنافس بين نحاة البصرة والكوفة في عهد الخليل والرؤاسي، فهذا الأخير لم يكن إلا بصريا ينهل علم النحو من معاهد البصرة، ولم يتفرد عن البصريين بآراء تأخذ الطابع المنهجي، وبالإضافة أنه لم يكن بالنحوي الذي تحمله قدماه أمام الخليل[1].

أما البداية الحقيقية للخلاف النحوي ببن المذهبين البصري والكوفي بدأت في عهد سيبويه والكسائي(ت189هـ) حيث لبس ثوب التنافس العنيف، وظهر على السطح تمايز في التفكير المنهجي، واختلاف في المعايير المستعملة في الحكم على المسائل النحوية، والدراسات النحوية ارتسمت معالمها على يد الكسائي، فهو عالم أهل الكوفة وإمامهم الأول الذي انتهج منهجا جديدا وسار على دربه الفراء(ت207هـ)[2]، وهذا النهج الذي رسمه الكسائي بمعية الفراء سبّب الخلاف في كثير من المسائل النحوية والقضايا الإعمالية.

أمّا الدكتور شوقي ضيف فله رأي آخر إذ يعتبر الأخفش الأوسط(ت211هـ) تلميذ سيبويه منشأ الخلاف وموسعه، حيث يقول:"في رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ، فيما بعد مدرس الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة"[3]. ويرى كذلك أن الأخفش الأوسط هو الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية، لأن علَمَيْ الكوفة الكسائي والفراء تتلمذا له وتابعاه في الكثير من الآراء التي خالف بها سيبويه والخليل، ومضى غيرهما من أعلام الكوفة علي هذا النهج[4].

إنّ المناطرة المشهورة بين سيبويه والكسائي شاهد على أن الأخفش لم يكن منشأ الخلاف بين المذهبين لأن اتصاله بالكوفيين كان بعدها، لما أراد أن ينصف سيبويه وينتقم له، إلا أنّ الكسائي عرف كيف يستميله فاستحال تحرش الاخفش إلى محبة، وأقام

1 ــ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958، ص66.

2 ــ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص79

3 ــ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهر، مصر، ط7، 1992، ص95.

4 ــ المرجع نفسه،ص:96.

بقية حياته عنده ينعم برغد العيش، وصار أكثر البصريين موافقة للكوفيين[1].

2 ــ أسباب الخلاف في تطبيق نظرية العامل النحوي:

اكتسى الخلاف النحوي أهمية بالغة، لارتباطه المتين بالمواضيع النحوية إذ لا تكاد تطالع موضوعا نحويا دون أن تجد خلافات بين النحويين، فشغل فكر النحاة وألفت حوله المؤلفات.

لاشك بأن لهذه الخلافات وخاصة بين البصريين والكوفيين أسباب هيأتها وأظهرتها على السطح منها أسباب داخلية وأخرى خارجية:

1 ــ الأسباب الداخلية:

أ ــ طبيعة ومصدر المادة اللغوية:

لقد كانت المادة اللغوية التي اعتمدها النحاة في ضبط اللغة ووضع أحكامها من الأسباب الهامة التي أدت إلى الخلاف النحوي، فالرقعة العربية الواسعة تفاوت القبائل فيها فصاحة، فهناك القبائل التي تعيش في قلب الجزيرة، والقبائل التي تقيم على الأطراف وبين الفريقين فرق في نظر اللغويين والنحاة فدفع ذلك بهم إلى الانتقاء المكاني، وأداتهم في ذلك معيار الفصاحة، فنفذوا إلى أواسط الجزيرة حيث الإيغال في البداوة،فأخذوا من قيس وتميم وأسد بالدرجة الأولى ثم هذيل وبعض الطائيين وتجاهلوا القبائل التي تضرب خيامهم على الأطراف لمخالطتهم الأمم المجاورة لتأثرت فصاحها لفظا وتركيبا.

وهذا الشرط الصارم لم يلتزم به جميع النحاة فالفراء نقل عن أهل اليمن[2] والكسائي احتج بأعراب الحطمية[3]، ولا شك أن في اعتماد مادة لغوية مختلف فيها يحمل على

1 ــ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1995، ص5-6.

2 ــ الفراء أبوزكريا يحي بن زياد، معاني القرآن ، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج3 ص229.

3 ــ تمام حسان، الأصول (دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكراللغوي العربي)، الدارالبيضاء، المغرب، ط1، 1981، ص41

الاختلاف في الاستقراء والاستنتاج والتقعيد لنظرة العامل.

إن الرقعة العربية الواسعة أدّت بتشتّت أنظار النحاة واختلافهم وخاصة في الظواهر اللغوية القليلة الشيوع والاستعمال فما يصل إليه هذا فقد لا يصل إليه ذاك.

ب ــ الاختلاف في الأصول:

كان النحاة يعقدون أبواب النحو على الأصول ويفرعون منها الفروع ويعللون خروج هذه الفروع على أصل بابها، بيد أن هذه الأصول لم يكن متفق في كيفية الاستدلال بها، فالبصريون أرادوا إخضاع اللغة لقواعد صارمة وثابتة وضعوها بأنفسهم، فاعتمدوا السماع وجعلوه دليلا ونبراسا يهتدون به من خلال وضع القواعد، وحددوا له الزمان والمكان، واشترطوا لصحة القياس الكثرة والاطراد وخير ما يمثل هذا الشرط ما روي عن أبي عمرو بن العلاء فقد قال له بعض معاصريه :"أخبرني عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له :كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[1]. فابن العلاء يعتد بالكثير ويسمي القليل لغات، ثم لا يقيس عليه، وهذا القليل يدخله ضمن العبارة المشهورة (يحفظ ولا يقاس عليه).

أما الكوفيون فتوسعوا في الرواية فلا يتشددون وخرجوا عن الحدود الجغرافية التي رسمها البصريون، فالكسائي استعان بأعراب الحطمية لينصروه عل سيبويه في المناظرة المشهورة، والفراء نقل عن بعض قضاعة، وأهل اليمن وبني حنيفة، فساعد التمايز في الاستدلال بهذا الأصل في اتّساع الخلاف النحوي، ويقول في ذلك الدكتور ناصر الدين الأسد: وكان من أثر هذا الخلاف في المنهجين أن تعصب كل فريق لمدرسته، وأخذ يتهم ويضعف علماء المدرسة الأخرى، وخاصة البصريين الذين كانوا يرون أنهم أخذوا عن العرب الخلص، وأن الكوفيين أخذوا عن الأعراب الذين فسدت ملكاتهم ولغتهم وسليقتهم[2].

1 ــ شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص27–28.

2 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص78.

وتوسعوا كذلك في القياس وخرقوا شرط الكثرة والاطراد في صحة القياس، فقاسوا على القليل والمفرد، وكان رائد هذا الكسائي. وقد نتج عن هذا التوسع والتساهل في القياس اختلاف في الاستدلال والتقعيد وتطبيق نظرية العامل بينهم وبين نظرائهم البصريين، فأغناهم هذا التجويز، على الغُلُوِّ في التأويل والتقدير الذي جنح إليه البصريون في تعليل القراءات القرآنية والشواهد الفصيحة التي تخالف قواعدهم.

ج ــ نظام الجملة العربية:

يمتاز نظام الجملة في اللغة العربية بالمرونة والسعة، فكان ذلك سببا آخر من أسباب الخلاف النحوي، "فالعربي يرجع إلى حسه الفطري يقدم ويأخر في أجزاء الكلام، ومن هنا كان النحوي يجهد بقدر ما يملك من حس، ونفاذ ذهني، يفهم بها العبارة العربية فهما قد يختلف عن فهم غيره، وهذا يفسر لنا كلام المبرد(ت285هـ) لتلميذه ابن كيسان (ت299هـ) "هذا شيء كان خطر لي، فخالفت النحويين"[1].

2 ــ أسباب الخارجية:

أ ــ التنافس العلمي:

هذا أمر غريزي في جبلة الناس، كلّ يحب أن يجد لنفسه المكانة والمقدمة، سواء على المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس، والذي أذكي شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون، فكانت تجرى المناظرات بين النحاة والخلاف سيدها.

وقد برز التنافس العلمي بشكل واضح بولوج المبرد بغداد، فضربت الرحال إلى مجلسه فثار غضب ثعلب لأنه شاركه في المنزلة العلمية، وفي منافذ الرزق، والحضوة عند الرؤساء، فأخذ يخطئ البصريين، ويسخر منهم، ويفضل العالم الكوفي على نظيره البصري وفي انحيازه تعصب بائن[2].

1 ــ السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد فاضلي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2007، ج2ص:121

2 ــ ثعلب أبوالعباس أحمد بن يحي، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1960، ص42،43،249،275،445.

وازدادت المنافسة وضوحا بين طلاب ثعلب(ت291هـ) والمبرد، وظهر على السطح ظواهر علمية تنحو إلى التمحل فكثر الإيغال في تأويل الشواهد واللهث وراء العلل واصطناع الروايات[1].

وقد أفردت للمناظرات والمجالس أبوابا، فالسيوطي(ت911هـ)أفرد بابا في كتابه (الأشباه والنظائر)، أسماه(فن المناظرات والمجالس والمذاكرات)[2] أو كتبا مخصوصة لها فالزجاجى ألف كتابا أسماه (مجالس العلماء)، وأبو حيان الأندلسي ألف كتابا أسماه (تذكرة النحاة).

ب ــ الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية:

كانت الفتنة الكبرى التي دهمت أمة الإسلام في ضحاه وكانت معركة الجمل سنة (36 هـ)، إذا نضم أهل البصرة إلى عائشة وطلحة والزبير (رضي الله عنهم)، وخرج علي (رضي الله) عنه في أهل الكوفة التي اتخذها عاصمة لخلافته، ومن هنا بدأ يفرق بين المصرين الاتجاه السياسي، ثم تعلن فيما بعد الدولة العباسية من منبر الكوفة وتظل على سياستها في موالاة العباسيين بينما انحرفت البصرة بسياستها بعيدا عن هذا السبيل، ومن هنا يظهر اهتمام العباسيين بنحويي الكوفة.

فالأحداث سالفة الذكر أشعلت فتيل التعصب بين المصرين، وبعد الهدوء السياسي تحول اتجاه البلدين إلى عصبية البلد[3]، فكل فريق يريد القدمة لبلده وحيازة الرفعة وحمل راية علم النحو.

من مظاهر التعصب المناظرات والتلاسن بنظم الأشعار نذكر على سبيل المثال أبياتا لليزيدي يستهزئ من الكوفيين ويتمهم بإفساد النحو فقال:

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول

فجاء قوم يقيسونه على لغة أشياخ قطربل

1 ــ محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي،حلب،سوريا، د.ط، 1971، ص73.

2 ــ السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج2ص86.

3 ــ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص218.

كلهم يعمل في نقض مـــا به يصاب الحق لا يأتلـــي

إن الكســـــــائي وأشياعه يرقون في النحو إلى أسفل[1]

وفي هذه الأبيات أعشى همـــــدان ينتصر للكوفة على البصرة فيقول:

اكسع البصري إن لاقيتـــه إنما يكسع من قـــــل وذل

واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل

وإذا فاخرتمـــــــونا فتذكروا ما صنعناه بكم يوم الجمـــل[2]

ومن مظاهر التعصب، التعصب للأعـــــلام ويظهر ذلك في استفزاز الفراء والأحمر لسيبويه ومناصـــرتهم للكسائي، والفـــراء "كان زائد العصبيـــة على سيبويه وكتابه تحت رأسه"[3].

ج ــ الموقع الجغرافي:

وكان للموقع الجغرافي أثر في تهيئة جو الخلاف بين نحاة المصرين يقول يوهان فك: " ولم يكن من السهل بالكوفة ملاقاة الـــعرب الرحّل من وسط الجزيرة، وشرقها وسؤالهم كما كان ذلك متيسرا لأهـــل البصرة. ولذلك اعتمد العلماء في الكوفة بحكم الضرورة على أشباه المتوطنين من القبائل في سواد الكوفة، الذين لم يرد علماء اللغة بالبصرة الاعتراف بلغتهم على أنها أصل للاحتجاج"[4].

كما أن البصرة تأثرت بثقافات الأعاجم بحكم موقها الجغرافي كونها مرفأ تجاريا تقصده عناصر أجنبية كثيرة وانعكس ذلك فـــي تحليل المسائل النحوية فأخضعت الأصـــول إلى العقل في حال تعارض النقل والعقل، ونتج كذلك عـــــن هذا الاختلاط تحري الدقة فـــي السماع فحددت الرقعة الجغرافية له واشترط لصحة القياس الاطراد، بينما الكوفة توسعت

1 ــ السيرافي القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحوين البصريين، تح: طه محمد الزيني، مطبعة مصطفي البابي الحبي وأولاده، مصر، ط1، 1955، ص35.

2 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف النحوي، ص73.

3 ــ السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، تح: محمد أبو الفضل إبرهيم، دار الفكر، مصر، ط2، 1979 ، ج2ص333.

4 ــ يوهان فك، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، د. ط، 1980، ص69.

في السماع والقياس لأنها كانت موطن الـــروايات والأخبار والأشعار، أهـل القراءات ورواية.

رغم شيوع مصطلح الخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي، إلا أن الخلاف قد نجده في المذهب الواحد، فقد ينفرد نحوي مكونا لنفسه رأيا آخر كما فعل خلف الأحمر بالقول أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معني الفاعلية، بينما ذهب الكوفيين أن عامل النصب في المفعول الفعل والفاعـل جميعا، وذهب البصريون أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول[1]، وقد تتعدد الآراء في المدرسة الواحدة، كاختلاف البصريين في رافع الخبر "فذهب قوم إلي أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدإ معا، وذهب آخرون أنه يرتفع بالمبتدإ والمبتدأ يرتفع بالابتداء"[2].

وقد يخالف النحوي مدرسته ويوافق نظيرتها كصنيع الكسائي فقد ذهب مع البصريين إلى أن نعم وبئس فعلان لا يتصرفان بينما ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن[3]. وقد وافق الأخفش الأوسط الكوفيين في كثير من المسائل نذكر منها:

ــ إعراب فعل الأمر وجزمه بلام الأمر المقدرة على أنه مقتطع من المضارع المجزوم بها قال ابن هشام:" وزعـــم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعتها حرف المضارع"[4].

ــ جواز رفع الوصف فاعـــلا ظاهرا من غير اعتماد للوصف، قال الرضي:" والأخفش والكوفيون جوزوا رفـــع الصفة للظاهر ــ على أنه فـــــاعل لها ــ من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو قائم الزيدان"[5].

ــ رفع الظرف للاسم إذا تقدم عليه يقول الأنبـــاري:" ذهب الكوفيون إلى أن الظـــــرف

1 ــ الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1ص82.

2 ــ المصدر نفسه، ص56.

3 ــ المصدر نفسه، ص97.

4 ــ ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005، ج1ص244.

5 ــ الرضي الإستراباذي، شرح الكافية ص 251.

يرفع الاسم إذا تقدم عليه... وذلك نحو (أمامك زيد)، و(في الدار عمرو) وإليه ذهب إليه الأخفش الأوسط"[1]..

3 ــ مظاهر الخلاف النحوي في المسائل الإعمالية بين المذهبين:

لما أراد الكوفيون الولوج إلى عالم النحو وجدوا أن البصريين قد قعدوا للنحو وأحكموا أصوله، وإلى حد بعيد ضبطوا مصطلحاته، فأخذوا النحو من أعلامهم، ولأنهم أهل رواية خرقوا الأصول التي أحكمها البصريون، مما جعل الخلاف النحوي بين المصرين يشتدّ، وكان لهذا الخلاف مظاهر معينة منها ما تعدى زمن المدرستين.

3 ــ 1 المناظرات:

في مجال النحو كانت تعقد بين عالم بصري وعالم كوفي، ومعظم هذه اللقاءات كانت تجرى في بغداد عاصمة الخلافة، حيث الشهرة والمال والحضــوة عند الخلفاء وأصحاب الجاه، وكانت هذه المناظرات تتم بإشراف الخليفة أو أحد كبار المسؤولين في الدولة.

وقد وصفت هذه المناظرات في كتب النحو والطبقات، سنوجز بعضها بدءا بأول مناظرة بها أُرّخ للبداية الفعلية للخلاف النحوي وتعتبر الأشهر:

1 ــ مناظرة الكسائي وسيبويه:

وتعرف هذه المناظر بالمسألة الزنبورية لأن اسم الزنبور ورد في المثال موضوع المناظرة: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إيــاها).

ارترحل سيبويه إلى بغداد أملا في الحضوة، عند الخلفاء والأمراء، فــنزل ضيفا عند وزير هارون الرشيد يحي بن خالد البرمكي، فعــزم يحي على الجمع بينه وبين الكسائي وفي اليوم الموعود أقبل الأحمر والفــراء على سيبويه وأمطراه بالمســائل النحوية وكانا يخطئانه في كل مسألة، فلما أكثروا عليه امتنع عن الكلام حتى مجيء نظيره، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول: كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فــإذا هو إياها، فرجح سيبويه إذا هو هي وخطأ النصب فقال الكسائي: لحنت، ولمـــــــا احتدم

1 ــ الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص61.

الخلاف بينهما التجأ يحي بن خالد لأعراب الحطمية وقطربل بإشارة من الكسائي، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله، فاستكان سيبويه وصير وجهه إلى فارس ولم يعد إلى البصرة[1].

ــ وهذه المسألة إعمالية قبل أن تكون مسألة اختيار لأحد الضميرين (إيّاها) أو (هي) لأن أحد الضميرين لا يتحدّد إلاّ على ضوء ما توجبه نظرية العامل من نصب أو رفع، فمذهب الكسائي أنّ (إذا) الفجائية تُؤَوَّل بـ(وَجَدَ) فتنصب، وهذا يقتضي استعمال (إيّاها) التي تصلح للنصب، ومذهب سيبويه أن الموضع موضع رفع، لأنّ الضمير (هو) يتطلّب الخبر، وليس لهذا الخبر أن يكون ضمير نصب لوجوب الارتفاع في الخبر، ومن ثَمَّ لا يستحقّ هذا الموقع إلاّ ضمير الرفع (هي)[2].

لقد شغلت هذه المناظرة لُبّ النحويين، ويرى كثير منهم بأنها موجهة وغير عادلة وتفوح فيها رائحة السياسة، فالكوفة مفضلة عن البصرة لدى الخلفاء العباسيين، وانعكس ذلك على سيرورة المناظرة، فروي أن موافقة العرب الكسائي، بإيعاز من رجال الدولة، وتذكر مصادرأن سبب الموافقة لعلمهم لمكانة الكسائي عند الرشيد وحاشيته[3]، وروي أنها مؤامرة حيكت خيوطها من لدن الكسائي بشراء ذمم الأعراب وهذه الرواية ضعفت لما يعرف عن الكسائي من خلق ودين وأمانة[4] وهو من القراء المشهورين، وعرضتها مصادرعرضا يستبعد المكيدة أو المحاباة.

ما يهمنا في هذا المقام أن هذه المناظرة تعكس لنا مظهرا من مظاهر الخلاف النحوي الذي اشتد رحاه، والتي كانت نقطة بداية الخلاف الحقيقي بين المدرستين.

ولأهمية هذه المناظرة فقد تناولنها كتب النحو والأدب والتراجم، فقد ذكرت في: أمالي الزجاجي، وطبقات الزبيدي، والفهرست لابن النديم، وذكرها الأنباري في نزهة الألباب وفصل فيها في الانصاف، وذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر، وفصلها ابن هشام في مغني اللبيب.

---

1 ــ السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو،ج2ص87-88.

2 ــ ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2ص125، المسألة: 99.

3 ــ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص54.

4 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين: ص91.

2 ــ بين الكسائي والأصمعي:

قال أبوعبد الله ابن مقلة حدّثني أبو العباس أحمد بن يحي قال :اجتمع الكسائي والأصمعي بحضرة الرّشيد، فأنشد الكسائي:

أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى العَلُوقُ بِه رِئْمانُ أنفٍ إذا مـــا ضُنَّ باللَّبَنِ[1]

فقال الأصمعي ريمانُ بالرفع، فقال الكسائي اسكت ما أنت وهذا، يجوز الرفع والنصب، والخفض، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك، فقال: إذا رفع رفــع بـــ(ينفعُ)، وإذا نصب نصب بـــ(يُعطي)، وإذا خفض رده على الهاء في (به)[2].

3 ــ بين الكسائي واليزيدي

قال اليزيدي : كنّا في بلد مع المهدي في شهر رمضان نتذاكر عنده النحو واللغة العربية فقلت للكسائي: كيف تقول: (إنّ من خبر القوم وأفضلهم أو خيرَهم بتّةً زيدٌ؟) فقــال:(إنّ من خير القوم وأفضلهــم أو خيرُهم بتّة زيدًا) علــى معنى تكرير (إنّ) فقلت أخطــأ أيها الأمير، فقال وكيف؟ فقلت: لرفعه قبل أن يأتي اسم إنّ ونصبه بعد الرّفع، وهذا لايجيزه أحد. فقال: المهدي فقد اختلفتما وأنتما عالمان، فمن يفصل بينكما؟ فقلت : فصحاء العرب المطبوعون. فبعث إلى أبي المطوّق، فلما جاء عُرِضَت عليه المسألة فوافقني[3].

هذه نماذج ضربناها أردنا بـــها التدليل على مظهر من مظاهر الخلاف في المسائل الإعمالية.

3 ــ 2 ــ المجالس:

إذا كانت المناظرات تتم بإشراف الخليفة أو الأمراء أو أحد كبار المسؤولين في الدولة، فإن المجالس بعيدة عن هؤلاء لذا تكون أكثر تحررا لانتفاء جو الهيبة والحـــرص على التغلب لنيل الجائزة المادية والمعنوية، مما يجعلها أقرب إلى الحق.

---

1 ــ البيت لأفنون التغلي ينظر: أميل يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية،ج8، ص212.

2 ــ ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، ط1، 1993،ج4 ص1477.

3 ــ الزّجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أمالى الزّجّاجي، تح: عبد السّلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص60،61.

والمجالس مظهر آخر يتجلى فيها الخلاف النحوي، وقد ضمت في تضاعيفها كثيرا من المسائل النحوية على المذهبين، ونتج عنها ثروة لغوية ونحوية بما أثير فيها من مسائل تعددت فيها وجهات النظر، وقد دونت هذه المجالس في المؤلفات النحوية نذكر منها (مجالس ثعلب) لثعب، و(تذكرة النحاة) لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، وفي (الأشباه والنظائر النحوية) للسيوطي.

وسنذكر بعض المجالس كأمثلة لتمظهر الخلاف في المسائل الإعمالية النحوية:

1 ــ مجلس أبي عثمان المازني والريّاشي(ت257هـ):

قال أبو عثمان المازني: كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة ومعنا الريّاشي، فقال إنّ (مُذْ) إذا رُفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها، كقولك: (ما رأيته مُذْ يومان)، وإذا خفض بها فهي حرف معنى كقولك (ما رأيته مذ اليومِ) فقال الريّاشي: فلم لا تكون في الموضعين اسما، فقد نرى الأسماء تخفض وتنصب، كقولك: (هذا ضارب زيدا غدا)، و(هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)، فلم لا تكون (مذ) بهذه المنزلة؟ فلم يأتي الأخفش بمقنع.

قال أبو عثمان: فقلت أنا: لا تشبه (مذ) ما ذكرت من الأسماء، لأننا لا نر الأسماء هكذا تلزم موضعا واحدا إلا إذ ضارعت حروف المعاني نحو: أينَ وكيف. وكذلك مذ، هي مضارعة لحروف المعاني، فلزمت موضعا واحدا[1].

2 ــ مجلس الرياشي وثعلب:

قال ياقوت(626هـ):"قال العباس ثعلب: كنت أسير إلى الرياشي أسمع منه، وكان نقي العلم، فقال لي يوما قد قرئ عليه:

ما تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنّي بازلُ عامين حديثٌ سنّي

لمثل هذا ولدتني أمّي[2]

كيف تقول بازلُ أو بازلِ ؟ فقلت: أتقول هذا في العربية؟ إنما أقصدك لغير هذا، يروى

1 ــ الزّجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أمالى الزّجّاجي، ص 144،145.

2 ــ لعمرو بن هشام(أبوجهل) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط2، 1988،ج1ص264.

بازلُ أو بازلَ أو بازلِ: الرفع على الاستئناف، والخفض على الإتباع، والنصب على الحال، فاستحيا وأمسك"[1].

وقد نقل هذه المجالسة ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) في المغني[2].

2 ــ مجلس ثعلب وأبي الحسن بن كيسان:

وكان حوارهما حول عمل اسم الفاعل، وتخريج بيت امرئ القيس:

فَظَلَ لَنَا يَوْمٌ لذيذٌ بِنعمَةً فَقِلْ في مقيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ [3][4].

نكتفي بهذا القدر للتدليل على أهمية المجالس في الخلاف النحوي، ومن أراد أن يستزيد فعليه الرجوع إلى: مجالس ثعلب، والأشباه والنظائر في النحو.

المناظرات والمجالس في الميزان:

لم تكن المناظرات عادلة لأن الظروف الملابسة كانت تخدم الكوفيين لميل العباسين إليهم للقرب المكاني، مقارنة بالبصريين ومؤازرتهم في تأسيس دولتهم، فقربوهم واتخذوا منهم المعلمين والمؤدبين كالكسائي الذي كان معلم الرشيد ومؤدب ولديه الأمين والمأمون، فأدى ذلك إلى غياب الموضوعية في العديد من المناظرات."أما المجالس فلبعدها عن مجالس السلطان وبهرجه كانت أبعد عن التعصب والهوى"[5].

ومن حيث الراوية فينطلق سعيد الافغاني من الشك في مصداقيتها فما فاز فيه كل فريق كان من روايته، فراوي خبر سيبويه والكسائي:الفراء، وراوي خبر الكسائي والأصمعي: ثعلب، وقد يكون الراوي طرفا، فراوي خبر اليزيدي والكسائي: اليزيدي نفسه، وراوي خبر ثعلب والمبرد: ثعلب، ثم يُزيل هذا الشك بعدم وجود النّقض، فعدم نقض البصريين والكوفيين لهذه الروايات إقرار بمضمونها[6].

---

1 ــ ياقوت الحموي، معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج2ص:538.

2 ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ص68،69.

3 ــ امرؤ القيس، الديوان، ص37.

4 ــ ينظر:السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج2ص120،121.

5 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص 96.

6 ــ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص194.

3 ــ 3 ــ كتب في الخلاف النحوي:

وقد تجلى المظهر الثالث للخلاف النحوي في مؤلفات حوت بين طياتها مسائل الخلاف بين المدرستين، وتشير المصادرأن "أول كتاب ألف كاملا خصص للبحث عن الخلاف كان كوفيا، وهو كتاب ثعلب"، وكما نعلم بأنه متعصب لمدرسته، متمسك بمنهجها، ومن الطبيعي أن تظهر كتب على السطح كردود على ثعلب.

وهذه الكتب هي:

1 ــ (اختلاف النحويين)[1] لثعلب.

2 ــ (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[2] لابن كيسان، وقد رد فيه على ثعلب[3].

3 ــ (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)[4] لأبي جعفر النحاس(338هـ)، وقد رد فيه على ثعلب[5].

4 ــ (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)[6] لابن درستويه(347هـ).

5 ــ (كتاب الاختلاف)[7] لعبد الله الأزدي(387هـ).

6 ــ (الخلاف بين النحويين)[8] للرمّاني(384هـ).

ولم يُعثر لأي مخطوط من المخطوطات السابقة[9]، غير أن كتب الطبقات أشارت إليها، وكذلك ابن النديم في الفهرست .

من الخلاف إلى الانتقاء والابتكار:

صارت بغداد حاضرة الخلافة العباسية وبلاد العلم والعلماء لما هيأه رجال الدولة وعلى

1 ــ ينظر: بغية الوعاة لسيوطي، ج1ص397.

2 ــ ينظر: المصدر نفسه،ج1ص19.

3 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص97

4 ــ ينظر بغية الوعاة للسيوطي، ج1ص362.

5 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص97.

6 ــ ينظر: إنباه الرواة للقفطي، ج2ص144.

7 ــ ينظر: بغية الوعاة، ج2ص128.

8 ــ ينظر: إنباه الرواة للقفطي،ج2ص295.

9 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص98.

رأسهم الخلفاء لازدهار العلم، فوفد إليها نحاة المصرين بنية العلم، والشهرة، والحضوة عند رجال الدولة والخلفاء مما أشعل لهيب المنافسة بين علماء المذهبين، وزاد لهيبها عند آلت زعامة الكوفة لثعلب، والبصرة للمبرد، وبمرور الزمن ظـــهر جيل من العلماء ينهلون من علم الرجلين، وبوفاة ثعلب عام (291هـــ)والمبرد عام(285هـــ) خمد الصراع، وامتزجت حلقات العلم بطلاب المصرين، فظهر على الأفق نور مذهب جديد من أهم سماتة:

الاختيار والانتقاء والترجيح من آراء البصـــريين والكوفيين، ابتكار آراء جديدة نابعة من التعمق نتيجة التحرر العقلي، يسمى المـــذهب البغدادي ومن أشهـــــر ممثليه: ابن قتيبة (ت276هـــ)، وابن كيسان، وابن شقير(ت317هـــ)، وابن الخياط (ت320هـــ)، ونفطويه (ت323هـــ)، والخزاز(ت370هـــ)[1].

ورغم أفول حدة التعصب المذهبي، فقد وجد من كانت تغلب عليه النزعة الكوفية كأبي موسى بن سليمان الحامض، وأبي بكر محمد بن الأنباري[2]، ومن كانت تغلب عليه النزعة البصرية كالزجاج، وابن السراج (ت316هـــ)، والزجاجي، وابن درستويه، وأبوعـــلي الفارسي(ت377هـــ)، وابن جني[3].

كتب في الخلاف النحوي بعد عهد المدرستين:

كان للمدرسة البغدادية فضل في إخماد نار الخلاف، والتوجه بالنحو إلى مرحلة جديدة أساسها الانتقاء والابتكار ومعاودة التأليف في الخلاف النحوي وعـــــرض مسائله "على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف"[4] والمتمـــحص لكتاب الإنصاف يقف على طريقة المعالجة حيث يعرض وجهة نظر كل مذهب في المسألة ثـــم يوازن بينهما ويرجح مذهبا ويخطئ الآخر.

وهذه مجموعة من الكتب الخلافية التى ألفت بعد عهد المدرستين البصرية والكوفيـــة:

1 ــ ينظر : خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001، ص222–225.

2 ــ المرجع نفسه، ص223.

3 ــ المرجع نفسه، ص219–222.

4 ــ الأنباري أبوالبركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص25.

1 ــ (الخلاف بين النحويين)[1] للرازي أحمد بن فارس بن حبيب بن زكريا اللغوي القزويني(395هـ).

2 ــ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري، وهو كتاب مطبوع ومحقق[2].

3 ــ (مسائل الخلاف)[3] لابن فرس عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الغرناطي.

4 ــ (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)[4] لأبي البقاء العكبري (ت537هـ)، وهو كتاب مطبوع ومحقق.

5 ــ (الإسعاف في الخلاف)[5] لابن إياز جمال الدين الحسين بن بدرالبغدادي(ت861هـ).

6 ــ (ائتلاف النصرة في اختلاف الكوفة والبصرة)[6] لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت802هـ)، وهو كتاب مطبوع ومحقق.

وبمقارنة بين عناوين مصنفات المرحلتين يتضح بأن كتب المرحلة الأولى يشوبها التعصب المذهبي، أول مصنف كان لثعلب وهذا الأخير كوفي متطرف لمذهبه، والكتب التي تلته كانت ردودا عليه، أما كتب المرحلة الثانية، فكانت تحاول ترجيح الأصوب على سبيل الأنصاف دون تعصب لمذهب معين على قول صاحب الإنصاف.

إن العصبية المذهبيه التي كانت مشتعلة تزكي الخلاف النحوي في المرحلة الأولي بين الكوفيين والبصريين، استحالت أخف حدة في المرحلة الثانية ــ بعد وفاة ثعلب والمبرد ــ وأصبحت الموضوعية في كثير من الأحيان سيدة الحكم على المسائل الخلافية.

---

1 ــ ينظر، بغية الوعاة للسيوطي، ج1ص: 352.

2 ــ مطبوع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر،2005.

3 ــ ينظر: المرادي الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص427.

4 ــ مطبوع بتحقيق عبد الرحمن بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

5 ــ ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، ج1ص532.

6 ــ مطبوع بتحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1987.

المبحث الثاني: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء العامل

1 ــ السماع والقياس وأثرهما في الخلافات النحوية الإعمالية بين المذهبين:

يعد النقل(السماع) والقياس من أهم الأصول التي بني عليها النحو العربي، والمذهبان البصري والكوفي لايختلفان في ذلك إلا أن عدم التوافق في هذين الأصلين يكمن في كيفية الاستدلال بهما، وهذا الخلاف كان من أهم الأسباب التي رسمت الحدود بين المذهبين.

1 ــ 1 ــ السماع:

السماع أصل من أصول النحو، ودليل من أدلتها، وقد سماه الأنباري النقل وعرفه بقوله :"الكلام العربي المنقول النقل الفصيح والخارج من حدة القلة إلى حدة الكثرة"[1]. أما السيوطي فعنى به:" ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلي أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لابدَّ في كل منها من الثبوت"[2].

أ ــ القرآن الكريم:

وقد بين السيوطي في التعريف السابق مصادر السماع، وترتيبها حيث جعل القرآن الكريم في مقدمة المصادر الموثوقة لصحة نقله وفصاحته، وقد شهد الله تعالى على أنه أفصح الكلام بقوله:﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾{سورة النحل: 103}.

والنحاة مجمعون على الاستشهاد به وعلى أنه الأفصح على الإطلاق قال السيوطي:" قال ابن خلويه في شرح الفصيح:قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في القرآن

1 ــ أبو البركات الأنباري، رسالتان: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص81

2 ــ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص74،75.

فهي أفصح مما في غيرالقرآن"[1]. وقال السيوطي في موضع آخر:"أما القرآن فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أو آحاد أم شاذًّا"[2]. ويرى أن القراءة الشاذة إذا خـــالفت القياس تدخل ضمن القاعدة الأصولية: يحفظ ولا قاس عليه[3]. وقال الفراء قبله:" والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[4].

إن القرآن والقراءات حقيقتان متغيرتان ويقول في ذلك الزركشي(ت794هـــ):" واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[5]. فالقرآن هو كلام الله تعالى المنـــزل بالوحـــي على سيدنا محمد صـــلى الله عليه وسلـــم، أما القراءات فمتعلقة بالآداء وتعـــــدد طرقه نطقا وضبطا، فكان ذلك إيـــذانا بتعدد الأوجه الإعرابية والانحراف على القواعد النحوية الأصلية مما أدى إلى التخبط فـــي التأويل، وتضعيف وتخطئة القراء حتـــى المشهورين منهم، ودخل النحاة في خلاف وجدل كبير، وما قاله السيـــــوطي بأن كل القراءات أحتج بها لا يؤكده صنيع بعض مشاهير النحاة تجاه القراءات. وهذه بعض الأمثلة:

قال الله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾{ طه:63} قـــــرأها كلّ من أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر (إنّ هذين لساحـــران) وذهبا إلى أنّه غلط من الكاتب[6]، وورد في معاني النحو للفراء أن ابن العلاء لحّنها وقال: إنّ في المصحف لحنا وستقيمه العرب[7]

ويخطئ المبرد قراء (حمزة الزيّات والكسائي) لقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ

---

1 ــ جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، ط3، د.ت، ج1، ص213.

2 ــ جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 75.

3 ــ المرجع نفسه: 75،76.

4 ــ الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 14.

5 ــ الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدّمياطي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ط ، 2006، ص222.

6 ــ عبد العال سالم مكرّم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر،ط1،2009، ص117.

7 ــ الفراء، معاني القرآن، ج2ص183.

مِائَةِ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾{ الكهف:25}. والقياس عنده تنوين تاء مئة[1].

ويخطئ الزجّاج جرّ (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾{النساء:01}. وهي قراءة حمزة الزيّات وهو أحد القراء السبعة.

وضُعّفت قراءة ابن عامر وهو أحد القراء السبعة:﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾{الأنعام:137 }.

إذا تقصينا أقوال النحاة في الشق النظري وجدتهم مجمعين على ما قاله السيوطي، أما في ميدان التطبيق فحاد كثير منهم عن هذه الطريق، وقدمت القاعدة الإعمالية على القراءة.

قد أجمع القراء على أن أقوى القراءات ما توافرت فيه الشروط الثلاثة الآتية:

1 ــ صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

1 ــ موافقة الرسم العثماني.

3 ــ موافقة العربية ولو بوجه.

تشدد القراء في الشرط الأول، والنحاة صرفوا انتباههم إلى الشرط الأخير وهذا مناط الخلاف بين النحاة والقراء من جهة، والنحاة أنفسهم تفاوتوا في الشرط الأخير، فمنهم المتشددون والمتطرفون إلى موافقة مجاري العربية، فاحتكموا إلى أقيستهم وقواعدهم والتي تتقدمها قواعد نظرية العامل، فلم يحرجهم أن ضعفوا وخطأوا وتأولوا وحكموا بشذوذ قراءات صح سندها، ولم يقيسوا عليها وهذا "موقف البصريين لأنهم أصحاب ضبط وقياس"[2]، والأمثلة السابقة تدل على ذلك، ومنهم من حاد عن هذا الاتجاة ولم يطعن في القراءات وفي ذلك معظم الكوفيين، وهذا التفاوت خلق ميدانا للخلاف بين نحاة البلدين.

ــ القراءات بين البصريين والكوفيين:

كان البصريون أهل ضبط وقياس،لذا لم يحتجوا بالقراءات التي لم تتفق مع أصولهم، ولم تتناسب مع أقيستهم، أما الكوفيون فإنهم لم يتحفظوا في مجال القراءات واتخذوا منها

1 ــ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، 1994، ج2ص169.

2 ــ تمام حسان، الأصول، ص105.

سندا لأقيستهم لأنهم أهل القراءات فزعيمهم الكسائي أحد القراء السبعة وعلمهم الثاني الفراء له كتاب أسماه (معاني القرآن) فيه اهتمام بالقراءات، فالقراءات كانت في نظرهم "مصدرا لتقعيد القواعد وبناء الأساليب وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها،لأنّها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس، وتستمد الأصول"[1].

فالقراءات هي الأقوى في مجال الاستشهاد عند جمهورهم من المصادر الأخرى.

سنضرب أمثلة توضح موقف كل فريق:

ــ لحّن عمرو بن العلاء قراءتهم في قول تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾{ طه:63} وهي قراءة الجمهور، وقرأ: ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ فتلحين القراءة وراءها فكرة العامل المتمثّلة في ذهنه.

ــ ولم يخطّئ الفراء قراءة الجمهور السالفة وقال:" ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"[2] .

ــ ضعف البصريون قراءة حمزة الزيات(ت156هـ) لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾{النساء:01}. بخفض الأرحام لأن الخفض في هذا الموضع يخالف قياسهم والذي ينص على: عدم جواز العطف على المخفوض دون إعادة الخافض[3].

ــ لا يجوّز المبرد القراءة بالجرّ ويرى أن الجرّ في هذا الموضع لا يجوز، إلا في الضرائر"[4].وينكرها الزجاج كأستاذه المبرد فيقول: "والقراءة الجيدة نصب الأرحام... فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية ولا يجوز إلا في اضطرار الشعر"[5].

أما الكوفيون فجوزوا ذلك.

ــ جوَّز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور،

1 ــ عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص110.

2 ــ الفراء، معاني القرآن، ج2ص183.

3 ــ الأنباري أبو البركات، الإنصاف، ج2 ص34.

4 ــ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1997، ج2ص931

5 ــ عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص131.

ومنع البصريون ذلك، لأنها تخالف إحدى قواعد العامل.

احتج الكوفيون بقراءة ابن عامر(ت118هـ) وهو أحد القراء السبعة بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ {الأنعام:137 }. فصل بين المضاف والمضاف إليه بنصب (أولادَهم). أما البصريون فجنحوا إلى مقاييسهم وقواعدهم الإعمالية والتي من نصوصها: عدم جواز الفصل بين المتضايفين في المنثور، وجوازه بالظرف، والجار والمجرور في الضرائر الشعرية، لذا ذهبوا إلي وَهْي هذه القراءة ووَهْم القارئ وضعفوها[1].

ـ حكم البصريون بشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود(ت32هـ) بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾ {البقرة الآية:83}. لأن (أن) الخفيفة لا تعمل مع الحذف من غير تبديل، أمّا الكوفيون أخذوا بهذه القراءة واحتجوا بها في إعمال(أن) الخفيفة في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير تبديل[2].

ـ ذهب الكوفيون إلى أن (أيّهم) إذا كانت بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة مُعْرَبٌ، واحتجوا بقوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾{مريم:69}. بالنصب، وهي قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء(ت187هـ)، ورواية عن يعقوب (ت202هـ). وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، ووصفوا القراءة السابقة بالشذوذ، وذهب الأنباري أبو البركات إلي أن القراءة بالنصب قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب[3].

من خلال ما سبق نلاحظ التباين بين موفق المذهبين حيال القراءات، فالبصريون متشدّدون لأقيستهم وقواعدهم الإعمالية حتى التطرف، ممّا أدى بهم ذلك إلى ردّ قراءات صحيحة، ولـيٍّ عنق بعضها بالتأويل حتى تتوافق وقواعدهم، وأمّا الكوفيون فديدان منهجهم الاحتجاج بالمثال الواحد، والبيت المجهول قائله، فما بالك بقراءة مشهور قارؤها،

1 ـ الأنباري أبو البركات، الإنصاف، ج2ص3– 10.

2 ـ المصدر نفسه ، ج2ص111– 114.

3 ـ المصدر نفسه، ج2ص230–233.

متصل سندها بالرسول صلى الله عليه وسلم، فالقراءات مقدمة عندهم صحيحها وشاذها في الاحتجاج وبناء القواعد عند جمهورهم.

ــ موقف سيبويه من القراءات:

أُخْتُلِفَ في موقف سيبويه من القراءات المخالفة للقياس والقواعد المعروفة لإعراضه عن ذكرها، وتجنب الإشارة إليها، فلم يكن يلحن قارئا، أو يخطِّئ قراءة.

ومن ذلك أنه لم يذكر قراءة حمزة الزيات﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ {النساء:01 } بجرِّ الأرحام معطوفة على الضمير المجرور، رغم أنه لا يجوِّزالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فلا يصح عنده أن يُقال:(مررت بك وزيدٍ)، والصواب عنده (مررت بك وبزيدٍ)[1].

ولما وقف عند الآية (كُنْ فيكونُ)، وكان ابن عامر يقرأ (يكون) بالنصب وهو بذلك يخالف القياس لأن المضارع لاينصب بعد الفاء مع الأمر، إلا إذا كان جوابا له، وفي هذا الموضع لم يتعرض سيبويه لقراءة ابن عامر[2].

ومن الذين يرون بأن سيبويه كان يردّ القراءة التي تعارض القياس أحمد مكي الأنصاري ويقول في ذلك:" والخلاصة أن سيبويه رحمه الله كان يتصدى لبعض القراءات ويعارضها معارضة خفية دون أن يذكر نص الآية بصراحة، ولكنه يضع القاعدة التي تصطدم بهذه القراءة وتعارضها أشد معارضة"[3].

فأحمد مكي الأنصاري يرى بأن سيبويه يقدس القياس والقواعد المتوصل إليها، وهذه المقاييس والقواعد تتعارض مع بعض القراءات، وسيبويه يتجنب ذكر هذه القراءات في هذه المواضع مع تمسكه بقواعده، فالنتيجة عنده جلية كالشمس فسيبويه يرد هذه القراءات وعمله هذا شبيه بالتصريح.

ويرى الدكتور رمزي بعلبكي أن من المبالغة الزعم بأن سيبويه عارض قراءات معينة معارضة صريحة وأيّده في هذا الرأي الدكتور محمود أحمد نحلة[4]، فسيبويه كان يصف

1 ــ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص81.

2 ــ المرجع نفسه، ص80-81.

3 ــ محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان،ط1، 1987، ص38.

4 ــ المرجع نفسه، ص38.

اللغة بالضعف ولم يصف القراءات بالضعف، وكان يتجنب إيراد القراءات المعارضة للمقاييس والقواعد النحوية لاحترامه البالغ للقراءات[1]، وأيّدت خديجة الحديثي هذا الرأي[2].

والذي نراه: الرأيان من الناحية النحوية الخالصة يصبان في مشكاة واحدة، فسيبويه تجنَّب ذكرالقراءات المعارضة للمقاييس والقواعد التي يعتدُّ بها تأدبا مع القراءة، واحتراما منه للقرَّاء، وهذا عامل خارجي، أمّا من الوجهة الداخلية (النحوية واللغوية) فهو ينحو إلى التضعيف وبالتالي فهو يعارض هذه القراءات ويضعفها، وغضه الطرف عنها هو خارج إطار الدراسة اللغوية.

ب ــ الحديث النبوي الشريف:

المنهج الحق يقر بأن يكون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن في حجيته، ومتقدما على كلام العرب منظومه ونثره، لكن النحاة خاصة المتقدمين انحرفوا عن هذا المنهج وأعرضوا عن الاحتجاج به، واستنباط القواعد منه، إلا في مواضيع نادرة، وقد سار على هذا الدرب نحاة المصرين، فهذا شيخ نحاة البصرة سيبويه لم يدوِّن في كتابه غير ثمانية أحاديث، ولم ينسبها إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان وقد يكتفي بتدوين جزء من الحديث. كما أنه لم يحتج بها جميعا، بل يستأنس ببعضها، ويُخَرِّجُ بعضها الآخر[3].

ولم يختلف منهج الكسائي عن سيبويه في اعتماده على لغة الحديث كمصدر ثان للاحتجاج، ونذكر من المواضع النادرة: نقل عنه أبو جعفر النحاس(ت337هـ) أنه احتجَّ بقوله، صلى الله عليه وسلم "أَنَّها أيّامُ أكلٍ وشَرْبٍ" على كون مصدر (شرِب) هو (الشَّرْب) بفتح الشين[4].

أما الفراء تلميذ الكسائي فزاد عناية بالحديث، ولكن لا ترقى إلى مصاف القرآن الكريم، وكلام العرب في الاحتجاج، فقد جاء في كتابه معاني القرآن، ما يربي على ثلاثة عشر

1 ــ محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص39.

2 ــ ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د.ط ، 1974، ص140.

3 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص53.

4 ــ ابن النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، القاهرة، ط2،1985، ج3ص188.

حديثا أورد أربعة منها شواهد على ظواهر نحوية أما الأحاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة، أولتوضيح معنى، أو لتفسير لفظة من ألفاظ القرآن وغير ذلك[1].

وظلَّ الحال على ماهو عليه في عدم الاعتداد بلغة الحديث كمورد للاحتجاج على الظواهر النحوية في القرون المـــوالية، والمستقرئ لكتب النحاة كـالمبرد وثعلب والفـــارسي والزمخشري والأنباري...يتجلَّى له ذلك، وتغير الأمر في القرن السادس للهجرة مع علماء الأندلس بدءا، بالسهيلي(ت571هـ)، ثم ابن خروف(ت609هـ)، وابن مالك(ت672هـ).

لم يكن هناك خلاف يذكر بين نحاة البصريين ونحاة الكوفيين لأنهم لم يولوا للغة الحديث النبوي الشريف اهتماما كبيرا، ولـــم يجعلوا منه موردا ينهلون منه للاحتجاج، والتقعيد النحوي.

ج ــ كلام العرب:

كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة، ويقصد بـــه ما نقل عن العرب الفصحاء من شعر ونثر، قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وانتشار اللحن.

من المعلوم أن مدرسة البصرة كانت أسبق في الظهور من مدرسة الكوفة بحوالي قرن، وفي هـذه المدة الزمنية كان البصريون قـد وضعوا الأصول وأثبتوا الحدود على مـدار جـيلين، ووضعوا أسسا للبحث وقواعد في جـمع المادة اللغوية التي تستنبط منها القواعد والأحكام واشترطوا شروطا وضوابط صارمة بُنِيَتْ على معيار الفصاحة، وهذه الشروط أُضْبِطَت قبل ولوج الكوفيين عالم النحو، فكانت من الأسباب التي غذت الخلافات النحوية خاصّة الإعمالية منها بين المصرين ورسمت التباين بين منهج كل فريق.

الشروط والضوابط:

1 ــ الاطراد وهو أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة، وهذا لا يعـني أن الشـاذ غير فصيح، ولكن البصريين لـم يعتدوا به في بناء القواعد ــ كقواعد نظرية العامل ــ وجنحوا إلى الاطراد، أما الكوفيون فخرقوا هذا الشـرط فاعتدُّوا بما ندر مـن الشواهد، وما شذَّ من الرواية، وبنوا قواعدهم على القليل بل على الشاهد الواحد، "قال ابن يعيش(643هـ) في شرح المفصل:"الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف

1 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص53.

للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين""[1].

من أمثلة الاحتجاج بالنادر عند الكوفيين ما ذهب إليه الكسائي من جواز الجزم بـ(لن)، والنصب بـ(لم)، والجرّ بـ(لعل) اعتمادا على الشواهد النادرة. وماذهب إليه الفراء من جواز دخول اللام على خبر (لكنّ) محتجا بشاهد شاذ، يقول الشاعر:

ولكنّني من حبّهـــــــا لكـميد[2]

2 ــ التحديد المكاني:

إن التقسيم المكاني يَنِمُّ على التطور الفكري والمنهجي الذي وصل إليه نحاتنا، ومقصدهم في ذلك تتبع الفصيح، ففرقوا بين البوادي والحواضرمن جهة، وبين قبائل الوسط الموغلة في البداوة، وقبائل الأطراف المتاخمة للأمم الأخرى من جهة أخري.

والفصاحة المنشودة في استنباط القواعد تتناسب طردا والإيغال في البداوة، عكسا والقبائل المجارة للأعاجم. قال الفارابي في ذلك:" لما كان سكان البرية في بيوت الشعرأو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يُحَصِّنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى ألاّ يخاطبهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم... كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري"[3]. وقد "كان أبو عمرو بن العلاء يقول:"لا أقول قالت العرب...إلا ما سمعت من عالية السّافلة وسافلة العالية". يريد مابين نجران وجبال الحجاز حيث قبائل أسد، وتميم، وبعض قبائل قيس"[4].

وقد لخص أبو نصر الفارابي منهج النحويين فقال:" كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان على النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس.

والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقْتُدى، وعنهم أُخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم:

قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم أُتُّكِلَ، في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف.

---

1 ــ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص429.

2 ــ الفراء، معاني القرآن، ج1ص465 ، والانصاف، المسألة:25.

3 ــ الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار الشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1990، ص146.

4 ــ سعيد الأفغاني، في أصول النحو العربي، ص24.

ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ولم يُؤْخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم، ولا من جُذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقِبْط، ولا من قُضَاعة، ولا من غسّان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تَغْلب ولا النّمر،فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بَكْر، لأنهم كانوا مجاورين لنَّبَط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس ولا من أزْد عُمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصْلا، لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف، لمخالطتهم تُجَّارالأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"[1].

ما أقره الفارابي حاز القبول وجرى عليه العمل، ويصدق على أغلب ما نقله اللغويون، وقد أُخِذ على نصه أنه قطع في مسألة الأخذ عن الحواضر بالنفي، والأصح أنهم احتجوا بشعر ينسب إلى الحواضر كعمرو بن ربيعة وجرير، والفرزدق، والأخطل، والأحوص ورؤبة والعجاج[2].

والمحصول أن الفصاحة هي ضالتهم المنشودة التى أخرجت العلماء إلى الصحراء، وجعلتهم يتوغلون في البوادي حتى صار التَّعمق في التَّبدِّي مفخرة، فكان البصريون يتفاخرون على الكوفيين بقولهم:" نحن نأخذ اللغة من حوشة الضِّباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشِّواء، وباعة الكواميخ"[3].

نص نصرالفارابي يصدق على نحاة البصريين،أما الكوفيون فقد أخذوا عمن أخذ عنهم البصريون، وزادوا عليه لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها فأخذوا عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من الحطمة التي غلَّطَ البصريون لغتهم ولحنوها، وهم الذين استعان بهم الكسائي واحتج بلغتهم في المناظرة المشهورة.

3 ــ التحديد الزماني:

---

1 ــ السيوطي جلال الدين، الاقتراح، ص100–104.

2 ــ ينظر : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر،ط1، 2007، ص39.

3 ــ جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص429.

تمتدّ الحقبة التي استُقرِئت فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة، واحتجّ النحاة بشعر الزباء، وجذيمة الأبرش، وأعصر بن سعد، إلى أواسط القرن الثاني بعد الهجرة عند أهل الحضر حيث كان شعر ابن هرمة(ت176هـ) آخر ما احتجوا به، وإلى القرن الرابع بعد الهجرة عند أهل البدو، حيث احتجّ النحاة بشعر عمارة بن عقيل(ت239هـ)، وأبي عبد الله الشجري ومن عاصرهما[1]، ومردُّ هذا التسقيف الزماني تفشّي اللحن.

وقد اعْتُمِدَ في التحديد الزماني على تقسيم العصور، والتمييز بين شعراء الحواضر، وشعراء البوادي، وتفضيل القديم على الجديد.

وقد قسم اللغويون الشعراء إلى أربع طبقات وهي:

ـ طبقة الجاهليين وهم الذين سبقوا ظهور الإسلام،كامرئ القيس(ت80 ق هـ)، والأعشى(ت؟هـ).

ـ طبقة المخضرمين وهم الذين عاصروا الجاهلية والإسلام، كلبيد(ت41هـ) وحسان بن ثابت(ت54هـ).

ـ طبقة الإسلاميين وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير(ت114هـ) والفرزدق(ت114هـ) والأخطل(ت92هـ).

ـ طبقة المولدين(المحدثين) وهم من جاء بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد(ت167هـ) وأبي نواس(ت198هـ).

يُسْتَشهَد بشعر الطبقتين الأولى والثانية بالإجماع، واخْتُلف في الطبقة الثالثة وصحّحه الإمام البغدادي في الخزانة[2]، ويستدل على صحة ما ذهب إلي صاحب الخزانة استشهاد سيبويه بجرير والفرزدق والأخطل[3]، ولم يستشهدوا بالطبقة الرابعة يقول السيوطي:" أجمعوا على أنه لا يُحتَجُّ بكلام المولَّدين والمحدَثين، في اللغة العربية"[4]، واختاره صاحب الخزانة[5].

وأغلب الطبقة الرابعة من شعراء الحواضر، والعلة في عدم الاحتجاج بشعرهم أنهم

---

1 ـ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص60.

2 -ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1997، ج1ص6.

3 ـ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1ص87،146،180،278،317، ج2ص21،234، ج3ص62،96.

4 ـ جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص144.

5 ـ ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ج1ص6.

نشأوا في بيئة تمكّن فيها اللحن وكادت تختفي فيها الفصاحة بسبب كثرة الاختلاط، مما أدى بالنحويين إلى عدم الوثوق في هذه الطبقة، رغم أنها حملت أبرز الشعراء كأبي تمام(ت231هـ)، والبحتري(ت284هـ)، والمتنبي(ت354هـ)، ومنهم من تفوق على سابقيه في هذا الفن، وقد صرح ابن جني بهذه العلة فقال:"علّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلُغاتِ الحاضرةِ وأهلِ المَدرِ من الاختلال والفساد والخَطَل . ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترِض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاضِ عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقِّي ما يَرِد عنها"[1] .

هناك شرط آخر تشدد فيه البصريون كثيرا مقارنة بنظرائهم الكوفيين هو عدالة الراوي رجلا كان أو امرأة، حرا أو عبدا، لذا كانوا يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله، قال ابن الأنباري:"فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله"

إن النقل(السماع) هو الأصل الأول، وهو أساس الاستدلال على أحكام النحو، واعتدّ به نحاة البصريين والكوفيين، وجعلوه أقوى الأصول، لكنهم تباينوا في كيفية الاستدلال به مما غذى ذلك الخلاف النحوي في المسائل النحوية الإعمالية بين البلدين.

1 ــ 2 ــ القياس:

وهو الأصل الثاني، وله قيمة كبيرة عند أئمة النحو، وهم مجمعون على الأخذ به، وقد قال الكسائي: إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع[2]

وقال أبو البركات الأنباري :" اعلم أن إنكار القياس لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[3].

وأساس القياس السماع، وبين الأصلين ترابط وثيق، والاختلاف في كيفية الاستدلال

1 ــ ابن جني، الخصائص، ج2ص3.

2 ــ القفطي جمال الدين، انباه الرواة على أنباه النحاة، ج2ص267.

3 ــ أبو البركات الأنباري، رسالتان :الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص95.

بالسماع يؤدي لا مناص إلى خلاف في القياس، وقد سبق ذكر تباين منهج البصريين والكوفيين في استعمال السماع، فالبصريون أكثر تشددا في قضايا الاطراد، والتّحديد الزماني والمكاني، أما الكوفيون فيتسامحون في هذه القيود.

ــ خصائص القياس البصري:

تشددوا في تحديد المكان، وسقفوا الزمان عند الحواضر وأهل البدو، ووضعوا شروطا تُسْتَوْجَب في الراوي وكان قياسهم على الكثير المطرد، ولا يعتدّون بالقليل الشاذ والنادر، يقول السيوطي:" اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية"[1].

ويتعامل البصريون مع ما يخالف أقيستهم وقواعد نظرية العامل كالآتي:

ــ بتخطئته، كما فعل أبوإسحاق الحضرمي مع الفرزدق إذ عابه في قوله:

وعضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مروانَ لمْ يدعْ مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مجلَّفُ

قال له بم رفعت مجلف؟ فقال له بما يسوءك وينوء بك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، ثم هجا الفرزدق عبد الله بن إسحاق بقوله:

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا[2]

فقال عبد الله: عُذْره شرّ من ذنبه، فقد أخطأ أيضا، والصواب مولى موالٍ[3].

وسبب تخطئة الحضرمي للفرزدق شغفه بالاطِّراد الذي رسم قواعد إعمالية مضبوطة في ذهنه فجعلته يطعن على العرب الفصحاء.

يقول سيبويه: "وأعلم ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان"[4] وسبب تخطئته للعرب أنه جنح إلى القياس الذي يقتضي تأكيد اسم إنَّ والعطف بالنصب لا الرفع.

---

1 ــ جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص428.

2 ــ البيت للفرزدق ولا يوجد في ديوانه ، ينظر:إميل يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج8ص 352.

3 ــ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص72،73.

4 ــ سيبويه، الكتاب، ج2ص155.

وتخطئة القراء حتى المشهورين منهم، وقد فصلنا في ذلك عند الحديث عن الاحتجاج بالقرآن الكريم

ــ ليٍّ عنقه بالتأويل إذا وجدوا له سبيلا حتي يوافق قياسهم

ــ جعله من الضرائر

ــ يُخْرَجُ من دائـــرة القياس، ويحفظ ولا يقاس عليه، وقـــد أشار إلى ذلك صاحب الخصائص في: تعارض القياس والسماع:" إذا تعارضا نطقت بالمسمـــوع على ما جاء عليه... لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره."[1].

ــ خصائص القياس الكوفي:

يعتبر الكسائي رائد منهج القياس عند الكوفيين، وقد بنى منهجه على أسس بصرية وأُخرى كوفية، فتتلمذ للخليل وشيوخ البصرة الذين اتّصـــل بهم وتأثر بأسلوب تفكيرهم العقلي، وقبل ولوجه عالم النحو تشبع بمنهج القراء، ــ وهو أحدهم ــ البعيد عن أحكام العقل، فتمخض عن مزج المنهجين، منهـــج جديد يعتـــدّ بالقياس، ويهتمّ بالنقل والسنـــد الصحيح، واحترام مسموع العرب(تفعيل السماع)، فقاس على الكثيروالقليل الشاذ والنادر، ومن أمثلة الاحتجاج بالنادر جوازه النصب بـــ(لم)، والجزم بـــ (لن). قال ابن دَرَسْتويه: "إن الكسائي كان يسمع الشـــاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك"[2]. وحذا نحاة الكوفـــة الذين جاءوا بعد الكسائي حـــذوه في التساهل في الرواية والقياس.

ــ توسع نحاة الكوفة في المسموع عن العرب فقاسوا على المطرد، والشّاذ، والمثال الواحد، والنـــادر، كما توسعوا في المكان، وتساهلوا في شروط الرواة، وأدّى بهم التساهل إلى استخدام القياس بدون استناد إلى سماع.

ــ عدم الإقدام على تخطئة القراء لأنهم أهل قراءات. وقد سبق تناولنا لهذا العنصر أثناء

1 ــ ابن جني، الخصائص، ج1ص118.

2 ــ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج2ص164.

حديثنا عن الاحتجاج بالقرآن الكريم

ــ عدم الإقدام على تخطئة العرب، وردّ الأساليب الفصيحة لتوافق هذا مع منهجهم (التوسع في مسموع العرب)

ــ قلة استعمال الحذف والتأويل،لأنّ منهجهم في القياس لا يضطرهم لتوسعهم في القياس، وغلبة الطابع الوصفي في نظرتهم للغة فهذا رأس الكوفة وزعيمها الكسائي لما سئل عن شذوذ (أيّ) الموصولة في الاستعمال عن سائر أخواتها قال: (أيّ) كذا خلقت[1]، وغلبة الطابع الوصفي عند نحاة الكوفة، أدّى بالكثير من العلماء المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي أيام ذيوعه في الوطن العربي يقدّمون الكوفيين على البصريين لأنهم ــ في نظرهم ــ أقرب إلى الصواب وأكثر دنوا من المنهج الوصفي، وطبيعة اللغة.

ــ استعمال القياس النظري ومنه قياسهم العطف بـ(بل) في مثل: (قام زيدٌ بل عمرٌو) فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا: (قام زيدٌ لكنْ عمرٌو) بدون أيّ سماع عن العرب يجيز لهم القياس[2]، ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه الكسائي من أن الفعل(رضي) تعدى بـ(على) في قوله الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[3]

لأن (رضي) لما كانت ضدّ (سخط)، وسخط مما يتعدّى بـ(على)، عدي (رضي) بـ (على) قياسا على الضد[4].

إن القياس هو الأصل الثاني من أصول النّحو، رغم الاعتداد به من طرف المذهبين الكبيرين إلا أن التباين في الاستدلال به غذّى الخلاف في المسائل النحوية الإعمالية.

1 ــ الصبان محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، ب:ط، ب:ت، ج1ص269.

2 ــ خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص231.

3 ــ البيت لقحيف العيلي، ينظر: إميل يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج8، ص279

4 ــ ابن جني، الخصائص، ج2ص207.

2 ــ المسائل الخلافية الإعمالية بين المذهبين:

وقد قمنا بإحصاء المسائل الخلافية الإعمالية بين المذهبين من كتاب الانصاف لابن الأنباري فوجدناها أربعا وعشرين مسألة وهي كالآتي:

ر/ت	المسائل الخلافية التى تتصل بالعامل	رقم المسألة
01	عامل الرفع في المبتدأ والخبر	05
02	رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور	06
03	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	10
04	عامل النصب في المفعول	11
05	ناصب الاسم المشغول عنه	12
06	أولى العاملين بالعمل في التنازع	13
07	العامل في الخبر بعد ما النافية النصب	19
08	رافع الخبر بعد إنّ المؤكدة	22
09	عامل النصب في الظرف الواقع خبرا	29
10	عامل النصب في المفعول معه	30
11	العامل في المستثنى النصب	34
12	مسألة إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا	41
13	واو رُبّ هل هي التي تعمل الجر؟	55
14	هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض	57
15	رافع الفعل المضارع	74

16	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية	75
17	عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية	76
18	هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل؟	77
19	ناصب المضارع بعد لام التعليل	79
20	هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟	82
21	تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها	83
22	عامل الجزم في جواب الشرط	84
23	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أن الشرطية	85
24	علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولى ظننت	119

يضاف لها مسائل إعمالية متعلقة بالتقديم والتأخير:

1 ــ القول في تقديم خبر مازال وإخواتها عليهنّ. (المسألة:17).

2 ــ القول في تقديم خبر ليس عليها.(المسألة:18).

3 ــ القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها.(المسألة:20).

4 ــ القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه.(المسألة:21).

5 ــ القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.(المسألة:27).

القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها.(المسألة:31).

هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟(المسألة:36).

القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرّفا.(المسألة:120).

وبحذف المسائل الصرفية نجد أن عدد المسائل الإعمالية معتبر إذا قارناه بمجموع المسائل التركيبية الخلافية بين المذهبين الكبيرين، وهذه المسائل ليست سواء في جدوى الخلاف فمنها ماله فائدة وثمرة، وبالمقابل قد نقف على مسائل يطول فيها الخلاف ويكثر فيها الجدل العقلي والمنطقي وتتعدد فيها الآراء وقد لا نرى أي أثرأو فائدة من هذا الخلاف، وقد تفطّن بعض النحاة المتأخرين لذلك كأبي حيان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضرب) حيث اعتبر بعض المسائل الخلافية غير مجدية ولا طائل فيها.

3 ــ أثر المسائل الخلافية الإعمالية في التبويب النحوي:

سنكتفي بضرب بعض النماذج لندلل بأن الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين مس الأبواب النحوية.

ــ في باب أقسام الكلم، مسائل خلافية في (فعلية أو اسمية بعض الكلمات):

*الفعل ثلاثة أقسام عند البصريين (ماض، ومضارع، وأمر)، أمّا عند الكوفيين فقسمان بإسقاط الأمرعلى أنه مقتطع من المضارع[1].

*(نعم، وبئس) فعلان أو اسمان: يرى البصريون أنهما فعلان ماضيان، ويذهب جمهور الكوفة إلى أنهما اسمان[2].

*(أَفْعَلَ) في التعجب اسم أو فعل: ذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وذهب جمهور الكوفة إلى أنه اسم[3].

*(حاشا) في الاستثناء اسم أو فعل: ذهب البصريون إلى أنه حرف جرّ، ذهب الكوفيون إلى أنه فعل ماض[4].

1 ــ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة:72.

2 ــ المصدر نفسه ، المسألة:14.

3 ــ المصدر نفسه، المسألة:15.

4 ــ المصدر نفسه، المسألة:37.

*(ربّ) اسم أو حرف:ذهب البصريون إلى أنه حرف جرّ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم[1].

ــ مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء، مسائل خلافية في (إعراب أو بناء بعض الكلمات):

*في إعراب الأسماء الستة: ذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، الواو والألف والياء هي حروف إعراب، وذهب الكوفيون إلى إن الأسماء الستّة المعتلّة معربة من مكانين[2].

*المنادي المفرد العلم أهو معرب أم مبني: ذهب البصريون إلى أنه مبنيّ على الضم، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين[3].

*اسم (لا) النافية للجنس المفرد النكرة أهو معرب أم مبني: ذهب البصريون إلى أن مبنيّ على الفتح، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب منصوب بـ(لا)[4].

*فعل الأمر معرب أو مبني:ذهب البصريون إلى أنه مبنيّ على السكون، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم[5].

ــ باب المعرفة والنكرة :

*مراتب المعارف: ذهب البصريون إلى أن اسم العلم أعرف من الاسم المبهم (اسم الإشارة)، وذهب الكوفيون عكس البصريين[6].

ــ باب المصوبات:

*ناصب المشغول عنه: ذهب البصريون في (زيدا ضربتُه) منصوب بفعل مقدّر، والتقدير (ضربْتُ زيدا ضربْتُه)، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء[7].

*تقديم الحال على الفعل العامل فيه: ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على الفعل

---

1 ــ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف ، المسألة:121.

2 ــ المصدر نفسه ، المسألة:02.

3 ــ المصدر نفسه، المسألة:45.

4 ــ المصدر نفسه، المسألة: 53.

5 ــ المصدر نفسه، المسألة: 72.

6 ــ المصدر نفسه، المسألة: 101.

7 ــ المصدر نفسه، المسألة: 12.

العامل فيه سواء كان صاحب الحال ظاهرا أو مضمرا، وأجاز الكوفيون المضمر فقط.

*تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا: ذهب أكثر البصريين على عدم الجواز، واختلف الكوفيون بين الجواز والمنع[1].

ـ باب المرفوعات

*تقديم الخبر على المبتدإ : أجاز البصريون ذلك سواء كان الخبر مفردا أوجملة، ولم يجز ذلك الكوفيون[2].

*تقدم خبر (مازال) وأخواتها عليها: ذهب جمهور البصريين بعدم الجواز، وذهب جمهور الكوفيين بجواز ذلك[3].

*تقديم خبر (ليس) عليها:ذهب جمهورالبصريين إلى أنه يجوز، ولم يجوّزه الكوفيون[4].

ـ باب المجرورات:

*إتيان (كي) حرف جرّ: ذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جرّ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تكون إلا حرفَ نصب[5].

*الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجرّ: لم يُجوِّزه البصريون، وأجازه الكوفيون في الضرائر الشعرية[6].

ـ باب التوابع:

*العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر: قال البصريون: لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الكلام على كل حال، واختلف الكوفيون فريق على مذهب الكسائي يري بالجواز على كلّ حال، وفريق مع الفراء يرى بأنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يظهر فيه عمل (إنّ)[7].

---

1 ـ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 120.

2 ـ المصدر نفسه ، المسألة: 09

3 ـ المصدر نفسه، المسألة: 17.

4 ـ المصدر نفسه، المسألة: 18.

5 ـ المصدر نفسه، المسألة: 78.

6 ـ المصدر نفسه، المسألة: 60.

7 ـ المصدر نفسه، المسألة:23.

*مجيء واو العطف زائدة: لم يجوّز جمهور البصريين ذلك، وجوّز الكوفيون وقوع الواو العاطفة زائدة[1].

*العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض: ذهب البصريون إلى عدم الجواز، وذهب الكوفيون إلى أن يجوز نحو قولك (مرَرْت بك وزيدٍ)[2].

نكتفي بهذا القدر وهو قليل من فيض كثير،لأن هدفنا ليس مسح كلّ خلافات الأبواب ولكن لنبين بأن خلافات البصريين والكوفيين مبثوثة في معظم الأبواب النحوية.

4 ــ المصطلح النحوي(العوامل والمعمولات) بين البصريين والكوفيين:

نشأة المصطلح النحوي:

يعد اختيار المصطلح العلمي الدقيق والمعبر مظهرا من مظاهر النضج العلمي، والمصطلحات يعوزها كل فن ليستقيم منهجه العلمي، ومن الفنون علم النحو الذي يزخر بمصطلحات خاصة به، وهذا الكم من المصطلحات النحوية لم يوضع دفعة واحدة، قد مرت مصطلحاته بمراحل حتى استوت ووقفت علي قدميها ولم يزحزحها مرُّ الأعصر وذكر المؤرخون أن المصطلحات لم تنضج إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ النحو وهي مرحلة النضوج والاكتمال.

بدأت الإرهاصات الأولي بتثبيت أبي الأسود الدؤلي نقاط الإعراب والتي حولها من بعد الخليل إلى حركات، وجهود النحاة الذين أتوا بعده، حتى كتب لها النضوج والاستقرار في عهد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، من خلال (الكتاب) لسيبويه والذي يحوي عصارة الفكر النحوي الخليلي ثم جهود النحاة البصريين اللاحقين كالمبرد وكتابه (المقتضب) حتي وصل المصطلح النحوي إلي ماهوعليه، ويعتبر سيبويه المقنن الأول للمصطلحات البصرية وكتابه شاهد على ذلك لأن جل مصطلحاته كتب لها الشيوع والاستقرار، ثم اقتفى أثره من جاء بعده.

بحكم سبق البصرة الكوفة في الدراسات النحوية، فقد نشأت المصطلحات البصرية قبل

1 ــ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 64.

2 ــ المصدر نفسه، المسألة: 65.

المصطلحات الكوفية، ولما نشأ النحو الكوفي أراد أعلامه الكسائي، والفراء، وثعلب أن يتميزمذهبهم بمصطلحات ينماز بها عن النحو البصري، وكان الفراء أكثرهم إنتاجا والمستقرئ لكتابه (معاني القرآن) يتبين له ذلك.

ــ المصطلحات النحوية بين الكوفيين والبصريين:

قمنا بتدوين مصطلحات البلدين بالاعتماد الكتب التالية: الأصول لتمام حسان، المدارس النحوية لشوقى ضيف، والمصطلح النحوي لعوض حمد القــوزي والخلاف بين النحويين للسيد رزق الطويل، وكانت كالآتي[1]:

	المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
1 ــ	الخلاف:عامل معنويّ كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبرا نحو:(محمد أمامك).	كان البصريون يجعلون الظرف في المثال السابق متعلقا بمحذوف خبر للمتدإ السابق له.
2 ــ	الصرف: جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه.	عامل النصب الفعل المتقدم بتوسط الواو.
3 ــ	التقريب: واختصوا به اسم الإشارة (هذا) في (هذا زيد قائما) وجعلوه من أخوات كان.	يعرب البصريون قائما حالا ويعربون ما قبله مبتدأ وجبرا.
4 ــ	الفعل الدائم	اسم الفاعل
5 ــ	المكني أو الكناية	الضمير

1 ــ تمام حسان، الأصول،ص:43،44. وشوقي ضيف، المدارس النحوية، 165–168. وعوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص162–189. والسيد رزق الطويل: الخلاف بين النحويين، ص236–242.

6 ــ	الضمير المجهول	ضمير الشأن
7 ــ	القطع	الحال
8 ــ	العماد	ضمير الفصل
9 ــ	شبه المفعول. ليس عندهم إلا مفعولا به واحد	المفعول المطلق، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول فيه.
10ــ	المحل والصفة	الظرف والمفعول فيه
11ــ	الترجمة، التبيين، التكرير، المردود	البدل
12ــ	التفسير	المفعول لأجله، التمييز
13ــ	النعت	الصفة
14ــ	لا التبرئة	لا النافية للجنس
15ــ	النسق	العطف بحرف العطف
16ــ	الجحد والإقرار	النفي والإثبات
17ــ	الحشو والصلة	الحرف الزائد
18ــ	مايجري وما لايجري	ما ينصرف وما لاينصرف
19ــ	لام القسم	لام الابتداء
20ــ	الاسم المبهم عند الفراء ما ليس بمعلوم من الأسماء مثل قولهم: ما عندي أحد.	وعند سيبويه الأسماء المبهمة هي أسماء الإشارة
21ــ	الاسم الموضوع	الأسماء المحضة
22ــ	الأسماء المضافة	الأسماء الستة
23ــ	الأدوات	حروف المعاني
24ــ	الضمير المجهول	الضمير العائد
25ــ	الفعل الواقع، وليس بواقع	الفعل المتعدّي، واللازم
26ــ	التشديد	التوكيد
27ــ	الفعل نوعان: ماض،مضارع، أما فعل الأمر يعدونه فعلا مضارعا	الفعل ثلاثة أنواع: الماضي، المضارع، الأمر.

	لأنه فعل الأمر مقتطع من المضارع.	
28ـ	المرافع	الخبر
29ـ	حروف الصفة	حروف الجر
30ـ	المثال(عند ثعلب)	المبتدأ
31ـ	لم يترجم له الكوفيون	عطف البيان
32ـ	المؤقت وغير المؤقت	الأول يقابل العلم والضمير،أما إذا كان الاسم معرفا مشتقا، أو موصولا فهو معرفة غير مؤقتة
33ـ	لا يعترف الكوفيون باسم الفعل، ويعدون هذه الصيغ أفعالا حقيقية لاحتفاظها بالمعنى الفعلي وهو الدلالة على الحدث والزمان.	اسم الفعل
34ـ	الخفض	الجرّ

وباستقراء كتب النحو ومراجعة منظومة مصطلحات النحو العربي، فإننا نلاحظ ركود المصطلح الكوفي إذا استثنينا النعت، وعطف النسق، وضمير العماد، مقابل انتشار الواسع للمصطلح البصري ويعود ذلك لأسباب منها:

ـ تسامح الكوفيين في تنويع العبارة مثل وضع أربعة مرادفات: الترجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود، مقابل البدل عند البصريين، أدى إلى اضطراب المصطلح الكوفي.

ـ تعدد المصطلح للمفهوم الواحد، وعدم الإجماع على مصطلح الواحد من طرف نحاة الكوفة.

ـ بعض التسميات الكوفية لا تدخل ضمن الخلاف المصطلحي بين البلدين، ما هي إلا مرادفات للمصطلح البصري (الجحد والإقرار) مقابل (النفي والإثبات)، (التوكيد) مقابل (التشديد).

ـ بعض المصطلحات الكوفية تشمل صياغات متباعدة وتستعمل لأكثر من مدلول.

ــ الدافع في وضع المصطلحات كان هدفه مجرد مخالفة البصريين، مما يدل على ذلك موقف الكوفيين من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعها البصريون، إذ ميّز البصريون بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية، فجعلوا الرفع والنصب والجرّ والجزم للكلمات المعربة، وجعلوا الضم والفتح والكسر والسكون للكلمات المبنية، ولما أراد الكوفيون المخالفة فكروا طويلا فأعياهم ذلك فلجأوا إلى قلبها فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات وألقاب البناء للمعرب[1]، فقوبل ذلك بالرفض لأنه يؤول إلى الفساد.

فهذا الاضطراب المصطلحي أدى إلى عدم استعمال النحاة اللاحقين المصطلح الكوفي في النحو العربي، وغلبة المصطلح البصري الذي عمّ بين العلماء والطلاب وعامة الناس في جميع البلدان حتّى وقتنا الحاضر، لدقته المنطقية، وتوافره على المواصفات العلمية.

ــ بالرغم من اضطراب المصطلح الكوفي إلا أن المصطلحات الآتية كتب لها الشيوع والاستعمال وهي : النعت، وعطف النسق، وضمير العماد، والخفض.

ــ في خلافهم مع البصريين سمات مفيدة تتجلّى في اختلاف زاوية النظر، كما هو الحال لمصطلحي الفصل والعماد، إذ البصريون ينظرون إليه من خلال فصله بين النعت والخبر، بينما ينظر إليه الكوفيون على أنّه عماد يعتمد عليه الاسم الأول ويتقوى به[2].

ــ ابتكار الكوفيين مصطلحيْ الخلاف والصرف ــ بغضّ النظر من أنّهما متباينان أو يؤديان نفس العمل ــ فهذان المصطلحان لقيا قبولا كبيرا عند العلماء المحدثين، وهما بديلان عن مجموعة من العوامل النحوية البصرية،(العامل في:الاستثناء، المفعول معه، الظرف الواقع خبرا) كما أنهما يغنيان عن كثير من قضايا التأويل والتقدير.

1 ــ ابن يعيش، شرح المفصل: ج1ص141،142.

2 ــ بلقاسم حمام، النحو العربي...صراع العقل والنص، مجلة الأثر ــ مجلة الآداب واللغات ــ تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد..العدد الثامن، ماي 2009، ص56–67.

المبحث الثالث: نتائج الخلافات الإعمالية بين المذهبين في الدرس النحوي

1 ــ نتائج إيجابية:

1 ــ 1 ــ ظهور المناظرات والمجالس النحوية[1]:

ونتج عنها ثروة لغوية ونحوية في عصر الاختلاف بما أثير فيها من مسائل نحوية تعدّدت فيها وجهات النظر أبرزت تطور الفكر النحوي واللغوي. ولأهميتها دوّنت في المؤلفات النحوية كـ(مجالس ثعلب) لثعلب، (وتذكرة النحاة)لأبي حيان الأندلسي، و(الأشباه والنظائر) للسيوطي.

1 ــ 2 ــ الاختبار الانتقاء وابتكار آراء جديدة:

ظهر جيل من النحاة في بغداد أوائل القرن الرابع الهجري، بالرغم من الانتساب إلا إنهم كانوا ينتقلون بين حلقات المذهبين البصريين والكوفيين،مما هيّأ لوجود تيار من النحاة تخمّر في أذهانهم آراء المذهبين، فجنحوا إلى الانتخاب والترجيح بين آراء الفريقين، دون تعصّب، وابتكار آراء جديدة نابعة من التعمق في الدراسة النحوية، والتحرر العقلي، وعرف هذا الجيل بالبغداديين.

ومن الأمثلة التي تبين الانتخاب والترجيح وعدم التعصب:

سير ابن كيسان على خُطا البصريين رغم ميله إلى المذهب الكوفي، في القول بالعامل وغالى فيه، ولم يُجز تقديم العامل على المعمول فعامل الرفع في المبتدإ عنده هو معني الابتداء[2].

وما نجده عند الزجّاجي رغم انتسابه للمذهب البصري، "قد يتابع الكوفيين علي نحو ذهابه مذهبهم في أن (كأنّ) إذا كان خبرها اسما جامدا كان للتشبيه مثل (كأنّ زيدا أسدا)، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت مثل (كأن زيدا قائم)، وقد تأتي للتحقيق مثل قول الحارث بن خالد المخزومي:

فأصبح بطنُ مكةَ مقشعرًّا كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ[3]

وكان البصريون يذهبون إلى أنها للتشبيه دائما ولا معنى لها سواه"[4].

---

1 ــ ينظر: ص88–91 من بحثنا.

2 ــ خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 251.

3 ــ الحارث بن خالد المخزومي، الديوان، تح: يحي الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، العراق، ط1، 1972، ص93.

4 ــ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 254.

ومن الآراء المبتكرة:

ــ عدهم (ونى) فعلا ناقصا " قال أبو حيان: ذكر أصحابنا أن (ونى) زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لأن معناها مازال: نحو (ماونى زيدٌ قائما)"[1].

ــ "عدّوا من حروف العطف (ليس) الذي يقتضي التشْريك في اللفظ دون المعنى"[2].

واحتجوا له بقول الشاعر:

إذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل[3]

ــ رأى الزجاجي أن (سوى) ليست ظرفا البتّة، وأنها تقع فاعلا نحو: (جاءني سواك)، ومفعولا به نحو: (رأيت سواك)، وبدلا أو استثناء نحو:(ما جاءني سواك)، وهي عند سيبويه والجمهور ظرف مكان دائما، وعند الكوفيين ترد بالوجهين، وقد رجّح ابن هشام الأنصاري رأي الزجّاجي[4].

وقد سارت المذاهب التي تلت المذهب البغدادي على هذا النهج.

1 ــ 3 ــ تيسير النحو:

وصل النحو العربي إلى درجة غاية في التعقيد والصعوبة بكثرة الخلافات والإيغال في التعليل، والتقديرات، والإفراط في القياس والتأويل فأُلِّفت المطولات،فصعب على المبتدئين إدراك هذا الفن الذي يصون اللسان من الخطإ، ويساهم في فهم الشفوي والمكتوب، تفطن نحاة لهذه المعضلة فنادوا بالتيسير وتسهيل النحو على الناشئة والمبتدئين، فوضعوا مناهج جديدة في التأليف، ويقول في ذلك خلف الأحمر:" لمّا رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم والمُتَبَلِّغُ في النحو من المختصر والطُّرُقِ العربية، والمأخذ التي يخِفُّ على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمْعَنت النظر والفكر في كتابٍ أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المُتَعَلِّمُ عن التطويل فعملت هذه

1 ــ جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1ص357.

2 ــ عبد الله حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط ، 1993 ص141

3 ــ لبيد ابن ربيعة، الديوان، شرح الطوسي، تقديم حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص 123.

4 ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1ص161.

الأوراق"[1].

وعرفت هذه المؤلفات بالمختصرات، حيث هذّبت المطولات وحذف منها ما لا يفيد الناشئة والمبتدئين، فأُنْتُقِيَ منها الآراء التي تجعل من النحو أداة طيّعة تحدّ من ذيوع اللحن، وتساعد على الفهم وانتحاء سمت كلام العرب، ولم يكن الهدف منها إزاحة المطولات الموسوعية، بل بقيت هذه الأخيرة موجهة لطلاب العلم والعلماء.

والرائد في عملية تيسير النحو خلف الأحمر(ت180هـ) صاحب كتاب (مقدمة في النحو) صاحب المقولة سالفة الذكر، ثم يليه (مختصر الكسائي) للكسائي، و(مختصر في النحو) لليزيدي، و(مختصر نحو المتعلمين) للجرمي(ت220هـ)، و(مختصر النحو) لأبي سعدان الضرير(ت321هـ)، و(المدخل إلى علم النحو) للمفضل بن سلمة(ت187هـ)، وكتاب (المختصر) لأبي موسى بن محمد الحامض(ت318هـ)، (الموجز) لابن السراج (ت316هـ)، و(المختصر) لابن شقير(ت320هـ)، والجمل للزجّاجي(ت337هـ)، و(التفاحة) لابن النحاس(ت337هـ)، و(الأوليات في النحو) لأبي علي الفارسي، و(الإيجاز في النحو) للرماني(ت384هـ)، و(الأنموذج) للزمخشري(ت538هـ)، (الأجرّومية) لابن أجروم المغربي(ت723هـ).

وفي العصر الحديث شنت حرب من قبل بعض اللغويين العرب على نحاتنا القدماء وخصوصا بعد انتشار الدراسات الغربية، فأُسْقِطَت هذه المناهج على النحو العربي، وأُتُّهِم النحو بأنه بعيد عن الواقع اللغوي، لامتزاجه بالمنطق والفلسفة، والإيغال في التعليل، والقياس، وكثرة الخلافات والجدل، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة، التي أثقلت المؤلفات، فَصَعُب تعليمه وضاق الصدر بتحصيله، والسبب الرئيسي في نظرهم سيطرة نظرية العامل على النحو العربي، وعلى أساسها انقسم دعاة تيسير النحو إلى فريقين، الفريق الأول جنح إلى حذف العامل نهائيا من الدرس النحوي كإبراهيم مصطفي في كتابه إحياء النحو وتلميذه مهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه، وتمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، ومحاولات شوقي ضيف. والفريق الثاني اعتبر نظرية العامل العمود الفقري للنحو العربي، وأشمل تفسير لظواهر اللغة العربية على أن تخلص من شوائب التكلف، وتنقى مما علق بها من آثار المنطق وسوء التأويل.

---

1 ــ خلف بن حيان الأحمرالبصري، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث النقدي، دمشق، سوريا، ط1، 1961، ص33، 34.

وألفت الكتب النحوية التي دعا أصحابها إلى التيسير والتسهيل بقدرما يصلح الكلام ويقوم اللسان،فتعددت مناهجها حسب زاوية النظر، وجمعت مادتها من باكورة جهد علماء النحو، نذكر منها قواعد اللغة العربية لحنفي ناصف وجماعته، النحو الواضح للأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الأساسي لأحمد مختار عمر وجماعته،النحو المصفّى، النحو العصري لسليمان فياض النحوالأساسي، الواضح في النحو، والميسر في النحو لمحمد خير الحلواني، بالإضافة إلى قرارات المجمع اللغوي بالقاهرة.

1 ــ 4 ــ التوسع في القواعد:

اشترط البصريون الاطّراد في بناء القواعد النحوية، وبهذا يتجنّبون بما يسمّى فوضى اللغة أما الكوفيون فجوّزوا القياس على كل ما سمع من العرب حتّى ولو كان بيتا واحدا فكانوا أقرب إلى الواقع اللغوي، وبين حدي ثنائية الشّدة والتوّسع في بناء القواعد النحوية، ترك لنا نحاة المصرين ثروة نحوية هائلة استفادت منها الأعصر اللاحقة وكان من آثارها الإيجابية إثراء، ونماء، وتطور للغة العربية دون اضطراب في قواعدها.

1 ــ 5 ــ مصنفات عن الخلاف النحوي:

قد كنّا ذكرنا مصنفات الخلاف[1] ويمكن أن نقسمها إلى قسمين:

قسم صنّف في عصرالاختلاف بين البصريين والكوفيين ويبدأ بكتاب(اختلاف النحويين) لثعلب وينتهي بظهور كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري.

والقسم الثاني بعد عصرالاختلاف بين المذهبين نؤرخ له بظهور كتاب الإنصاف والكتب التي تلته. وأهم هذه المصنفات الإنصاف لابن الأنباري، وكتابا العكبري (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والمسائل الخلافية في النحو) وبحوث ابن الأنباري في الخلاف أرقى مستوى من بحوث العكبري من كل الجوانب. ومن المزايا المهمة التي خلفتها كتب الاختلاف تراث نحاتنا الراقي في أسلوب المناظرة، ويعتبر كتاب الإنصاف خير من نقل لنا النحو الكوفي، لعكوف رواده عن التأليف في النحو على غرار الكتاب، والمقتضب عند البصريين.

1 ــ 6 ــ ظهور البحث في أصول النحو:

إن أدلة النحو وأصوله كانت ماثلة في أذهان النحويين قبل ظهور علم أصول النحو إذ كانت وسيلتهم في اكتشاف قواعد النحو والاستدلال على أحكامها، وكان ما يكتب عن

1 ــ ينظر ص92–94 من بحثنا.

هذه الأصول في الأول عبارة عن أحكام مقتضبة من ذلك أن ابن العلاء كان يعتد بالكثير ويسمي القليل لغات ولا يقيس عليه، وما يقوله الرواة عن الكسائي أنه "كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطإ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[1]. ومنه قول الرياشي البصري:"إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز"[2]. وهذه الآراء والتعليقات المتناثرة كانت من أدوات المذهبين في الدفاع أو المفاخرة، ومن المصنفات التي ظهرت وتضمنت أصول النحو:

ـ (في أصول النحو) لابن السرّاج(ت316هـ): ولم يكن خالصا لأصول النحو كما يفهم من عنوانه وإنما كان أكثر مسائله نحوية من كتاب سيبويه وغيره، يناقشها ويوازن بينها وبالذات بين البصري والكوفي منها، وفي القليل منه بحوث أصولية، يقول ابن جني في مقدمة الخصائص:"فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلا حرفا أو حرفين في أوّله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه"[3].

ـ (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي(ت337هـ): ولم يكن كسابقه خالصا لأصول النحو.

ـ (الخصائص) لابن جني(ت392هـ): ويعتبر ابن جني المنظر الأول لأصول النحو بمعناه الحقيقي، ويعتبر كتابه الخصائص الرافد الأساسي للمؤلفات اللاحقة، إلا أن عمله هذا تعوزه المنهجية، وحسن التبويب.

ـ (لمع الأدلّة) و(الإغراب في قواعد الإعراب) لابن الأنباري (ت577هـ): وقد ألفهما بعد اكتمال صرح النحو علي أيدي البصريين والكوفيين، وإلمامه بمسائل الخلاف جعله يبدع في الحديث عن السماع، والقياس، والعلة، وانتهج منهج الفقهاء، ويعتبر لمع الأدلة أرقى ما كتب في هذا الموضوع.

ـ (اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري(ت616هـ)

ـ (نتائج الفكر) للسهيلي(ت745هـ)

ـ (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي (ت911هـ): قال في مقدمته :"وهو بالنسبة

1 ـ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص1744.

2 ـ النديم محمد بن اسحاق، الفهرست، ص64.

3 ـ ابن جني، الخصائص، ص17.

لأصول النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه"[1]. وقد أوجز فيه السيوطي أدلة النحو بأسلوبه المعهود مستفيدا من مؤلفات سابقيه وخاصة الخصائص، ويمتاز مؤلف السيوطي بحسن التبويب، والإلمام بالأصول ويعتبر من أجود ما كتب في أصول النحو والمصدر الذي يرجع إليه كل مهتم بهذا الباب.

ــ (ارتقاء السِّيادة في علم أصول النحو) للشيخ يحي بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري(ت1096هـ): ذكر في مقدمة الكتاب أنه جمع ورتّب على أبواب أصول الفقه[2]، وقد سار الشيخ يحي الجزائري على نهج السيوطي في الاقتراح.

2 ــ نتائج سلبية:

2 ــ 1 ــ تغير الروايات وكثرتها:

إن احتدام الخلاف بين البصريين والكوفيين قد أدّى في بعض الحالات إلى استعمال أساليب تتنافى وروح التنافس العلمي الخالص، كالتحريف العمدي في بعض الشواهد الشعرية في الاحتجاج وتقرير القواعد، وخاصّة في المسائل الخلافية، وهذا التحريف كان من أسبابه كثرة الرّوايات.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1 ــ استشهد سيبويه بقول عقيبة الأسدي:

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فاسْجِحْ فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا

بنصب (الحديدا) حملا إيّاه على موضع [3] أي على معنى الخبر الذي في ليس، وسار على دربه المبرد في المقتضب[4]، ورأى صاحب العقد الفريد أن الشاهد فيه تحريف مقصود فقال:" وإنما قاله الشاعر على الخفض والشعر كلّه مخفوض، فما كان يضطرُّه أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة"[5].

2 ــ استشهد الكوفيون على كون (كما) ناصبة للفعل المضارع كـ(كيما)[6] .

---

1 ــ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص5.

2 ــ يُنظر: يحي بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، الرمادي، العراق، ط1، 1990، ص31.

3 ــ سيبويه ، الكتاب، ج1ص67.

4 ــ ينظر: المبرد، المقتضب، ج2ص337.

5 ــ ابن عبد ربّه الأندلسي أحمد بن محمد، العقد الفريد، تح: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط1، 1983، ج6ص237.

6 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج2ص131، المسألة:81.

بقول عمر بن أبي ربيعة:

وطَرْفَكَ إمّا جِئْتَنَا فاصْرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسِبُوا أنّ الهوى حيْثُ تَنْظُرُ[1]

والرواية الصّحيحة (لِكَيْ يَحْسِبُوا)[2].

3 ــ جاء في الإنصاف "اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا...فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين.واحتج الكوفيون بقول الشاعرالمخبّل السعدي :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب [3]

وقال المبرد: فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا وهذا رأي أبي عثمان المازني ثمّ احتجّ بالبيت السابق، ويعترض ابن جني بقوله:" ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبة فعلا متصرفا...وما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس... فنقابله برواية الزجّاجي، وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا

* وما كان نفسي بالفراق تطيب*[4]

ورجّح ابن الأنباري عدم تقديم التمييز والرواية الصحيحة عنده سالفة الذكر[5].

ولاشك أن التصرف في الشواهد ينعكس سلبا على الدرس النحوي، فيؤدي إلى الاضطراب في القاعدة النحوية، لأن الشاهد الذي أُعتمد في الاحتجاج وتقرير القاعدة لُيّ عنقه لخدمة مآرب مذهبية تنأى عنها الموضوعية، بالإضافة إلى تزعزع الثقة برواية النحو وبسلامة الشواهد التي أُحْتجّ بها، ومسالة التحريف والتصحيف في الشعرمن المواضيع التي تعرض لها علماؤنا قديما وحديثا.

2 ــ 2 ــ كثرة الآراء في المسألة الواحدة:

وكان ذلك من نتاج الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، ولم يقف الأمر عند اختلاف نحاة المذهبين الكبيرين، بل امتدّ إلى نحاة المذهب الواحد، وقد تظهر على السطح آراء فردية، وكان الاختلاف في تحديد العامل الحظ الأوفر في تعدّد الآراء في المسألة الواحدة، يقول عباس حسن عند تطرقه لمشكلات النحو: " في مقدمة هذه المشكلات تعدد

---

1 ــ جاء في الديوان : إذاجِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسِبُوا أنّ الهوى حيْثُ تَنْظُرُ

* ينظر: عمر بن ربيعة، الديوان، تح: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص127.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج2ص135، المسألة:81.

3 ــ المصدر نفسه، ج2ص324، المسألة:120.

4 ــ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2ص261،262.

5 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج2ص326، المسألة:120.

الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها، حتّى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إنّ هناك رأيا آخر يناقضه، من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو والنظر، في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة، حتى في أولياته، وما يجري من مسائله مجـــرى البدائه العلمية"[1].

ومن نماذج تعدد الآراء في المسألة الواحدة:

1 ــ عامل النصب في المفعول معه

"ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم (استوى الماءُ والخشــبةَ)، وذهب البصريون إلـــى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الـــواو وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير (ولا بس الخشبةَ) وما أشبه ذلك لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

وذهب أبو الحسن الأخفــش إلى أن ما بعد الواو ينتصـــب بانتصاب مع في نحو جئت معه[2] .

2 ــ العامل في المستثنى النصب

" اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو (قام القوم إلا زيدا) فذهب بعضهم إلى أن العامـــــل فيه (إلاّ)، وإليـــه ذهب أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين ــ وهو المشهور من مذهبهم ــ إلى أن إلا مركبة من (إن) و(لا)، ثم خففت إن وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأنّ، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا، وحكي عـــن الكسائي أنه قـــال: إنما نصب المستثنى لأن تأويله : (قام القوم إلا أن زيدا لم يقم)، وحكـــي عنه أيضا أنه قـــال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وذهب البصـــــريون إلى أن العـــامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلاّ"[3] .

3 ــ رافع الفعل المضارع

اختلف الكوفيين في رفع الفعل المضارع فذهب الأكـــثرون إلى أنه يرتفع لتعرّيه مـــن

1 ــ عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط2، 1971، ص72.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف،ج1، ص 215، المسألة: 30.

3 ــ المصدر نفسه، ج1ص226، المسألة:34.

العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم[1].

بالرغم من أن هذه الآراء تبرز مدى التطور الذهني والفكري الذي وصل إليه علماؤنا القدماء في مناظراتهم، إلا أن الكثير منها بعيد عن الواقع اللغوي، ولا طائل منها، خاصّة تلك التي يشوبها الإيغال في التّكلف، واستخدام أساليب الجدل والمنطق.

2 ــ 3 ــ المبالغة في الصناعة النحوية:

لما اشتدّ الخلاف بين المذهبين الكبيرين ظهر على السطح سجالات بالغ فيها النحاة في الصناعة النحوية، فابتعدوا عن الواقع اللغوي للمتكلّمين، فالمستقرئ لكتاب الإنصاف يقف على مسائل بسطت فيها الآراء والأدلّة، وقد لا نقطف أية ثمرة من الخلاف من هذه المسائل:

1 ــ اختلافهم في عدد المفاعيل:

حيث ذهب البصريون إلى أن عدد المفاعيل خمسة وهي المفعول به، والمفعول له، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه بينما يرى الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، والباقي مشبّه به. يقول أبو حيّان:"وهذا الخلاف لا يجدي كبير الفائدة"[2].

2 ــ خلافهم في (لكنّ):

أجمع النحاة على أن (لكنّ) تفيد الاستدراك ولكن اختلفوا في، كونها بسيطة أو مركّبة، هي عند البصريين بسيطة، وعند الكوفيين مركّبة من (لا) و(أنّ)، والكاف زائدة بينهما لا للتنبيه وحذفت الهمزة تخفيفا[3]. وذهب الفراء أنها مركبة من (لكنْ) و(أَنّ)، حذفت الهمزة من (أنّ) وسقطت النون من (لكنْ) لالتقائها بالنون الساكنة، وهي النون الأولى من النون المشدّدة[4]، وقيل هي مؤلَّفة من (لا) و(كأنّ)، والكاف للتشبيه، و(أن) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لِما فيه من نفي لشيء وإثباتٍ لغيره، وهو رأي أبي زيد ــ يعني

1 ــ المصدر نفسه، ج2ص103، المسألة:74.

2 ــ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، م: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د: ط، د: ت، ج3،ص:1351.

3 ــ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1ص294.

4 ــ أبو حيان الأندلسي،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1997، ج5ص10،11.

السهيلي ــ فإذا قلت (قام زيدٌ لكنّ عمرا قاعدٌ) فكأنك قلت : (لا كأنّ عمرا قاعدٌ)، ويُتَأوّل في المعني: (فعل زيدٍ لا كفعلِ عمروٍ)، ثــمّ ركِّبت هذه الحروف الثلاث، فانتشر تغييرها، فكُسرت الكاف، وحذفت همزة (أنّ)، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنه الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط[1]. هذه الآراء لا تخدم اللفظ كما لا تخدم المعنى ولا تفيد المتعلّــم في شيء، ولا فائدة من هذا الخلاف.

3 ــ اللام (التوكيد) الداخلة على المبتدإ:

ذهب البصريون في قولنا (لزيدٌ أفضل من عمروٍ) أنها لام ابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنها جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لزيدٌ أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها[2]. وهذا الخلاف مما لا طائل منه، نكتفي بهــــذا القدر الذي كان من ورائه بيان أن مجموعة من مسائل الخلاف التي بسط فيها نحاة المذهبين آراءهم وســوّدوا بها صفحات كثيرة من كتبهم هي بعيدة كل البعد من الواقع اللغوي، ولا ثمار تجنى.

2 ــ 4 ــ الغلو في تطبيق القواعد الإعمالية

ونتج عن ذلك:

ــ تحول النحو إلى صنعة تعتمد نشاط العقـــل أكثر ما تعتمد على الواقــع اللغوي لحياة المتكلّمين.

ــ تخطئة الأعراب الأقحاح.

ــ استعمال العلل الجدلية في الدرس النحوي.

ــ نفور الناشئة من تعلم النحو لصعوبة المسالك التي غلب عليها طابع الصناعة.

ــ انحراف الدرس النحوي عن هدفه (انتحاء سمت كلام العرب)، وصار تعلمه هو الغاية.

ــ الإيغال في الفلسفة والمنطق، واستعمال القياس النظري

ــ تخطئة بعض القراء.

1 ــ أبو حيان الأندلسي،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج5ص11

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج1ص341، المسألة:58.

الـــفصـــــــــــل الثالـــــــث

آراء النحاة في العامل النحوي

المبحث الأوّل : النحاة القـــــــــــدماء.

المبحث الثاني : النحاة المحدثيـــــــــن.

تمهيد

أدرك النحاة بعد تمّ لهم الاستقراء أن هناك نظـــاما لغويا صارما خضعت له التراكيب في العلاقات الشكلية أو المعنوية سمي هذا النظام (بنظام العوامل) وقد اكتسي هذا الأخير أهمية بالغة في النحو العربي فعليه تدار أكثر مسائل النحو. وقد ســـــار على درب نظام نظرية العامل جميع النحاة القدماء شذّ منهم نحويان فقط وهما المستنير قطـــــرب بإنكاره للنظام الإعرابي، وابن مضاء بشنه لثـــورة عنيفة لهـــــدمه، وفي العصر الحديث سُمِعت صيحات ثائرة تودّ بتر هذه النظرية من الدرس النحوي، ولهم في ذلك أسباب منها ما دار بين النحاة مـــن خلاف كان من نتاج نظرية العامـــل خاصّة فـــي عهد المذهبين الكبيرين البصري والكوفي، حتى قيل أن هذا الخلاف زاد في تعقيد النحو وفي تشعب مسالكه، التي تشقّ على المتخصّصين فمـــا بالك بالناشئة والمبتدئين، وقيل أنـــه مشكلة، وقيل أنّه أفسد النحو، قال إبراهيم مصطفي : "واختلاف الأقوال، واضطراب الآراء، وكثرة الجدل التي لا تنتهي إلى فيصل ولا حكم، كلّ ذلك أفسد النحو"[1] وقال في موضع آخر:" ولمّا تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة(*) حكّموها فـــي اللغة وجعلوها ميزان ما بينهم من جـــدل في المذاهب، ومناقشة فـــي الآراء والبصريون أحـــرس على هذه الفلسفـــة وأمهر فيها، والكوفيون لا يَغْفلونها...هي دستور النحاة جميعا"[2]. وقبل بثّ أفكاره وإعطاء بـــــديل العامل نقد العامل في ثلاث نقاط منها " كثرة الخلاف في كلّ عامل يتصدّون لبيانه فلا تقرأ له بابا إلا وجدته بُدِئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ماهو؟"[3]. انتقد تمام حســـان التعليل في دراسة اللغة، ويري أن التعليل هو الموجد لنظرية العامل، ورفض نظرية العامل لأن الاختلاف والتعارض بين الكوفيين والبصريين في تحديد العوامل خطأ منهجي، ولا يخلو منهج كهذا من المطاعن والتناقض[4].

1 ــ ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مقدّمة الكتاب ص: ب،ج.

*ــ أي فسفة العامل.

2 ــ المرجع نفسه، ص 28.

3 ــ الرجع نفسه، ص39.

4 ــ تمام حسان، اللغة بين المعياري والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001، ص55.

ويري محمد عيد أن نظريه العامل هي السبب المباشر في الخلاف فقال" أمـــّا السبب المباشر في الاختلاف حول العامل فيعـــود إلى فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد النحاة فيها مجالا خصبا للتفريع والتعمـــق وإعمـــال الذهن، ومن الحق أن ينفى هـــذا الجهد الذهني من دراسة النحو"[1].

أما عباس حسن وفي خضم الحديث عن مسألة إعمالية فقال: فأمّا الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينهـــا أو التقريب"[2]. وقال محمـــد خير الحلواني:"وأوّل ما يطلعنا من مشكـــلات هذه النظرية هو ما ثـــار بين النحويين من اختلاف في تحديد بعض العوامل، ولم يقف الحد عند اختلاف نحاة المذهبين الكبيرين، بل امتدّ إلى نحاة المذهب الواحد"[3]. وقـــال عطا محمد موسى:" ويذهب المعـــاصرون إلى أن النحاة القدماء، وهم يسعون لبناء فلسفة العامل أسرفـــــوا على أنفسهم في التعليل للظاهرة الإعرابية فجاء عملهم مبالغا فيه،ونجم عنه بعض المشكلات من هذه المشكلات ما ثار بين النحاة القدماء من خلاف حوله"[4].

فالخلاف النحوي الذي تسبّب في العامل كان من العوامل التي جعـــلت النحاة ينتقدونه بين داع إلى حذفه من الدرس النحوي لأنّه سبب كل بلـــــوى في النحو، وبين معتبر إيّاه محرّك النحو وأشمل تفسيرا لظواهر اللغة العربية، على أن يخلّص ممّا يثقل كاهل اللغـــة ولا تقوى على حمله.

سنكتفي بذكر بعض المحاولات التي أرادت أن تهـــدم العامل وتبني بديلا عنه، يخلّص النحوي من التعليلات الفلسفية والجدل، والخلافـــــات التي لا تجدي شيئا ولا طائل منها، وذكر الآراء التي تقول بالعامل على أن يحفّ جوانبه القصد ويخلّص من شوائب التكلّف، وقبل هذا، سنبسط قول آراء النحاة القدماء الذين قيل أنهم أرادوا تهديم نظرية العامـــل.

1 ــ محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 233.

2 ــ عباس حسن النحو الوافي، ج2ص201.

3 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص201.

4 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي، ص149.

المبحث الأوّل: النحاة القـــــــــدماء

يختلف النحاة المعاصرون في مبتدع فكرة العامـــل، لكنهم يتفقون في أن الخليل هو أول من توسع فيها، وأن تلميذه سيبويه أقام عليهـــا معظم مباحث الكتاب، وتبعه النحاة في هذا النهج. فبالرغم من الخلافات النحـــوية إلا أن النحاة يتفقون في أن العامل هو العمود الفقري في النحو العربي باختلاف مذاهبهم، شـــذّ منهم محمد بن المستنير(قطرب)، وابن مضاء القرطبي والذي دلل بنص مبتور لابن جني، وظلت آراء ابن مضاء كامنة لم يكتب لها الذيوع حتى أعيد لها الحياة في القرن الماضي، فتلقف نحاة آراءه وبتوأمة مع المنهج الوصفي بدأت شرارة الثورة لإلغاء العامل واستئصالـــه من النحو العربي، فأدى ذلك إلى ظهور من يحملون لواء الدفاع عنه. لماذا نادى هؤلاء بإلغاء العامل من الدرس النحوي؟ وهل طالب ابن جني حقا بإلغاء العامل كما صوّره ابن مضاء؟ وهل كان لهؤلاء بديل عن العامل؟ وكيف كان موقف المدافعين عنه؟

1 ــ محمد بن المستنيرالمعروف بقطرب(ت206هـــ):

يرى قطرب أن الكلام لم يعرب" للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني"[1] ودلل رأيه بأمثلة من الواقع اللغوي، فما اتفق إعرابه واختلف معنـــاه قولك: (إن زيدا أخوك)، (ولعل زيدا أخـــــوك)، (وكأن زيدا أخوك). وما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك (ما زيد قائما)، (ما زيد قائم) وقد ضرب أمثلة أخرى ورأى أن مثل هذا كثير جدا.

من خلال الأمثلة التي ساقها قطرب فيما اتفق إعرابه واختلف معناه يتبين أن قطربا لم يفرق بين المعاني النحوية الخاصة، والمعاني النحـــوية العامة(الأساليب النحوية) فالجملة الأولى (إن زيدا أخوك) لها معنى عـــام هو التوكيد والجملة الثانية (لعل زيدا أخوك) لها معنى عام هو الترجي والجملة الثالثة(كأن زيدا أخوك)لها معنى عام هوالتشبيه، فالاختلاف

1 ــ الزجاجي أبو القاسم الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص70.

في المعنى العام،أما المعانى النحوية الخاصة فهي متفقة فيها والجامع أن(إن،ولعل، وكأن) من الأحرف المشبهة بالفعل وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر فـ(زيدا) اسم لها، و(أخو) خبر لها، وأما الجملتان اللتان اعتبرهما مما اختلف إعرابه واتفق معناه (ما زيدا قائما)، و(ما زيد قائم) الجملتان تتفقان في المعنى النحوي العام وهو النفي وتختلفان في المعاني الخاصة، فالجملة الأولى منسوخة لأن (ما) عاملة تنصب المبتدأ وترفع الخبر لشبهها بـ(ليس)، و(ما)في الجملة الثانية مهملة وبالتالي هناك خلاف في الإعراب وخلاف في المعاني النحوية الخاصة.

عندما قال النحاة:" إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني،فتكون فاعلة،ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[1]، فالمعاني التي كانوا يقصدونها هي المعاني النحوية الخاصة أما قطرب فتحجج بالمعاني النحوية العامة والتي يشمل معناها الجملة كاملة، فيقال هذه الجملة من أسلوب النفي، أو من أسلوب التشبيه، أو من أسلوب التوكيد...والإعراب لايمسها بل ينبئ عن المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية،والمفعولية، والإضافة... وهذه المعاني النحوية الخاصة خادمة للمعاني النحوية العامة.

فالحركات الإعرابية عند قطرب ليست دوالا عن معان، وإنما كانت بأثر صوتي، يقول:"إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام"[2].

فقد علل لحركات الإعراب تعليلا شكليا صوتيا فالمتكلم يعمد إلى الحركة آخر الكلمة (الأثر الإعرابي) عندما يصعب عليه التسكين في الوصل.

رد عليه مخالفوه لو كان كما رأيت فإننا لا نتقيد برفع الفاعل،ونصب المفعول به، وجر

1 ــ الزجاجي أبو القاسم الإيضاح في علل النحو، ص69.

2 ــ المصدر نفسه، ص70.

المضاف إليه، وهذا مخالف لنظام اللغة العربية[1].

وخلاصة القول أن قطـــــربا هدم نظرية العامل بتعليله الشكلـــي والصوتي للعلامات الإعرابية، ورد ذلك للتيسير في النطق فقط، ولم يعد العلامات الإعرابية دوالا عن معان وبهذا خالف أستاذه سيبويه الذي بنى معظم كتابه على فكرة العامل.

2 ــ ابن جـــــــني:

استقرت فكرة العامل في أذهان النحاة القدماء حتى غدت المحرك لقواعدهم والأساس الذي بنوا عليها مصنفاتهم، لكنـــهم لم يحددوا العامل أهو المتكلم أم تلك العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية، حتى إمام النحاة سيبويه تارة ينسب العمل للألفاظ وتارة أخرى للمتكلم، ويعتبر ابن جني أول من حدد العامل بصريح العبارة وفي ذلك يقول:" إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا مـــــن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو المتكلم نفسه، لاشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة الفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا اضح"[2]. فابن جني هنا يبـــين بوضوح أن العمل في الحقيقة للمتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم. وهذه مـــقولة ابن جني والتي أدت ببعض النحاة القول بأن ابن جني من دعاة إلغاء فكرة العامل، وأول من ادّعـــى ذلك ابن مضاء بنقله قطعة مبتورة من قولـــة ابن جني فعزلها عن نصها فأوهم غيره بعكس ما يرى ابن جني، قال ابن مضاء بعد ما تناول كلام سيبويه":وصـــرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل المعنوية واللفظية:" وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو المتكلم

1 ــ الزجاجي أبو القاسم الإيضاح في علل النحو، ص71.

2 ــ ابن جني، الخصائص، ج1 ص111.

لاشيء غيره""[1]. والحــق أن ابن مضاء لم يلتزم الأمانــة العلمية فــي نقل نص ابن جني حيث انتزع فقرة منه توهم القارئ أن ابن جني حاد عن منهج النحاة وخالفهم.

تلقف بعض المحدثين هذه الدعوة، يقول أحمد أمين:"ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل... فهــدم ابن جني هذه القضية"[2]. ويقول في موضع آخر:"وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن ــ مـــــع الأسف ــ لم يجد سميعا"[3].

لــكي نعرف موقف ابن جني من فكرة العــامل والتي بنى النحاة عليها معظم قواعدهم نورد النقاط التالية:

ــ من الواجب أن تحلل مقولة ابن جني بــإرجاعها إلى بابها حتــى نعرف سبب إدراجها ضمن هذا الباب.

ــ لو كان في نية ابن جني هدم فكــرة العامل، التي أقام عليها مشايخه ومشايخ مشايخــه مصنفاتهم النحوية لأفرد لها الحيز المناسب، ولا يكتفي بنص قصير مــدرج ضمن قضية أخرى فحواها أن العامل المعنوي هو الأصل[4].

ــ لتحديد موقف ابن جني من نظرية العامل، يتوجب معرفة فــكره النحوي مـــن خلال مصنفاته، وكيفية معالجه للقضايا الإعمالية.

المتمحـــــص لكتب ابن جني كالخصائص الذي أورد فيه المقولة سالفة الذكر، واللمع في العربية، والمحتسب، يتيقن أنه لم يخرج على نهج سالفيه، وأخذ بفكرة العامل.

أ ــ الخصائص:

يعرف ابن جني البناء على أساس العامل"هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا، من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[5].

يقول في موضع آخر:"إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من النواصب مشبه

---

1 ــ ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص77.

2 ــ أحمد أمين، ظهر الإسلام، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، د:ط، 2013، ج2ص348.

3 ــ المرجع نفسه، ج2ص349.

4 ــ مصطفي بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي(دراسة تأصيلية تركيبية)، ط1، 2004، ص331.

5 ــ ابن جني، الخصائص، ج1ص48.

في ذلك الفعل[1].

وفي باب (تقــاود السماع وتقارع الانتزاع)[2] لم ينكر العامــل، بل عالج القضايا على ضوء نظرية العامل.

وفي باب (شجاعة عربية)[3] كانت نظرية العامل بارزة في معالجته قضايا الحذف.

ب ــ اللمع في العربية:

وأقام هـــــذا الكتاب على فكرة العامل ويظهر جليا مــن المضمون، وطريقة التبويب، يقول في باب المبتدأ :" اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية... وهو مرفوع بالابتداء"[4].

يقول في باب المفعول له:" اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا، ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظه..."[5].

يقول في باب الحال:"...والعامل في الحال على ضربين: متصرف، وغير متصرف..."[6].

يقول في باب حروف الجر:"... فهذه الحروف كلها، تجرّ ما تصل به"[7].

ج ــ سر صناعة الإعراب:

وفي باب حرف الباء، يضرب المثال:المال لزيد وعمرو يقول:" هذه اللام ليست مبنية في الكلمة، إنما هي أداة عاملة فيها الجر بمنزلة من، وفـــــي، وعن، ولو كانت مبنية في الكلمة لما كانت عاملة فيها، ولا جاز فصلها منها"[8].

---

1 ــ ابن جني، الخصائص، ج1ص105.

2 ــ المصدر نفسه، ج1ص103 – 110.

3 ــ المصدر نفسه، ج2ص243 – 260.

4 ــ ابن جني أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، د.ط، 1988، ص29

5 ــ المصدر نفسه، ص50.

6 ــ المصدر نفسه، ص52.

7 ــ المصدر نفسه، ص59.

8 ــ ابن جني أبو الفتح عثمان، سرُّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1993، ص 120

وفي باب الكاف يقول:" واعلم أن الكاف المفردة تستعمل في الكلام على ضربين: جارة وغير جارة، والجارة أيضا على ضربين: أحدهما حرف، والآخر اسم[1].

وفي باب لحـــاق اللام الأفعال يقول:" وتلحقها على ضـــربين: عاملة، وغير عامـــــــلة: فالعاملة: لام الأمر، وهي مكسورة جازمة[2].

د ــ المحتسب :

"إذا ما نظرنا فـــي كتاب المحتسب فإننا نجده في تخريج القراءات التي يتم فيهـــا تغيير الحركة الإعرابية، يعتمد علي فكرة العامل النحوي اعتمادا كليا"[3].

هذا جانب يسير من فيض كثير يدل على أن فكر ابن جني النحوي متشبع بنظرية العامل النحوي، ولا يعارضها، كما ادعى ابن مضاء ومن سار على دربه.

3 ــ ابن مضاء القرطبي:

عقد ابن مضاء القرطبي فصلا فـــي كتابه (الرد على النحاة) حـــــاول فيه إلغاء نظرية العامل في النحو، وما ترتب عليها. يقول:"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه عـــلى ما أجمعـــــوا على الخطأ فيه"[4]. ثم يفصـــل "فمن ذلك ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجـــــزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها عامل لفظي وبعامل معنوي. وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: (ضرب زيد عمرا)، أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمـــــر)، إنما أحدثه (ضرب)[5]، ثـــم نقل نصا لسيبويه ينسب فيها العمل للألفاظ "إنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامـــل، وليس منها إلا وهو يزول عنـــه وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه"[6] وأردف هذا

---

1 ــ ابن جني أبو الفتح عثمان، سرُّ صناعة الإعراب، ص120

2 ــ المصدر نفسه، ص384.

3 ــ خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي (بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي)، أربد، الأردن، د.ط، 1985، ص 68.

4 ــ ابن مضاء القرطبي، كناب الرد على النحاة، ص76.

5 ــ المصدر نفسه ، ص76.

6 ــ سيبويه، الكتاب، ج1ص13.

النص بحكم قـــال فيه:" فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد"[1]، ثم انتقى فقرة مـــــــن كتاب الخصائص، توهم القارئ بوجود خلاف بين سيبويه وابن جني، وحاول بها تدعيم رأيه" أمّـــا الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره" فأكـــد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمـــال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا شيء غيره.وهذا قول المعتزلة.أما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعـــل الله تعالي، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه الأفعال الاختيارية"[2]. رغم الخلاف العقدي الذي أدرجـــه إلا أنه يرى بأن رأيه يوافق رأي ابن جني فـــي أن العامل هو المتكلم مدللا بفقرة من الخصائص مبتورة عن سياقها مما أدى بانحرافها عـــن الخدمة التي كانت تخدمها للموضوع العام والذي أراد أن يؤكد فيه أن العامل المعنوي هو الأصل"فالنص مسوق لبيان أن العامل لا يكون إلا معنويا ذلك لأن الإعمال يحدثه المتكلم، والمتكلم لاشك يقصد من إيـــراد الألفاظ معانيها لا نصوصها، فهو قاصد إلى المعنى ومن أجله ساق اللفظ"[3].

ولتهديم نظرية العامل اعتمد على الحجج التالية:

ــ يشترط في العامل أن يكون موجودا حينما يعمل، وهـــذا الشرط لا يتحقق فـــي العامل النحوي، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) نطقا، فالعلامة الإعرابية لا تحدث إلا بعد انعدام العامل

ــ العوامل إما تكون عاملة بالإرادة كـــالإنسان أو الحيوان، إمـــا أن تكون عاملة بالطبع كالنار أو الماء، والعوامل النحوية لا تعمل بالإرادة، ولا تعمل بالطبع.

ــ الاعتقاد بكون الألفاظ عوامل أفضى إلى تغيير كلام العرب وحطه عـــن رتبة البلاغة، وادعاء النقصان ويظهر ذلك في أبواب كثيرة كالتنازع، والمنـــادى، والاشتغـــال، وتقدير متعلقـــات المجرورات.

---

1 ــ ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص77.

2 ــ المصدر نفسه، ص77.

3 ــ مصطفي بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص331.

هذه أهم المرتكزات التي اتكأ عليها ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العامل فـــي كتابه (الرد على النحاة)، لم يُؤْبَه لآرائه ولم يُكتبْ لها الذيوع بالإيجاب أو السّلب عند القدماء إلا بما قام به ابن خروف من ردود ــ في حدود علمنا ــ في كتابه (تنزيه أئمّة النحو عن ما نسب إليهم من الخطإ والسَّهو)[1]، ولعل سبب إحجام القدماء في أخذ دعوة ابن مضاء مأخذ الجد لأنها لا تتناول مسألة معينة أو بابا من النحو، بل سعت إلي هدم الأســـس والجذور التي قام عليها البناء النحوي، دون أن تقدم بديلا صالحا لبناء جديد.

صادف نشر كتاب ابن مضاء سنة 1947 رواجا واسعا للمنهج الوصفي في الدراسات العربية، وهذا الأخير شكل تربة خصبة لانتشار أفكار كتاب ابن مضاء، فتوالت الدراسات والبحوث حوله بين مؤيد اعتبر ما قام به ابن مضاء من صميم الدراسات الوصفية كمحمد عيد[2]، وبين رافض يرى أنه هدم ولم يبن كعبده الـــــرّاجحي[3]، ومحمد خير الحلواني[4]، وهناك من استند في نقده لدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل على قضايا لا صلة لها بالفكر النحوي كإبراهيم السامرائي[5] والــذي رأي بأن فكر ابن مضاء النحوي يوجّهه مذهبـــــه الفقهي الظاهري، أمـــّا شوقي ضيف[6] والبدراوي زهــران[7] فرأيا في دعوتـــــه رائحة العصبية الإقليمية والمتمثّلة في إبراز التفوق المغربي على نظيره المشرقي.

1 ــ ابن عبد الملك المراكشي أبو عبد الله محمد بن محمد، الذيل والتكملة لكتابيْ الموصول والصلة، تح: إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012، ج1ص400

2 ــ محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر،ط4، 1989، ص228.

3 ــ عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د:ط، 1972، ص157.

4 ــ محمد خير الحلواني، أصوت النحو العربي، ص214.

5 ــ إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، لبنان، د:ط، 1968، ص198.

6 ــ ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة ، ينظر: مدخل إلى كتاب الرد على النحاة: ص19.

7 ــ البدراوي زهران، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1981، ص41.

المبحث الثاني :النحاة المحدثيـــــن

1 ــ رأي إبراهيم مصطفى:

من الأصوات الحديثة الــتي نظرت إلى العامل النحوي نظـــــرة سلبية صوت الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو والذي أصدره عام 1937.

بعدما تعرض لحد النحو كما رسمه النحاة، حدد الأساس النحوي الذي قامت عليه نظرية العامل يقول:"أساس كل بحثهم فيه أن(الإعراب أثر يجلبه العامل)،فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة ــ إن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدر ملحوظ ــ ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتّـــــى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله. أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟ فلم يبق إذًا للنحوإلا أن يَتَتَّبَعَ هذه العوامل، يستقرئها ويبيّن مواضع عملها، وشرط هذا العمل، فذلك كل النحو"[1]. ثم ذكر شروط وأصـــــول نظرية العامل التي دونها النحاة كالحــذف والتقدير، عدم اجتماع عاملين على معمول واحد، رفضهم أن يعمل عامــلان في معمول واحد، فأوجدوا باب التنازع وما يحملــه من تعقيد وتعسف، الأصل والفرع فـــي العمل، العامل القوي والعامــل الضعيف، قضية الفصل بين العــامل ومعمــوله، قد تكون الكلمة عاملة ومعمولة، الكلمتان لا تتبادلان العمل[2]، وغيرها من أصــول العمل، وموجد هذه الشروط والأصول تأثّر النحاة بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، لأنهم أجروا أحكامهم هذه بتصورهم العوامل موجدات فاعلة مؤثرة [3].

ثم ينتقد نظرية العامل:

ــ ينتقد النحاة في مسألة الحذف والتقدير، ليدل على مدى فساد نظرية العامل وكان متأثّرا ومقلدا لابن مضاء في ذلك.

ــ يرى أن التزام النحاة بنظرية العامل وفلسفتها أدى بإضاعة الكثير من المعاني.

---

1 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص22.

2 ــ المرجع نفسه، ص22– 27.

3 ــ المرجع نفسه، ص31، 31.

ــ نظرية العامــل كانت سببا في الكثير من الخلافـــات النحوية والتي لا جدوى منها، كالاختلاف في عامل نصب المفعول به، وعامل النصب في المفعول المطلق.

وبعد رفضة طبيعة التفكير النحوي من حيث أن النــحاة "جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى،ولا أثرا في تصوير المفهوم، أوإلقاء ظــل على صورته"[1]. دعــا إلى إلغاء نظرية العامل وإعادة بناء الدرس النحوي بإيجاد البديل فحاول أن يبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى بتصرف[2]، ومنطلق فكرة إبراهيم مصطفى دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان، والبحث في ثنايا الكــلام عما تشير إليه كل علامة منها، وأن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملــة وصلتها بما معها من الكلمات، فهذه العلامات تشير إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم[3].

والسؤال المطروح: ماهي المعاني التي سيبحث عنها إبراهيم مصطفي في ثنايا الكلام؟

يقتصر إبراهيم مصطفى علامات الإعراب في حركتين فقط هما الضمة والكسرة.

ــ الضمة علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

ــ الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، نحو: (كتاب لمحمد)، و(كتاب محمد).

وأمّا الفتحة فليست علامة إعراب، ولا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّــما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة. والإعراب ليس أثرا لعامل من اللفظ، بل هو من عمل المتكلم ليدل به على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[4].

الملاحظ أن إبراهيم مصطفى متأثر بابن جني،والرضي بقوله العامل المتكلم، وبابن مضاء بثورته على العامل وحذفه من الدرس النحوي،وبرأي الزمخشري في كتابه المفصل ورأي

1 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص 34، 40.

2 ــ المرجع نفسه، ص41.

3 ــ المرجع نفسه، ص49.

4 ــ المرجع نفسه، ص50.

شارحه ابن يعيش بأن علامات الإعراب دوال على معان مع شيء من التعديل، حيث اقتصر الإعراب على الضمة والكسرة واستبعد الفتحة واعتبرها لا تدل على معنى.

* لم تسلم آراء إبراهيم مصطفى من الانتقادات ومن أهمها :

ــ التعميم غير العلمي، فإبراهيم مصطفي كان ينتقي آراء نحوية لا تُمَثِّل الاتجاه السائد ثم يعممها على الدرس النحوي عند القدماء ومن أمثلة ذلك:

ــ الانتقاء الشكلي للعامل والإعراب يقول:" أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل"[1] يوهم القارئ وكأن جميع النحاة يرون بأن تأثير العامل لفظي محصور في العلامات الإعرابية، والمستقرئ لكتب النحو يخلص إلى أن الاتجاه السائد هو أن هذه العلامات الإعرابية ماهي إلا مؤشرات على معان خفية ويقصدون بها المعاني النحوية(*)وفي ذلك يقول الزجاجي:" أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني...هذا قول جميع النحاة إلا قطربا"[2].وابن يعيش ينسب النظرة الشكلية للإعراب والعامل لبعض المتأخرين، ويري أن صفوة النحاة كانت لهم نظرة معنوية وهي الأصوب في رأيه[3].

ــ تعميمه أن العوامل موجودات فاعلة مؤثرة مستشهدا بقول الرضي:" وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية"[4]، وفي المقابل هناك نحاة كُثْر لا يقولون بذلك كابن جني فالعامل عنده العامل المتكلم، وسار على هذا الدرب الرضي الاستربـاذي[5]، أما ابن الأنباري فيرى أن العوامل:" ليست مؤثرة حسية كالإحراق

---

1 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص22.

*وهذه النتيجة خلصنا إليها بعد تدوين طائفة من تعريفات العامل الاصطلاحية قديما، وحديثا، ومناقشتها ص30–32 من بحثنا هذا.

2 ــ الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص69 ، 70.

3 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1ص197.

4 ــ الإستربـاذي رضي الدين محمد بن حسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1ص206.

5 ــ يُنْظر: المصدر نفسه، ج1ص72.

للنار والإغراق للمـــــاء، والقطـــــع للسيف، وإنـــما هي أمـــــــارات ودلالات"[1].

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل:"وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدإ ما في نفس المتكلم"[2].

ــ اعتبار الفوارق بين الفاعل والمبتدإ من صناعة النحاة المتكلفة، ويرى أن الأولى توحيد البابين، ويضرب المثال التالي: (ظهر الحق)، و(الحق ظهر)،فـــ(الحق) مسندإليه سواء قدم أو أخر.

يري الدكتورخليل عماير :"أن النحو يبحث عن المعاني الأصلية للتركيب"[3]. ولا يوافق الأستاذ إبراهيم مصطفى بالاستغناء عن المصطلحات (الفاعـــــل، ونائب الفاعل، والمبتدأ) واستبدالها بمصطلح (المسند إليه)، لأن المبتدأ عمدة في الجملة الاسمية والفاعل عمدة في الجملة الفعلية، ومعلوم أن هناك فروق دلالية بين الجملتين الفعلية والاسمية[4].

ولو عدنا لمثال الأستاذ (ظهرالحق)، و(الحق ظهر)، فهناك فارق آخـــر فالجملة الأولى بسيطة، والجملة الثانية مركبة.

أما نائب الفاعل فهو يختلف عن المبتدإ للأسباب نفسها التي تميـــز الفاعـــل عن المبتدإ، وأما نيابته عن الفاعل فلأغراض معنوية متعددة "كالـــــعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه"[5] ولـــو كان السبب صناعيا لما وجدت هذه الأغـــــراض المعنوية.

استطلع الأستاذ إبراهيم مصطفى عملية تعليم النـــــحو في المعاهد وعند الناشئة بمصر فتبين له الفشل الذريع في التحصيل، فقام بعملية التقويم فبدأ بالفحص والتشخيص فتوصل إلى أن العامل هو الورم الذي يجب اقتلاعه من الدرس النحوي من الجـــــذور لأنه سبب الفساد، وكان لزاما عليه أن يأتي بالبديل (العلاج) وكانت له محاولة، إلا أن بديله لم يكتب

1 ــ ابن الأنباري أبو البركات، الأنصاف في مسائل الخلاف، ج1ص57، المسألة:5.

2 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1ص223.

3 ــ خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي(بين مؤيّديه ومعارضيه و دوره في التحليل النحوي)، ص76.

4 ــ المرجع نفسه، ص76.

5 ــ الأشموني، شرح الأ شموني على ألفية ابن مالك، ج2ص208.

لـــه الذيوع ولم يستطع أن يزحزح العامل من مكانته الأساسية فـــي الدرس النحوي، لأن التشخيص الذي قام به لم يجانبه الصّواب فيه، فكان من الأولى أن يشخص تعليمية النحو بأبعادها. لأن الخلل يكمن في المناهج، والطرائق، والوسائل، والكفاءات العمودية والعرضية، وتكوين المعلِّم، وانتقاء المادّة، وموقع المتعلّم في هذه العملية.

وقد تساءل الدكتور خليل عمايرة عن التجديد في محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفي فـــي كتابه (إحياء النحو) فالآراء التي أدلى بها كالقول بأن العامل هو المتكلم، ومحاولته هدم نظرية العامل، ودراسة، وفكرة أن علامات الإعراب دوال على معـــان، هي آراء لنحاة قدماء، أما محاولته جمع الأبواب النحوي المشتركة فـــي حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو المسند إليه، وإن تناوله أصحاب علم المعاني، فيـــه تجديد ولكن بإنكار الفروق بين أحكام هذه الأبواب عكر عليه بما حاول[1].

2 ــ رأي إبراهيم أنيس:

وذلك من خلال كتابه "من أسرار للغة" وأهم الآراء الواردة في هذا الكتاب:

1ــ إنكار دلالة العلامات الإعرابية:

نفي إبراهيم أنيس نفيا قاطعا أن تكون للحركات الإعرابية دلالة على المعاني،فالحركات الإعرابية لا تعدوا أن تكون رموزا ــ في رأيه ــ لتسهيل النطق حيث قال:" لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[2].

وليقوي رأيه قدّم الأدلّة التالية:

أ ــ آراء لعلماء ثقات:

ذكر جملة من آراء النحاة نذكر منها:

ــ قول سيبويه : "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى المتكلم به".

1 ــ خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي(بين مؤيّديه ومعارضيه و دوره في التحليل النحوي)، ص75، 76.

2 ــ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978، ص237.

ــ ما ذهب إليه أبي علي الفــارسي في جــواز حــذف الحركات الإعرابية في بعض المواضع دون أن يرى في ذلك مسَاسًا بالمعنى.

قول أبي عمرو الداني: والإسكـــــان أصحّ في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختار وآخذ به.

ب ــ النظام الداخلي للغة:

ــ المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية يحّددها:

ــ نظام الجملة العربية.

ــ الموضع الخاص لكلّ المعاني النحوية في الجملة.

ج ــ السياق الخارجي (المقام):

ــ ما يحيط الكلام من ظروف وملابسات.

د ــ الاستعمال:

قراءة خبر في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أيّ نوع من الاتصال، سيدلّ ذلك على عدم وجود علاقة بين الإعراب والمعنى؛ لأنه سيفهم معناه تمام الفهـــم مهما تعمدنا الخلط في الإعراب[1].

2 ــ إلغاء العلامات الإعرابية الفرعية(الحروف):

سلك إبراهيم أنيس المنهج التاريخي لإلغاء الإعراب بالحروف وتناول في دراسته لنقض هذه العلامات الفرعية :(المثني، جمع المذكر السالم، الأفعال الخمسة، الأسماء الخمسة)[2]. وتوّج دراسته بنتيجة جاء فيها :وهكذا نرى أن ما سمــاه النحاة إعرابا بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلــة، ولا يكاد يعدو ــ كما رأينا في عرضنا الســريع ــ أنــه كان لبعض الكلمــات المعيّنة، أكثر من وصورة في اللهجــات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كلّ الحالات والمواضع.

لــم يكن الإعراب عند إبراهيم أنيس سوي قصـــّة نسجها خيوطها النحاة، والعلامات

1 ــ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص237–242.

2 ــ المرجع نفسه: 270–274.

الإعرابية ــ في رأيه ــ لا تدلّ على معاني، ودعوته هذه كان هدفها القضاء على نظرية العامل من أساسها، وتهديم البناء النحوي القديم.

3 ــ فكرة إبراهيم أنيس:

استثمر إبراهيم أنيس دعوة المستنير قطرب(*) فحاول إثباتها والتوسّع فيها من خلال كتابه (من أسرار اللغة) وهذه خلاصة رأيه:

الأصل في جميع كلمات اللغة ألا تتحرّك أواخرها إلا حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك ويسيطر على النظام المقطعي أمران:

أ ــ وجوب تحريك الساكن بأي حركة حيث يقع في وصل الكلام بعد حرف مدّ.

ب ــ لا يصح توالي حرفين في وسط الكلام.

الكلمات المبنية حركة آخرها تدخل في بنيتها، أما الكلمات المعربة تخضع في تحريك أواخرها إلى نظام توالى المقاطع، ونظام توالى الحروف، ويعين الحركة أحد الأمرين:

ــ طبيعة الصوت، كحروف الحلق التى تؤثر الفتح، واللام والعين والنون التي يغلب تحرّكها في أواخر الكلمات بالفتح ما لم يغلب عامل الانسجام بين الحركات فيغير هذه الحركات.

ــ انسجام الحركة مع ما يكفيها من حركات أخري[1].

لمّا رأى إبراهيم أنيس تعارضا بين ما دعا إليه وأكثر العلامات الفرعية (الحروف) لجأ إلى المنهج التاريخي كمخرج حتى يزيل التعارض، فقال بأن الصيغة الأصلية في المثني (إلحاق المفرد الياء الساكنة والنون) كانت هي الشائعة في اللغة السامية الأولى، ثم أصابها تطوّر صوتيّ فأدى إلى (إلحاق المفرد الألف والنون)[2].

ويرى في موضع آخر أنه بعد التطور الصوتي الذي مسّ المثني التزمت بعض القبائل العربية بهذه الصورة في كل المواضع، ولمّا همّ النحاة في وضع القواعد وجدوا الصيغتين

---

*ــ ينظر: ص 3–36 من بحثنا.

1 ــ بن علام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص303.

2 ــ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص270.

موزّعتين بين القبائل، خصّوا بالألف لحالة الرفـــع، والصيغة الأخــرى لحالتي النصب والجرّ[1].

ويخلص بأن الإعراب من نسيج خيال النحاة، والعلامات الإعرابية ليســـت دوالا على معان. وحقيقة الأمر أن فـــي دعوته ضربا لنظرية العامـــل التي قوامها أن العــلامات الإعرابية دوال على معان اقتضتها العوامل.

جلّ التعريفات التي عرّف بها الإعراب تنص بأن الإعراب أثر يجلبه العامل ظاهرا أو مقدّرا، يتوقّف الشّكليون عند هذا الحد ــ وهذا الرأي ينقصه العمق الفكري ــ ويضيف أصحاب النظرة المعنوية أن هذا الأثر(العلامة الإعرابية) يدلّ عــلى معنى خاص(المعني النحوي) كالفاعلية والمفعولية....، فالإعراب هو من نتاج العامل.

من تعريف الإعراب نستنتج مايلي:

العامل يعمل في المعمول فيحدث فيه أثرا (العلامة الإعرابية) وهذه الأخيرة هي أمــارة دالة على معنى خفي (المعني النحوي الخاص كالفاعلية والمفعولية...).

هذه هي سيرورة نظرية العامل، وإنكار دلالة العلامة الإعرابية على المعنى النحوي فيه هدم لهذه النظرية، لأن العلامة الإعرابية هي في الأصل قرينة تنوب عن قرائن أخري في الذكر، وتتضافر معها لإبراز المعني النحوي.

إن إجماع العلماء قديما وحديثا يعارض ما ذهب إليه إبراهيم أنيس، فالنظــام الإعرابي الذي يتجلّى في نظرية العامل يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة في اللغة العربية، أمّــا اللغات الأخري غير المعربة فتجعل بناء الجملة ونظامها قائمـــا مقام الإعراب ــ وهذا ماتأثّر به إبراهيم أنيس ــ فالرتب محفوظة إلا ما ندر في لغة الشعر، أمــا العربية فنظامها مرن، والنظام الإعرابي الذي يتجلّى في نظرية العامل هـــو الذي يدل الســامع على الفاعل، والمفعول، والتمييز[2]،

لو نأخذ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ {فاطر:28}في هذه الآية تقدّم

1 ــ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص271.

2 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص134.

المفعول به على الفاعل، ولو كان نظام الجملة هو الذي يحمـــل المعاني النحوية الخاصّة لوجب أن يكون الله هو الفاعل، ولكنّ نصب اسم الجـــــلالة (الله)، ورفع (العلماء) أعطي المعني المراد. فالفعل (يخشى) عمل النصـــب في اسم الجلالة (الله) والفتحة أمارة ودلالة على المفعولية، كما عمل الرفع في (العلماء) والضمة أمارة ودلالة علي الفاعلية.

فالإعراب الذي يتجلى في نظرية العامل وسيلة تعبيرية لا يمكن الاستغناء عنـــه في اللغة العربية إلا إذا غيّرت نظامها.

تأثّر إبراهيم أنيس بالدراسات الغربية ومناهجها فأراد إسقـــاط المنهج التاريخي ونظام الجملة عندهم على اللغة العربية، مستثمرا آراء المستنير قطـــر فلم يكتب لفكرته الذيوع لأنها بعيدة كل البعد ونظام اللغة العربية. ويقول أحد الباحثين في الردّ على إبراهيم أنيس وأمثاله:" هؤلاء الباحثين اشتطّوا في التطرف وردّة الفعل فذهبوا إلى أن الإعراب لم يكن أصيلا في اللغة العربية ... وأن القرآن نفسه نزل بلغة مكة غير المعربة، ولكـــنّ النحاة هم الذين قوموا لغته على الظواهـــر الإعرابية...ومثل هذه الآراء يدل على جهل تـــــامّ بطبيعة العمل اللغوي الذي نهض بأعبائه نحاة العربية في القرون الأولى"[1].

3 ــ تمام حسان ونظرية تضافر القرائن:

ورد نقد الدكتور تمام حسّـــــان لنظرية العامل مع محاولة لإعطاء بديل عنها ضمن كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) والذي أراد فيه تقويم الدراسات العربية من حيث صلاحيتها للكشف عن المعنى، والحاجة المنهجية دعته إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية:

أولا: المعنى الوظيفي ويشمل النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي.

ثانيا: المعنى المعجمي.

ثالثا: المعنى الاجتماعي (المقام).

والمعنيان: الوظيفي والمعجمي لا يساويان أكثر من المعنى اللفظي للسياق(المقال)، ويظل معنى المقال في حاجة إلى المعنى المقامي، ليتكشف المعنى الدلالي وهو المقصود[2].

1 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص129،130.

2 ــ تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 2009، ص41.

وسنقدم في مايلي تصوره للنظام النحوي لأنه يمكننا من فهم نقده لنظرية العامل النحوي:

النظام النحوي للغة العربي عند تمام حسان ينبني على خمسة أسس وهي:

1 ــ طائفة مــن المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي... والمــدح والذم الخ.

2 ــ طائفة من المعاني النحوية الخاصــة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية الخ.

3 ــ مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعــاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عنــد تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقـــة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

4 ــ ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبيرعن معاني الأبواب الخاصة، فالنحو لا يستمد مبانيه إلا من الصرف والصوتيات.

5 ــ القيم الخلافية أو المقابلات كالخبر مقابــل الإنشاء...أو اللازم مقابل المتعدي وهلم جرا[1].

يعتبر تمام حســان المعاني النحوية وظائف للمباني التي يتكوّن منهـــا المبني الأكبر للسياق، وأن هذه المباني المتعددة هي مفـــاهيم صرفية لا نحوية، وهذه المعاني والمباني جزء من اللسان، بينما تكون العلامات المنطوقة أو المكتوبة جزءا من الكلام.

ويرى تمام حسان أن النظام النحوي فــي العربية الفصحى يدور حول فــكرة (التعليق) ويتعبره الفكرة المركزية في النحو العربي[2] ويشير إلى أنه أخذ مصطلح التعليق مــن عبد القاهر الجرجاني فيقول:" وأمّــا أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلــم يكن النظم ولا البناء ولا التركيب، وإنما كان (التعليق). وقصد به فــي زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بــواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[3]، ويعتبر تمام حســان

1 ــ تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178.

2 ــ المرجع نفسه، ص 189.

3 ــ المرجع نفسه، ص 188.

أن فهم التعليق على وجهه كاف للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، وقد صرح من قبل في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) رفضه العامل الذي قال به النحاة حيث رأى أنه لا عامل في النحو، فالفاعل مرفوع لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع[1]، فتفسيره لتغير العلامات الإعرابية لايتعدى العرف الذي يربط بينها وبين المعنى النحوي.

وبهذا يكون تمام حسان من الداعيين إلى إلغاء نظرية العامل من الدرس النحوي، وحاول إعطاء البديل لإدراك المعاني الوظيفية النحوية وفق مبدإ تضافر القرائن (القرائن اللفظية، والقرائن المعنوية).

ـ القرائن المعنوية:

وهي أربع قرائن معنوية كبرى تشتمل كل منها على قرائن فرعية:

قرينة الإسناد: هي العلاقة الرابطة بين طرفي الجملة الاسمية، أو بين طرفي الجملة الفعلية.

قرينة التخصيص: كل ما تفرع عن قرينة التخصيص من قرائن هي قيود على علاقة الإسناد، وتندرج تحتها المفعولات الخمسة، والحال والمستثنى والتمييز[2].

قرينة النسبة: والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها، ومعنى النسبة غير معني التخصيص، لأن معنى النسبة تضييق ومعنى النسبة إلحاق[3]

وتتفرع قرينة النسبة إلى: قرينة الإضافة، وقرائن معاني حروف الجر.

قرينة التبعية: "وتندرج تحتها أربع قرائن هي النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال"[4].

ـ القرائن اللفظية:

العلامة الإعرابية: والعلامة الإعرابية استمدها النظام النحوي من النظام الصوتي،

1 ـ تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000، ص57.

2 ـ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص94، 95.

3 ـ المرجع نفسه، ص201.

4 ـ المرجع نفسه، ص203.

وكانت أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة حيث اُعْتُمِدت في تعيين المعـــاني النحوية، وبنيت نظرية العامل على أساسها[1]. لا يميز تمام حسان قرينة العلامة الإعرابية فالقرائن سواء، ويستبعد أن تحدد قرينة واحدة المعنى النحوي، فهو يتحدد من تضافر عدة قرائن، وهذا دليله بأن العامل النحوي لم يكن أكثر من مبالغة.

قرينة الرتبـــة: وقد تكون محفوظة إذا كان الموقـــع ثابتا ومن الرتب المحفوظـــة أن لا يتقدم الموصول على الصلـــة، والموصوف على الصفة، حرف الجـــــر على المجرور، وحرف العطف على المعطـــوف والتمييز عن الفعل... أو غير محفوظـــة إذا كان موقع الكلمـــة عرضة للتغيير، ومن الرتب غيرالمحفوظة رتبة المبتدإ والخبر، والمفعول بـــه والفعل، ورتبة الحال والفعل المتصرف...

قرينة مبنى الصيغة: الصيغ الصرفية التي تمـــــيز بين الأفعال والأسماء والصفات، فللأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغها[2].

قرينة المطابقة: المطابقة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هـــــي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وبها كذلك تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب.

وتكون المطابقة فيما يأتي:

ــ العلامـــــة الإعرابية.

ــ الشخص(التكلم والخطاب والغيبة).

ــ العدد(الإفراد التثنية والجمع).

ــ النوع(التذكير والتأنيث).

ــ التعيين(التعريف والتنكير).

قرينة الربـــــط: قرينة لفظية دالة على اتصال أحد المترابطين بالآخر ومن أشهر وسائل الربط الضمير العائد ويكون بالحرف أو إعادة اللفظ أو إعـــادة المعنى أو باسم الإشارة أو

1 ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

2 ــ المرجع نفسه، ص210.

(ال) العهد أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر[1].

ــ قرينة التضـــــام: وقصد به التلازم الحاصل بنين عنصرين تحليليــين نحويين ويسمي هذا النوع من التضام(التلازم)وإذا تنافى معه سماه (التنافي)،والاستلزام قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر،أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير، وبسبب الاستتار أو الحذف[2]. كان تمام حسان كغيره مــن المحدثين المولعين بالمنــهج الوصفي يهدف إلى تخليص النحو من التقدير وهذه القرينة أدت به إلى قبول التقدير.

ــ قرينة الأداة: ويعتبرها من القرائن الهامة في الاستعمال العربي، ويقسمها إلـــى قسمين: الأدوات الداخلة على الجمـــــل كـــالنواسخ وأدوات النفي والتوكيد والاستفهام والنهي... الأدوات الداخلة على المفردات كحروف الجــر والعطــف والاستثنـــاء والمعية والتنفيس والتحقيق والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا...

ــ النغمة(التنغيم): وقصد بها الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق[3] أي ارتفاع الصوت، وانخفاضه أثناء الكـــلام وله وظيفة نحوية تتمثل في تحــديد الإثبات والنفي في الجملة في حالة غياب أداة الاستفهام[4].

تضافر القرائن وخرافة العامل:

اعتبر تمام حسان نظرية العامل خرافة من نسيج خيال النحاة، كما أنها قاصرة عن تحديد المعاني النحوية لأنها تعني بتفسير اختلاف العلامــات الإعرابية والعلامة الإعرابية قرينة لفظية واحدة لاتسعف وحدها في تفسير المعاني النحوية، وقد استدل بحجتين:

ــ قارن بين المعربات التي تظهر عليها الحــركة ونظيرتها التي لا تظهر عليها الحركة (الإعراب بالحذف، والإعـــراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، والمحـــل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل)، فوجـــد هذه الأخيرة أكثر من مجمــوع الأولى.

---

1 ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

2 ــ المرجع نفسه، ص217.

3 ــ المرجع نفسه، ص266.

4 ــ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د:ط، 1990، ص164.

ــ حتى لو افترضنا أن جميع المعربات تظهر عليها الحركة، فإننا لا نــأمن الوقوع في اللبس لأن الحركة الإعرابية تدل على أكثر من باب واحد[1].

وكان البديل الناجع في رأيه الذي يغني عن نظرية العامل فكرة تضافر القرائن، فهــي السبيل للكشف عن المعاني النحوية وأمــن اللبس، فالقرائن اللفظية والمعنوية ــ هما مناط التعليق ــ تتضافر بحسب طبيعة التركيب وتكوينه، ومن الممكن سقوط قرينة عند إغناء غيرها عنها، يري تمام حسان أن النحاة أخطــأوا لما اتكلوا على قرينــة لفظية واحدة (العلامة الإعرابية)، واعتبروها كبــرى الدوال في تحــديد المعنى النحوي وبنوا عليها نحوهم واطلقوا على تحليل النص تحليلا إعرابيا اسم (الإعراب) والذي يفسر أواخر الكلم بحسب العوامل.

ففكرة تضافر القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن لفظيها ومعنويها ولا تعطي للعلامة الإعرابية أكثر ممــا تعطيه لأية قرينة أخري من الاهتمام، فمجموع هذه القرائن تعمل من أجل هدف مشترك وهو الكشف عن المعنى الوظيفي النحوي، ولا يشترط تمــام حسان وجود جميع القرائن فقد تفي بعضها بالمطلوب شريطة أن يؤمن اللبس[2].

ولِتَنْجلي فكرة تضافر القرائن ضرب مثالا تطبيقيا للكشف عن المعنى الوظيفي النحوي:

قرأ زيــدٌ قصة

لإعراب (زيــد) اتبع الخطوات التالية:

1 ــ أنه ينتمي إلى مبنى الاسم	(قرينة الصيغة)
2 ــ أنه مرفوع	(قرينة العلامــة الإعرابية)
3 ــ العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة إسناد	(قرينة التعليق)
4 ــ ينتمي إلى رتبة التأخر	(قرينة الرتبة)
5 ــ تأخره عن الفعل رتبة محفوظة	(قرينة الرتبة)
6 ــ الفعل معه مبني للمعلوم	(قرينة الصيغة)

1 ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص231، 232.

2 ــ المرجع نفسه، ص232.

بتضافر هذه القرائن يتكشف لنا أن (زيد) هو فاعل[1].

* والسؤال المطروح: هل فعلا أغفل نحاتنا هذه القرائن واعتقدوا أن العلامة الإعرابية هي الدالة بمفردها عن المعاني النحوية؟

لنأخذ الفاعل كمثال: هل العلامة الإعرابية هي الدالة بمفردها على الفاعلية؟

ــ لو كانت كذلك لأعربنا كل المرفوعات (فاعلا)، فالنحاة اعتبروا العلامة الإعرابيـــــة مؤشرا على الفاعلية.

ــ الفاعل لا يُدْرك إلا من خـــلال مكتسبات قبلية، والمتمثلة في تعريف الفاعل وأحكامه.

لنأخذ تعريف ابن عَقيل للفاعل وهذا التعريف عليه جمهورة النحاة مع تغيّر في الصياغة: "الفاعل فهو الاسم المسند إليه فِعْلٌ علي طريقة فَعَلَ، أوشِبْهه، وحكمه الرّفع"[2].

لإعراب(زيد) والكشف على المعنى الوظيفي النحوي في (قَرَأَ زيدٌ قِصَّةً) نُطَبِّقُ تعريف ابن عَقيل للفاعل مع إدراج مصطلحات تمام حسان:

ابن عَقيل	تمام حسان	تضافر القرائن
هو اسم	أنه ينتمي إلى مبنى الاسم	قرينة الصيغة
المسند إليه فِعْلٌ	العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة إسناد	قرينة التعليق
المسند إليه فِعْلٌ	ينتمي إلى رتبة التأخر	قرينة الرتبة
المسند إليه فِعْلٌ	تأخره عن الفعل رتبة محفوظة	قرينة الرتبة
علي طريقة فَعَلَ	الفعل معه مبني للمعلوم	قرينة الصيغة
وحكمه الرفْع	أنه مرفوع	قرينة العلامـــــة الإعرابية

نخلص أن النحاة في جميع الأعصر كانوا يَعُون هذه الفرائن وتضافرها، ولم يعتقدوا أن العلامة الإعرابية دالة بمفردها علي المعاني النحوية ولكن جعلوها المؤشر الأول على هذه المعاني.

1 ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص181.

2 ــ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2ص59.

وقس ذلك على جميع الأبواب النحوية، ومرجعيـــة كل ذلك كتب النحو والتي تحمل بين دفتيها جهود أسلافنا العلماء.

ــ لو كانت العلامة الإعرابية دالة بمفردها على المعاني النحوية لما أعرب لفظ الجــلالة (الله) في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾{النســاء:79} فاعلا، وبالتالي فإن الكشف عن المعاني النحوية عملية ذهنية منظمة تستوجب معارف نحوية مسبقة، والعلامة الإعرابية ماهي إلا مؤشر على هذه المعاني.

المعارف المسبقة هي التي سماها تمــام حسان القرائن النحوية، وهــي مبثوثة في كتب النحـــو، والجديد أنه قام بتنظيمها وتصنيفها.

ــ وفي إعراب الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصـــة والمبنيات دليل آخر على أن النحاة القدماء لم يعتقدوا أن العلامات الإعرابية بمفردها دالة عن المعاني النحوية.

ــ إن بديل تمام حسان أشق على المبتدئ من العامل نفسه إذ يصعب التعبير عن العمليات الذهنية بمتوالية لسانية، عند المبتدئين والناشئة لــذا تجده يتوصل إلى المعني النحوي دون أن يقدم شرحــا وافيا لعملية تضافر القرائن النحوية.

ــ إن اكتفاء النحاة بذكر القرينــة الإعرابية كعلامة عــن المعنى الوظيفي النحوي نيابة عن القرائــن النحوية المتضافر بمعيتها، يحقق مبدأ الاقتصـــاد اللغوي وهــو من أبرز الدراسات اللسانية الحديثة.

ــ الفاعل عند تمام حسان مرفوع، لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون سبب منطقي، وكان من الممكن أن يأتي الفاعل منــصوبا والفاعل مرفوعا لو أن العرف جرى على ذلك."وهذا ماتنكره كل الروايات التي وردت عـــن الأعراب في نطقهم بالحركات وفق المعاني، واستشعارهم اللحن في كلام العجم أومن خالطهم"[1].

ويتضح لنا ذلك فيما روي أن ابنة أبـــي الأسود الدؤلي في ليلة كثيرة النجوم قـــالت لأبيها: (ما أحسنُ السماءِ). بضم النون وكسر الهمــزة، فقال: نـــجومها حيث ظن أنها

1 ــ بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها(دراسة مصفية تحليلية)، مخطوط رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص90.

تستفهم لأن الضبط يشير إلى الاستفهام. فتحيرت وظـــــهر لها خطؤها فــعلم أبو الأسود الدؤلي أنها أرادت التعجب، فقال:" قولي يابنية (ما أحسنَ السماءَ). بفتح النون والهمزة [1].

فالإعراب وسيلة تعبيريـــة يحمل أكبر عبء فـــي أداء المعاني الدقيقة في اللغـــــة العربية ونظرية العامل النحوي نجمت من هذه الظاهرة لأنها تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية والمعنوية بين كلمات التركيب.

* إن فكرة تضافر القرائن والتي أرادها تمام حسان أن تكون بديلا شرعيا عـــــن العامل، تعتبر من أهم المحاولات في الدرس النحوي المعاصر والتي أراد منها إعادة التوازن بين كفتي المعني والشكل بعدما مالت كفة الشكل ردحا من الزمن، ما يكتب له أنه أعاد ترتيب القرائن النحوية المبثوثة فـــي كتب النحو، وساهم في تخليـــــص النحومن شوائب التكلف وسوء التمحل، لكن مع هذا لم يتزحزح العامل وبقـــي أشمل تفسير لظواهر اللغة العربية.

4 ــ رأي خليل أحمد عمايرة :

بعد أن جمع النحاة الأوائل الشواهد ووضعوا القواعد، علّلـــوا للكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقـــواعد يقيسون ما كـــــان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مبرّر لكل كيفية تكون عليها الكلمـــــة فكانت نظرية العامل وكـــان القول بالأدوات المختصّة وغير المختصّة، والعامل القوي، والعامل الضعيف وعمل كلّ منهـــا، وكان القول بالتأويل فيما يعجز العامل في إعطاء المبرّر المقنع له[2].رغم اتفاق البصريين والكوفيين في الخطوات السابقة إلاّ أنّهم يختلفون في تطبيق نظرية العامـــــل فالبصريون أكثر تشدّدا في قوانينها، مما دعاهم إلى التأويـــــل والتقدير ولَـــيّ عنق النصوص لتطّرد قواعدهم،أما الكوفيون فكانوا فيفعّلون السماع أكثر من البصريين، وهم أميل إلى الوصف، فكانوا يصفون الظواهر اللغوية كما هي، فجاءت قواعدهم مرنة تعتمد على ظاهر الشاهد، وهذا الاختلاف في تطبيق نظرية العامل نجـــــم عنه الخلاف النحويّ بين المذهبين التي

1 ــ محمد الشاطرأحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، د:ط، 1983، ص16، 17.

2 ــ خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي (بين مؤيّديه ومعارضيه و دوره في التحليل النحوي)، ص26،27.

شغلتهم وشغلت النحاة بعدهم[1]، وخليل أحمد عمايرة من الباحثين الذين كان لهم رأي في هذه النظرية.

ــ يري خليل أحمد عمايرة أن الحركة موجودة في اللغة العربية، ومـــا كان عمل النحاة إلاّ محاولات لتبرير هذه الحركة، وهم مخطئون في تبريرهم، فقال:"وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين أخـــذوا يبحثون في الظواهـــر اللغوية المتماثلة ويجمعون ماتماثل في الحركة بسبب علّة معيّنة ليضعوها في قسم نحويّ كبير:المرفوعات والمنصوبات والمجرورات"[2].

ــ ويقول:"أن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محقّقا لِما في نفس المتكلّم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه"[3]. ويقول في موضع آخر: " الحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فونيمات أصيلة فيها، ينطق بها العربي ليفي معنى معيّنا ثمّ يغيّرها ليفيد الفونيم الجديد معنى جديد"[4] .

لنضرب المثال الآتي لتوضيح فحوي فكرته:

إذا قال المتكلم: الأسدُ بضمّة على الدال ⟵ أراد نقل الخبر للسامع.

وإذا قـــــال: الأسدَ بفتحة على الدال ⟵ يتغير المعنى إلى التحذير.

فالمعني تغيّر من الإخبار وحركته الرفع(الأصل الافتراضي) إلى معنى التحذير وحركته النصب، (المعني المحوّل) في ذهن المتكلّم يريد أن يفصح عنه.

فتغيّر الحركة نتيجة تغير المعنى، وليست نتيجة لأثر العامل .

وهناك تغير في الحركة من نوع آخر عند خليل أحمد عمايرة وهو التغيّر بسبب اقتضاء لعنصر تحويلي جديد هو عنصر الزّيادة.

---

1 ــ خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي (بين مؤيّديه ومعارضيه و دوره في التحليل النحوي)، ص27.

2 ــ خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط1، 1984، ص 157.

3 ــ المرجع نفسه، ص158.

4 ــ المرجع نفسه، ص155.

يقول في ذلك الدكتور: هناك عناصر تدخل على الجملة التوليدية الفعلية وأخرى تدخل على الجملة التوليدية الاسمية، فتؤدّي معنى جديدا يضاف إليها فتتحوّل الجملة إلى تحويلية اسمية أو فعلية، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدإ أو الخبر أو في الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى وإنّما هي حركة اقتضاء[1].

لنأخذ الجملة الاسمية: عليٌّ مجتهـــــدٌ جملة توليدية

فالمبتدإ (عليّ) والخبر (مجتهدٌ) مرفوعان على الأصل في القياس اللغوي وعلامة الرفع هي الضمة.

يكون تحليل الجملة التوليدية كمايلي

علـــيٌّ: مبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة...أو مسند إليه مرفوع وعلامة رفعه...

مجتهدٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة...أو مسند مرفوع...

فعند دخول عنصر جديد (النواسخ بمصطلح النحاة) تتحوّل الجملة الاسمية إلى تحويلية فيتحوّل معناها:

كان عليٌ مجتهدًا بدخول كان يبقى المبتدإ مرفوعا، وينتصب الخبر ويتحول معنى الجملة إلى الماضي، ويكون تحليلها كالآتي:

كان: عنصر زمن ماضي.

عليّ: يبقى على أصله

مجتهدا: خبر أخذ الفتحة اقتضاء لـــ(كان) قياسا على ماجاء عن كلام العرب.

وإذا كان العنصر الجديد (إن) فيكون التحليل:

إنّ : عنصر توكيد.

عليّا :مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لـــ(إنّ).

مجتهد: يبقى على أصله.

والجملة اسمية تحويلية تحولت في معناها إلى التوكيد.

1 ــ خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق)، ص101.

ويخلص عماير إلى أن الحركة ليست بأثر للعامل، بل هي حركة اقتضاء للعنصر الجديد الذي جاء زيادة على الجملة التوليدية.

كان هذا بديل خليل أحمد عمايــرة عن نظرية العامل، التــي توهمها النحاة وعلّلوا بها الحركات الإعرابية وانجرّ عنها العديد من المشاكل على رأسها الخلاف بين النحاة.

مما سبق فالدكتور فسّر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم كالآتي:

1 ــ الحركات الإعرابية هي فونيمات وليست بأثر العمل.

وهذا يقتضي أنها جزء لا يتجزّأ من الكلمة، وهذا لا يصحّ لأن الفـــونيم يظهر على المستوى الإفرادي، ولــه علاقة بالمعنى المعجمي ويمكن تحديده عن طريق التقابل بين الثنائيات الصغرى، فالثنائية (سال، قال) يتضح بأن السين والقاف فونيــمان لأن المعنى المعجمي اختلف بين في الكلمتين باختلافهما، أمّــا العلامة الإعرابية فتظــهر وتتعيّن في مستوى الجملة لتدلّ على معنى نحوي عند تأليف هذه الجملة، ويؤتى بها للفرق بين المعاني النحوية، ولهذا عدّها بعضهم من المورفيمات[1].

وقوله أن الحركة الإعراب تتغيَّر بتغيُّر المعني المراد الإفصاح عنه، فنقول أن المعاني النفسية تحتاج إلى كلام للإبانة والإفصاح عنها والكلام يضبطه تركيب، ويخضع هـــذا التركيب في علاقاته الشكلية والمعنوية إلى لنظام لغويّ صارم، فحيــن يتركّب الكلام في جمل تنشأ بين كلمة وأخرى علاقــات نحويّة تأثّر على شكل الكلمة، وليست هذه العلاقات سوي العوامل التّي تحدّث عنها العلماء العرب، إن النحاة كانوا أكثر دقّة من الدكـــتور خليل عمايرة وهم يفسرون تغيّر الحركات الإعرابية، فهو قفز من المعاني النفسية مباشرة إلى تغيّر الحركات الإعرابية، وأهمـــل بذلك النظام الداخلي للعلاقات (الوصف النحوي) والذي بنى عليه عبد القاهر الجرجاني نظرية النظــم، والذي قصد به تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض[2]. وقال في موضع آخر بأن:" النظم هو توخي معاني

1 ــ بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو ص307،308.

2 ــ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004،ص:55.

النحو"[1]، وهذا التوخّي والاختيار بنيته التحتية نظرية العامل، فنظرية النّظم عند عبد القاهر لا تتمّ إلا وفق المعاني النحوية، فالمعاني النحوية مكون أساسيّ في نظرية النظم وهي من نواتج العوامل النحوية ويقصد بهذه المعاني معاني البنية الشكلية للغة والتي على أساسها يشكّل المتكلّم جملة البنى الشكلية التي تحدّد المعني النحوي، وهذه المعاني التي كانت موضوع درس النحاة، وهي غير المعاني المعجمية.

2 ــ الحركات الإعرابية ليست بأثر للعامل بل هي حركة اقتضاء لعنصر جديد جاء زيادة على الجملة التوليدية.

ونُنَوِّه أن مصطلح الاقتضاء هو موروث مصطلحي من ابتداع نحاتنا القدماء، فقد ذكر العكبري "أن علّة العمل هو الاقتضاء"[2]، وفي خضمّ حديثه عن العامل في الخبر يجعل الاقتضاء هو نفسه العامل[3]، وجاء في شرح الكافية أن الفعل المتعدّي يقتضي الفاعل والمفعول وهو العامل فيهما[4]. وعندما تحدّث الزمخشري عن الإضافة ذكر أنها "هي المقتضية للجر كما أنّ الفاعل والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب"[5]، فالاقتضاء مرحلة وسيطة من مراحل فكرة العامل، والمستخلص أن الاقتضاء سواء كان العامل أو جزءا من فكرة العامل، فإنّه لا يخرج من دائرة نظرية العامل في الموروث النحوي.

وعلى هذا فنقول أن فكرة خليل عمايرة مردودة في اعتبار الحركات الإعرابية فونيمات، أما تفسيره للعلامات الإعرابية بالاقتضاء فهذا الرأي لا يخرج من فلك نظرية العامل، ونظرية العامل الخالصة أدق منها مصطلحا، وسندلّل بهذه المقارنة بين ما أسماه الاقتضاء ونظريه العامل.

---

1 ــ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص55.

2 ــ العكبري أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصرين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سالم العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص230.

3 ــ المصدر نفسه، ص232.

4 ــ الرضي الإستربادي، شرح الرضي على الكافية، ج1ص235.

5 ــ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2ص123.

لنأخذ المثال الآتي:

ـ يفْهَـــمُ عليٌّ الـــدرسَ ←——————— لمْ يفهــمْ عليٌّ الدّرسَ

الاقتضاء عند خليل عمايرة	نظرية العامل عند النحاة
قبل دخول(لـــم): جملة توليدية فعلية	قبل دخول(لـــم): جملة فعلية مثبتة
بعد دخول (لـــم): جملة تحويلية فعلية	جملة منفية
لم :عنصر نفي وتحويل حول المضارع إلى ماض منفيّ	لم: حرف نفي، وجزم، وقلب إلى الزمن الماضي.
يدرس: فعل مضارع منفيّ محوّل إلى معنى الماضي أخذ السكون اقتضاء لـــ(لم)	يدرس:فعل مضارع بـــ(لم) مجزوم وعلامة جزمه السكون...

ـ النحاة استعملوا ثنائية (الثبات، والنفي) للتمييز بين الأسلوبين، أليس هذا مبدأ (التقابل والإختلاف) الذي يعتبر من أهم ما جاء به الدرس الحديث.

ـ كما نعلم أن جمهور النحاة قسموا الكلم إلى: اسم، وفعل، وحرف. وموقع (لـــم) مع الحروف أي حرف نفي، أما مصطلح (عنصر) الذي قال به خليل عمايرة فأين موقعه من أقسام الكلم؟

ـ ما الفرق بين: أخذ السكون اقتضاء لـــ(لم)، ومجزوم بـــ(لم) وعلامة جزمه السكون؟ فكرة الاقتضاء في هذه النقطة هي نفسها ما أقرّت به نظرية العامل.

هذه أهم المحاولات التي انتقدت نظرية العامل لأن هذه الأخيرة خلفت مشاكل كثيرة، من أبرزها كثرة الجدل والتوغّل في التأويـــــل، مما أدّى إلى الخلاف الذي مس معظم الأبواب النحوية، ويكتب لها أنها حاولت إعطاء البديل، لكنها لـــم تستطع أن تزحزح نظرية العامل من موقعا في الدرس النحوي وبقيت لصيقة به، بل مدمجة فـــــي معظم مسائله ومباحثه.

ـ نحن بدورنا نثني على هذه المحاولات الرائدة والتى لا ننعتها بالفاشلة، بل ندخلها في باب الاجتهاد، لأن العلم يكفل لهم ذلك ولهم كل التقدير على ما قدموه.

4 ــ الثناء على نظرية العامل:

لقد أثنى كثير من المحدثين على هذه النظرية واعتبروها العمود الفقري للنحو ولا تقوم للنحو قائمة إلا بها لأن معظم مسائله تقوم عليها، وتعكس النضج الفكري الذي وصل إليه لنحاتنا القدماء وسنورده بعض المقولات التي أَثْنَتْ وأَعْظَمَتْ فكرة العامل:

ذهب عبده الراجحي إلى أنها: "لا تزال أساسا صالحا لتحليل الظواهر النحوية في العربية"[1]. ويقول في موضع آخر:" ليست بعيدة عن الدرس الواقعي للغة"[2].

وأثنى عليها عباس حسن لأنّها من الوسائل المجدية لفهم النحو وتعلّمه حتى عند الناشئة فقال:" فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها"[3].

واعتبرها محمد خير الحلواني عليها أشمل تفسير للظواهر اللغوية فقال:" بدت لنا نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب وأكثر دنوا من المهج الوصفي، وأشمل تفسير لظواهر اللغة"[4].

أما عبد الحميد السيد فقد رأى أن نظرية العامل هي العمود الفقري للنحو فقال:" إنّ إنكار نظرية العامل فيه إنكار للنحو كلّه، لأنّ النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة ولو جرّد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلفت قواعده، واضطربت مسائله"[5].

أثنى محمد سليمان ياقوت إلى هذه النظرية واعتبرها هي المفتاح لفهم النحو العربي، فقال:"إن هذا النحو لا يمكن فهمه والتوصّل إلى قضاياه والإلمام بموضوعاته دونما اعتبار العامل"[6]. ويرى عطا موسى محمد "أن العامل هو الرّكيزة الأساسية في النحو العربي، ولا

1 ــ عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1972، ص158.

2 ــ المرجع نفسه، ص159.

3 ــ عباس حسن، النحو الوافي، ج1ص73.

4 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي،ص217.

5 ــ عبد الحميد السيد، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، مصر، د.ط، 1976، ج1ص318.

6 ــ محمد سليمان ياقوت، النحو العربي (تاريخه)، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 1994، ص364.

ولا مناص من الاستـــناد إليه في التقعيد النحوي، فهـــو سبب رئيس في ربط مكونات البنى النحوية وترتيبها على نسق معيّن"[1].

وأشاد ممدوح عبد الرحمن بنظرية العامل التي تعكس النضج الفكري لنحاتنا القدمـــاء، حيث يرى أن نظرية العامل لم ترد من فراغ ولكنها وردت مـــن مراقبة النحاة للاستعمال العربي سواء على المفـــردات أو التراكيب، من ثمّ الـــنص بأكمله، وكلّ مـــن العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعدّ محصّلـــة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام ومراقبـــة وظائف المفردات داخل التركيب وعلامة الوحدات اللغوية بعضها مع بعض، وكيفية تعلّق كلّ منها بالآخر[2].

هوجمت نظرية العامل من لدن الباحثين المحدثيـــن ونادي بعضهم إلى حذفها مـــــن الدرس النحـــوي بسبب إثارتها لمشاكـــل ذكروها وعـــلى رأسها نشوب الخلاف النحوي واستفحاله في معظم المسائل النحوية، ممّـــا أدى إلى استعمال أساليب الجدل، والغلوّ في الصنعة النحوية، والتكلّف والتمحّل، في التأويل، وســـبك الشواهد البعيدة عن الاستعمال والأقرب للألغاز، ومجانبـــة الواقع اللغوي، وقالوا بأنها عقّدت النحـــو، وصعّبت تعليمه وتعلّمه.

إن المؤشر الذي اتّكـــأ عليه المنتقدون علـــى الحكم بأن نظرية أفسدت النـــحو، ضعف تحصيله عند المتعلمين وخاصّة الناشئة.

والسؤال المطروح: هل مؤشّر ضعف التحصيل موضوعي حتّى نصدر حكما والمتمثّل في أن نظرية العامل أفسدت النحو ويستلزم هذا اتّخاذ التدبـــير بهدم نظرية العامل؟

هناك فريق من النحاة توقّفوا عند هذا الحد أي أرادوا الهدم دون محاولة إعطاء البديل، وفريق آخر حاول إعطاء البديل، في حقيقة الأمر ما قامت به المجموعة الأولـــى يعتبر تقيـــيم وعمل المجموعة الثانية هو تقويم لأنها حاولت العلاج(البديل).

وسنحاول تقويم الفريق الثاني لأن عمل الفريق الأول فيه قصور.

---

1 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي، ص156.

2 ــ ممدوح عبد الرحمن، العربية والتفكير النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999، ص176.

حتى يكون التقويم مجديّا وإصلاحيـــا يجب أن تكون المؤشرات والمعلومات المراد تحليلها موضوعية وهي فعلا تمثّل المعضلة الواجب إصلاحها، أو حذفها واستبدالها ببديل ناجع.والذي نراه أن المنتقدين لم يفرّقوا بين علم النحو والنحو التعليمي فالأوّل علم بكيفية تأليف الكلام، والثّاني هو كيفية تأليف الكلام، فالفرق بيّن بينهما، والقول بضعف التحصيل له علاقة بكيفية التأليف وبالتالي فالحكم كان من الأولى أن يُصدر على المناهج والبرامـــج وطرائق تعليمه لاكتساب الملكة الغوية، نذكـــــر على سبيل المثال احـــترام مبدأ التدرّج بانتقاء المادّة العلمية المناسبة لكلّ مستوي تعليمي، تدريسه كوسيلة لضبط النطق وتقويـــم اللسان، والتمكين من تأليف الكلام العربي الفصيح نطقا وكتابة. تدريســـه على أساس أنه عنصر من عناصر نظام اللغة وليس هو اللغة،وإن كان هو المايسترو الذي ينظّم العلاقات بين فنون اللغة.

فالمعضلة ليست في كون نظرية العامل عقدت النحو وصعّبته وإنما في أهداف وغايات تدريسه والطرائق المنتهجة، وانتقاء المضمون المناسب لكلّ فئة تعليمية وكفاءة المدرِّس. فضعف التحصيل لا نحكم به بفساد النحو بسبب نظرية العامل والدعوة إلى حذفها، لأن هذا الضعف مجاله تعليمية النحو العربي بصفة خاصّة وتعليمية اللغة العربية بصفة عامّة، فالتقويم كان من الأولى أن يمسّ التعليمية وليس علم النحو.

بالرغم من النّقود الموجّهة لنظرية العامل إلا أنها بقيت شامخة، ولم يزعزعها محاولات الثائرين بدءا بالمستنير قطـــــرب والذي كان لـــه الزجّاج بالمرصاد، وثورة ابن مضاء القرطبي التي يصادفها القبول والنجاح، ولم يُؤْبه لها في زمانـــها، لأنها لم تكن ذات قيمة في نظرهم، إلى محاولات المحدثين والتي كانت أشدّ وطأة لكنهم لم يستطيعوا إقامة أساس جديد ناجع يكون بديلا عنها.

بالرّغم من المشاكل التي تسبّبت فيها نظرية العامـــل إلا أن فوائدها لا تنكر في خدمة اللغة العربية، فهي الركيزة الأولى في نحونا، والأساس الذي بني عليها النحـــاة مباحثه وأبوابه، وقد قامت على دراســـة التراكيب اللغوية وتحليلها وتفسيرها ظواهرها، فهـــــي

المفتاح لفهم النحو، وتعليم اللغة العربية، على أن تخلّص من شوائب التّكلّف، وما علق بها من نظرات فلسفية.

الفصـــــــــــل الرابــع

أثر العامل في الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف

ــ دراسة في المنصوبات ــ

المبحث الأول: أثر العامل في الخلاف النحوي: (الأسماء المنصوبة)

المبحث الثاني: أثر العامل في الخلاف النحوي: (الفعل المضـــارع)

تمهيد:

اخترنا لبحثنا كتاب:"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين" لـــ(كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري النحوي) لأنه الأشهر بين الكتب التي تكلّمت عن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ويكاد يمسح كلّ مسائل الخلاف، وكان عملنا منصبّا حول المسائل الخلافية لنبيِّن تأثير نظرية العامل في الخلاف النحوي، والتي سار على منهجها جميع النّحاة بصريوهم وكوفيوهم، إلا أنها أنتجت خلافات بين النحاة البصريين والكوفيين، ولم يقف الأمر عند اختلاف المذهبين الكبيرين بل امتدّ إلى نحاة المذهب الواحد.

وسنحاول من خلال هذه الدّراسة التطبيقية بيان تأثير العامل في الخلاف النحوي وحصرنا الدراسة في المعمولات المنصوبة، واخترنا المعمولات في تقسيم الدّراسة بدل العامل لأن هذا الأخير مختلف في تحديده في التحليل الإعرابي للكلام بين نحاة المصرين في المسائل المراد دراستها.

المبحث الأوّل: تأثير العامل في الخلاف النحوي في الأسماء المنصوبة:

1 ــ مسألة عامل النصب في المفعول[1]:

اختلف النحاة في عامل المفعول به نحو(قرأَ أحمدُ قصّةً)، وللنحاة في هذه المسألة عدّة آراء وهي على النحو الآتي:

الرأي الأوّل:

يرى الكوفيون أن عامل النصب في المفعول به الفعل والفاعل جميعا نحو "قرأ أحمدُ قصّةً" لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا؛ لأن الفعـــــل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أن إعراب الفعل في الأفعال الخمسة يقع بعده نحو (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلاّ لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

والوجه الثاني: أنه يُسكَّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو (ضَرَبْتَ وذَهَبْتَ) لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

والوجه الثالث: أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا، فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلاّ لما ألحق علامة التأنيث؛ لأن الفعل لا يُؤنّث وإنّما يُؤنّث الاسم.

والوجه الرابع: أنهم قالوا (حبذا) فركبوا (حب) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم، فصارا بمنزلة شيء واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه الخامس: أنهم قالوا في النسب إلى كنت (كُنْتِيٌّ) فأثبتوا التاء ولو لـــــم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها.

---

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسالة:11.

والوجه السادس: أنهم قالوا: (زيد ظننت منطلق) فألغوا ظننت، ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ {ق:24} فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو مَالِكٌ خازن النار لأن المعنى: أَلْقِ أَلْقِ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال، فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دلّ على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر لأنه لا يقع إلا بعدهما.

والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أنْ يُفْصَلَ بينه وبينه، فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل

الرأي الثاني:

يرى البصريون الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا، واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأن الأصل في الأفعال أن تعمل، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، والفاعل باق على أصله في الاسمية فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة مالا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.

الرأي الثالث:

نسب لهشام بن معاوية أن العامل هو الفاعل فإذا قلت "ظننت زيدا قائما" تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن.

الرأي الرابع:

نسب لخلف الأحمر أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى

الفاعلية.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين

ــ أثر العامل في هذا الخلاف

النحاة متفقون بالإجماع في هذه المسألة بأن المفعول به منصوب، والخلاف بينهم يكمــن في معرفة عامل في النصب.

1 ــ الحكم النحوي.

إذا أخذنا برأي خلف الأحمر والذي يرى بأن عامل النصب في المفعول به معنى المفعولية لما انتصب المفعول به في الجمل المنفية نحو: (لم يقرأ محمّدٌ القصّة) لا نتفاء عامل النصب المفعولية، ولوجب انتصاب نائب الفاعل، في (ضُرِب زيدٌ) لوجود معنى الفاعلية، ولنصب الفاعل في (مات زيدٌ) لوجود معنى المفعولية في (زيد).

معنى المفعولية ليس عامل النصب لأنه مقتضي العامل أي هو المعنى النحوي المحصّل في المعمول من العامل.

وإذا أخذنا برأي الكوفيين لجاز تفتيت العامل إلى جزأين بتوسّط المعمول (المفعول به) بين الجزء الأوّل للعامل الفعل والجزء الثاني للعامل الفاعل، وهذا غير جائز بإجماع النحاة.

قد وجعل هشام الفاعل عامل نصب المفعول به، وكما نعلم أن الفاعل اسم والأسماء لا تعمل بالأصالة.

2 ــ التيسير النحوي.

من هذه الآراء المتباينة نستطيع أن نختار الأيسر والأنسب، الــذي يخدم الناشئة والمتعلّمين والدرس اللغوي. ولعل الرأي الذي يخدم تيسير النحو رأي البصريين لأنه ينطلق من أساس متين وهو أن الفعل عامـــــل بالأصالة هو حدث ومن البديهي أن ترتبــط به مجموعة من المتعلقات، وترجع في معانيها إليه، وأقوي قرينة تميز المعاني عن بعضها البعض الإعراب

لنأخذ المثال التالي: (قرأ زيدٌ قصّة) الفعل (قرأ) حدثٌ ويرتبط به كلّ من المتعلقين المحدِث (زيد)←(الفاعل)، والمحدَث (قصّة) ←(المفعول به)، ولمّا كان الحدَث(الفعل المتعدي) يطلب مفعولا به والمفعول به بالاستقراء منصوب كانت هذه العلاقة بين الفعل والمفعول به وتدريس المفعول به وفق هذه العلاقة أيسر للمتعلم والتى تجعل من الفعل هو العامل ومحور التركيب والمفعول به من المعمولات التي ترتبط به معنى، ومحصّلة القول أن المتعلم يتمكّن من فهم درس المفعول به وثنائية الشكل والمعني ما ينعكس ذلك بالإيجاب في الاستعمال والتواصل.

2 ــ مسألة عامل النصب في الاسم المشغول عنه[1]:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل نصب المشغول عنه:

رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم (زيدا ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء.

رأي البصريين:

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه (ضربت زيدا ضربته)

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين

أثر العامل في الخلاف:

يرى الجمهور(و هو في الأصل رأي البصريين) أن النصب في باب الاشتغال بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر، إن أمكن أو معناه إن لم يمكن نحو (إن زيدا مررْت به فأحسن إليه)، فيقدّر (إن جاوزت زيدا مررْت به).

على رأي الكوفيين ليس ثمّة اشتغال أصلا[2] لأنهم ذهبوا إلى انتصاب الاسم المتقدّم بالفعل المذكور، ويمكن أن نستخلص أثر العامل في الخلاف:

1 ــ الصناعة النحوية:

1 ــ ابن الأنباري، الأنصاف، المسألة:12.

2 ــ فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 2003، ج2ص110.

لنأخذ المثال: زيدا رأيته فالصناعة النحويـــــة تحتّم أن الفعل (رأي) عامل فـــي الضمير ومرتبط به لأن الرؤية واقعة عليه، و(زيدا) غير مرتبط بشيء ولايجوز أن يرتبط به الفعل رأى لأنه مشغول بالضمير وبقاء (زيدا) دون رابط أي عامل لا يحصل التركيب فلا يؤدّى المعني فوجب أن نقدّر الفعل (رأى) فتصبح الجملة السابقة (رأيت زيدا رأيته)، وإن كـــان الفعل المشغول لازما قدّر له فعل يناسب المقال.وبهذا يكون البصريون قد أحكـموا الصناعة النحوية في هذه المسألة.

أما رأي الكوفيون فغير مقبول فـــي نحو (محمدا سلّمت عليه) وغير متمشّ مـــع الصنعة الإعرابية لأن الفعل (سلّم) لا يتعدّى بنفسه.

2 ــ التبويب النحوي:

أما ذهاب الكوفيين إلى أن ناصـــــب المشغول عنه في أسلوب الاشتغال الفعل الواقع على الهاء نحو (زيدا رأيته) فيترتّب عنه انتفاء الاشتغال أي ليس ثمّة اشتغال ولا مشغـــول عنه. وهذا ما جعل كثيرا من النحاة المحدثين يحذون ورأي الكوفيين ويحذفون باب الاشتغال مـــن الدرس النحوي ويدمجونه في باب المفعول به[1].

3 ــ التيسير النحوي:

جنح دعاة تيسير النحو إلى رأي الكوفيين، وحذفوا أسلـــوب الاشتغال من الدرس النحوي فرارا من التقدير والذي في رأيهم مفسد للجملة وفيه كثير من الّمحل.

4 ــ التركيب والمعني:

أ ــ على رأي الكوفيين فـــــ(زيدا رأيته) جملة واحـــدة أي عامل واحد يعمـــل النصب في معمولين(معمول مكرّر).

1 ــ بنظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص115–117.

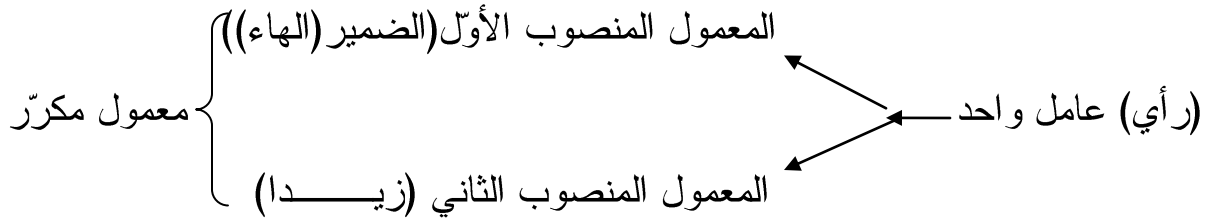

* وهذا تكرير على مستوى المفردات والفائدة منه تأكـيد وقوع الفعل على المفعول به.

ب ــ على رأي البصريين فـ(زيدا رأيته) جملتان أي عاملان ومعمولان، والتكرير مس العامل والمعمول.

عامل مكرّر
ج1: العامل الأوّل(رأى) ←— المعمول المنصوب الأوّل (الضمير(الهاء))
ج2: العامل الثاني(فعل مقدر(رأى)) ←— المعمول المنصوب الثاني(زيـدا)
معمول مكرّر

* وهذا تكرير على مستوى الجملة، ويراد بذلك تقوية الفعل وتوكيده بتقدير نظيره المحذوف من جهة، وتأكيد المشغول عنه بتقديمه ثمّ توكيده بالضمير المشغول به[1]، ويضاف إلـى ذلك الاهتمام بنصب المشغول عنه. فتكمن قوة دلالة أسلوب الاشتغال في تكرير الجملة[2].

3 ــ مسألة القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع[3]:

اختلف نحاة المصرين في أولى العاملين بالعمل في التنازع نحو "أكرمني وأكرمت زيدا"، و"أكرمت وأكرمني زيد"، ولا خلاف بينهم في الجواز.

رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن العامل الأوّل أولى بالعمل.

واحتج الكوفيّون بالسماع والقياس

1 ــ ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، السداد التونسية للنشر، تونس، د.ط ، 1984، ج14ص42.

2 ــ المرجع نفسه، ج27ص16.

3 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:13.

أ ــ السماع:

قال امرؤ القيس:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعى لأدنَى مَعيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قليلٌ مِنَ المالِ[1]

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثاني لنصب (قليلا) وذلك لم يَرْوِهِ أَحَدٌ.

وقال رجل من بني أسد:

فَرَدَّ على الفُؤادِ هَوَى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤالا

وقد نَغْنَى بِها ونَرى عصورًا بَهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرْدَ الخِــدَالا [2]

فأعمل الأول، ولذلك نصب (الخرد الخدالا) ولو أعمل الفعل الثاني لقــال:(تقتادنا الخردُ الخدالُ) بالرفع

وقال آخر

ولمّا أن تَحَمَّلَ آلُ ليْلى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا [3]

فأعمل الأول، ولذلك نصب (الغراب) ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

ــ القياس

الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء.

رأي البصريين :

ذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى.

واحتجّ البصريون بالسماع والقياس.

---

1 ــ سبق تخريج هذا الشاهد، ينظر: ص57.

2 ــ البيتان لمرار الأسدي، ينظر إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج6ص51.

3 ــ البيت بلا نسبة، ينظر: المرجع نفسه، ج1ص97.

السماع:

قال الله تعالى: ﴿آتُوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾{الكهف:96} فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه.

وقال تعالى: ﴿هاؤُمُ اقْرؤُا كِتَابِيَهْ﴾{الحاقّة:19} فأعمل الثاني وهو اقرؤا، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤه، وجاء في الحديث: (ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ)، فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدًّا.

وقال الفرزدق:

ولكنّ نَصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عبدِ شمسٍ مِن منافٍ وهاشمِ[1]

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: "سببت وسبوني بني عبد شمس" بنصب (بني) وإظهار الضمير في سبني.

وقال طُفيل بن كعب الغَنَوي:

وكُمْتًا مُدَماةً كأنّ مُتُونَها جرَى فَوْقَها واستشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

العاملان المتنازعان (جرى) و(استشعرت) والمعمول (لونَ)، وقد أعمـــــل الشاعر العامل الثاني، ولو أعمل الأول لرفع المعمول، لأنه يطلبه فاعلا.

وقال شاعر لآخر:

ولقد أَرى تَغْنَي به سَيْفانَةٌ تُصبْبِي الحليمَ ومِثْلُهَا أَصْبَاهُ[3]

العاملان المتنازعان (أرى) و(تغنى) والمعمـــــول (سيفانة)، وأوّل العاملين يطلب المعمول مفعولا وثانيهما يطلبه فاعلا، وقد أعمل الشاعر العامل الثّاني.

وقال آخر:

1 ــ الفرزدق، الديوان، ص:606. جاء في الديوان : ولكنّ عدلا...

2 ــ ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج1ص477.

3 ــ البيت لوعلة الجرمي، ينظر: المرجع نفسه، ج8ص290.

قَضَى كُلُّ ذِي دِيْن فَوَفّى غَريمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غريمُها[1]

أعمل في هذا البيت في مكانين:

أحدهما "وفّى" ولو أعمل الأول لقال: وفّاه.

والثاني "معنّى" ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد مُعَنًّى، فيقول: (وعـــزّه ممطول معنًّى وهو غريمها). وتقديره: وعزه ممطول غريمها مُعنّى هو.

القياس:

الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، فكان إعمالـــه أولى، والدليل على أن للقرب أثرا أنهم جرّوا (خرب) في قولهم: (جُحْرُ ضبٍّ خربٍ) على القرب والجوار وحقّه الرفع لأنه صفة للجحر.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

استعمل كل فريق السماع والقياس لتقويّة مذهبه بتوجيه من فكرة العامل النحوي والتي من قواعدها: لكل عامل معمول، لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، والاستدلال وطريقة المعالجة التي نحا إليه الفريقان تُبيّن مدى نضج التفكير العلمي الذي وصل إليه نحاتنا.

1 ــ الصناعة النحوية:

أدى موضوع التنازع بخرق قاعدة من قواعد الإعمال وخاصّة عند البصريين، (عدم جواز الإضمار قبل الذكر).

لنضرب المثال التالي: (حضر واستمع خالد) فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني المرفوع، وإذا أعملت الثاني أضمرت في الأوّل المرفوع، فإضمار الفاعل على رأي المذهبين يستدعي الإضمار قبل الذكر، وقد أدّى هذا التداخل بين القاعدتين إلى الخلاف بين النحاة، فالبصريون يضمرون المرفوع لامتناع حذف العمدة، والكسائي وهشـــام من الكوفيين ومن بعدهم السُّهَيْلي

1 ــ البيت لكثير عزّة، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج7ص239.

يوجبون الحذف لدلالة الظاهر عليه، لئلا يلزم على ذكره عودة الضمير على متأخر[1]. وهذا الخلاف والاضطراب وعدم الثّبات من آثار نظرية العامل.

2 ــ من حيث المعني:

على رأي الكوفيين يكون العامل الأول هو القصد والمعنى المراد.

وعلى رأي البصريين يكون العامل الثاني هو القصد والمعنى المراد.

والسؤال المطروح: أيّ العاملين أولى؟

قبل الإجابة: نقول أن معرفة الأولى يتيح للمتلقي معرفة المعنى المقصود، والمرسل حسن سبك المقصود.

للتعرف على أولى العاملين في الاسم الظاهر يُنْظَر إلى الأسلوب فــي ضوء قاعدتين:

ــ إن العامل المرتبط بالاسم الظاهر أهم من العامل المرتبط بالضمير، لأنه هو المقصود[2].

إذا قلنا (حضروا واستمع الرّجال) المعني المقصود والاهتمام هاهنا بــ(الاستماع) لأن الفعل (استمع) عمل في الاسم الظاهر(الرجال)، أما الفعل حضر فعمل في الضمير(واو الجماعة). ولو قلنا (حضر واستمعوا الرجال)، كان الاهتمــام بالحضور أشــدّ لارتباط الفعل (حضر) بالاسم الظاهر(الرجال)، وارتباط الفعل استمع بالضمير.

ــ المذكور والمصرّح به أهم من المحذوف[3].

نضرب لذلك المثالين:

أغضبتُ وأهنتُ مالكا.

أغضبتُ وأهنتُهُ مالكا.

الفرق بين الجملتين يتجلّى في معرفة الفعل المهتمّ به:

في الجملة الأولى: الاهتمام في التعبير بالإهانة لأن في (أهنتُ) عمل الفعل في الاسم الظاهر

---

1 ــ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2ص168،169

2 ــ فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، ج2ص126.

3 ــ المرجع نفسه، ج2ص126.

(مالكا)، وفي (أغضبتُ) المفعول به محذوف.

في الجملة الثانية: الاهتمام في التعبير بالإغضاب لأن في (أغضبت) عمل الفعل في الاسم الظاهر (مالكا) وفي (أهنتُهُ) عمل الفعل في الضمير(الهاء العائدة على (مالكا))

والاسم الظاهر أقوي من المضمر.

وإذا فقدت القرينة اللفظية الدالة على الفعل المهتمّ به(العامل في الاسم الظاهر) فالمعنى العام هو الموجه.

قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ {الكهف:96}

في الآية الكريمة ارتبط وعمل الفعل الثاني في التركيب (أفرغ) في الاسم الظاهر (قطرا)، أما الفعل الأول (آتوني) فعمل في ضميره. وعليه فالاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، لأن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود فجعل (القطر) معمولا للإفراغ، فالمعني العام هو الذي يرشدنا إلى أن المقصود هو الإفراغ وذلك لخلوّ العاملين من القرينة اللفظية، ولو جعله للأوّل لقال: (آتوني أفرغه عليه قطرا). والقرينة الفارقة الضمير المتصل بالفعل (أفرغ).

3 ــ التيسير النحوي:

وُصِفَ باب التنازع بالاضطراب لكثرة الآراء والمذاهب المتعارضة، واقتصر ابن الأنباري على رأي المصرين وأهمل الآراء المنفردة.

إنّ الآراء المختلفة تشكل أرضا خصبة لانتقاء الرأي المدعم بشواهده من الواقع اللغوي يناسب الناشئة والمبتدئين والذي يحقّق الوظيفة الأساسية للغة، وتبقي الآراء الأخرى للمتخصّصين والباحثين عن أسرار اللغة الدارسين لها لذاتها وفي ذاتها. لقد كان للقدماء وجهات نظر في اختيار الرأي الأنسب الموجه الناشئة والدارسين للنحو وما يخدم الوظيفة الأساسية للغة (التواصل).

رأي أبي علي الجرمي(255 هـ):

وكان يأبى التعقيد في النحو ويميل إلى التيسير ويمقت كثرة التقديرات، وما يؤكـــد ذلك عنده أنه كان يمنع التنازع في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة، ويدعو إلى الالتزام بالسماع والقياس عليه في هذا الباب، ويدعو إلى الابتعاد عن التراكيب المسبوكة، والتي لم يرد لها مثيل عن العرب، ولا تفيد في تعلـــم العربية، لم يُؤبه لرأيه، حتى ظهرت دعوة ابن مضاء وكان له رأي في باب التنازع[1].

رأي ابن مضاء القرطبي:

اختار مذهب البصريين لأنه الأسهل، لأنه ليس إلا حـــذف ماتكرّر في الثاني، أو إضماره علي مذهبهم إن كان فاعلا . والتعليق بالأول فيه إضمـــار كلّ ماتكرّر من متعلقات الأوّل في الثاني، وتأخير المتعلّقات بالأول بعد الثاني، ودعا إلى الابتعاد عن الصور المعقّدة التي ليست من العربية في شيء، والتي كانت جراء سيطرة فكرة العامل وشدّة وتيرة الخلاف.

وقد اختار ابن مالك وأبو حيّان الأندلـــــسي والرضي كذلك مذهب البصريين لأنـــــه كثير الاستعمال في النثر والنظم ولسهولة مأخذه[2].

شوقي ضيف:

أما رائد التيسير في العصر الحديث شوقـــي ضيف فرجّح رأي سيبويه[*] القائل بأن الثاني هو الذي يعمل في الاسم رفعا ونصبا وجـــــرا وأنّه استغني عن الاسم في الفعل الأوّل لعلم المخاطب به، وللتيسير أقرّ بحذف جميع الأمثلة المصنوعة والتي في رأيه أقحمـــــــها النحاة وليست من واقع اللغة وتثقل كاهلها وتنفّر المتقدمين على دراسة النحو لأنها أقرب للألغاز[3].

4 ــ التبويب النحوي:

باب التنازع أصيل في مصنّفات نحاتنا المتقدّمين منهم والمتأخرين ومحرّك الباب نظرية

---

1 ــ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص114

2 ــ ابن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النحاة، ص101،102.

* ــ رأي سيبويه يوافق رأي جمهور البصريين في قضية أولى العاملين في العمل.

3 ــ شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ص113.

العامل بلا منازع، والناقمون من العامل اتهموه بإشعال فتيل الخلاف بين النحاة في قضاياه وإقحام أمثلة مصنوعة سبكوها سبكا، والعربية لا تتحمّل تراكيبها، ــ وفي رأيهم ــ عوض أن يخدم هذا الباب اللغة العربية كان عبئا عليها، فارتأوا حذف هذا الباب من الدرس النحوي، ودمج ما يصلح منه في أبواب أخرى، على سبيل الذكر: شوقي ضيف والذي يرى أن باب التنازع هو من افتراضات البصريين والكوفيين والواجب حذفه من الدرس النحو[1]، أما مهدي المخزومي فيعتبر الأصل الذي انبنى عليه التنازع باطل من أساسه، في النحو العربي[2] ويقول في موضع آخر:" يجب أن نعمل علي إزالة كل ما علق بالنحو من شوائب ناء بها النحو وناء بها الدارسون، وعلى محو كل خطإ للمنهج الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو، وفي مقدّمة هذه الآثار...باب التنازع وباب الاشتغال"[3].

4 ــ مسألة القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب[4].

اختلف نحاة المصرين في عامل النصب في خبر (ما) الحجازية.

رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. ولجأ الكوفيون لتقوية رأيهم إلى القياس والاحتكام لقاعدة من قواعد نظريّة العامل (يشترط في عمل الحرف الاختصاص)، و(ما) حرف غير مختص لدخوله على الاسم والفعل وجب أن لا تعمل، ولهذا كانت غير عاملة في لغة بني تميم وهو القياس. وأعملها الحجازيون لأنهم شبّهوها بـ(ليس) من جهة المعنى، ولضعف هذا الشبه لم تقو على عمل النصب في الخبر لأنها حرف و(ليس) فعل، فوجب أن يكون خبرها منصوبا بحذف حرف الخفض، لأن الأصل (ما زيد بقائم).

1 ــ شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ص113.

2 ــ مهدي المخزومي، في النحو العربي(نقد وتوجيه)، ص162.

3 ــ المرجع نفسه، ص163.

4 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة :19.

رأي البصريين:

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها، وقاس البصريون عمل (ما) النافية التي أعملها أهل الحجاز بـــ(ليس) بقياس الشبه ويمكن أن نمثّل بما يأتي:

الأصل: ليس.

الفرع: ما الحجازية.

العلة: الشبه بـــ(ليس) "تدخل على المبتدإ والخبر، وتنفي ما في الحال، وإمكان دخول الباء على الخبرها" كـــ(ليس).

الحكم: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر

ـــ وقد رجح ابن الأنباري رأي البصريين واستدلّ بالسماع من القرآن الكريم والشعر.

أثر العامل في الخلاف:

1 ـــ القياس لإعادة الانسجام لنظام اللغة(ردّ الشارد إلى القواعد الكليّة):

إن الاختلاف الذي أثاره النّحاة في عامل نصب الخبر بعد (ما) التي أعملها أهـــل الحجاز، لا نجد أيّ أثر له لا في اللفظ ولا في المعني، إلا أن له أثر من جانب آخر وهو محاولة كل فريق ردّ الاضطراب وعدم انتظام الظاهـــر إلى النظام، كخروج (ما) عن أصـــــــل بابها أي من باب ما لا يختصّ ولايعمل ودخولها فـــي باب مايختصّ ويعمل وهو باب (لبس)، بيد أن نحاة البلدين افترقا في تعليل عامل النصب، لا يهمنا في هذا المقام القول الراجح بقدر ما يهمنا لجوء النحاة إلى القياس التعليلي لإعادة النظام والانسجام لنظام اللغة وهذا النظام موجود كامن في عقل العربي الذي يمتلكه بالسّليقة وما تشبيه الحجازيين (مـــا) بـــ(ليس) إلا من هذا القبيل، يقول الأندلسي في(شـــــــرح المفصّل) في تعليل النحاة :"مامن علم إلاّ وشذّت عنه جزئيات مشكلة، فتردّ إلى القواعد الكلّية والضوابط الجميلة"[1].

1 ـــ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1ص338.

فالأثر المتوخّي من الخلاف في هذه المسألة هو إدراك النحاة بأن اللغة يحكمها نظام محكم. فمـــا عدل عن أصله رُدّ فرعا في باب آخر بضرب مـــــن القياس يُفَسَّرُ بعلة تبين سبب هذا الانتقال، وهذه العلة قد تكون محلّ خلاف بين النحاة.

والخلاف في ناصب الخبر بعد (ما) الحجازية من الأولى بأن لا يدرّس للناشئة، ويرجأ تعليمه إلى مستويات متقدّمة.

5 ــ مسألة عمل (إنِ) المخففة النصب في الاسم[1]:

اختلف البصريون والكوفيون في عمل(إنِ) المخفّفة النصب في الاسم،

رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن (إنِ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم.

وانقسموا إلي فريقين في تعليل عدم عملها فالقسم الأوّل رأي بأن في تخفيفها فقدان الشبـــــه بالفعل الماضي (البناء على الفتح، عدد الأحرف) وبانتفاء الشبه وجب أن لا تعمل، أما الفريق الثاني فجنح إلى قاعدة شرط الاختصـــــاص فـــ(إن) المخفّفة من عوامل الأفعال، فينبغي ألاّ تعمل في الأسماء.

رأي البصريين:

وذهب البصريون إلى أنها تعمل واستدلّوا بالسماع نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ {هود:111} في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروي أبو بكر عن عاصم بتخفيف (إن) وتشديد (لمّا).

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

الخلاف في هذه المسألة يترجح بين إعمال وإهمال (إن) المخفّفة

1 ــ ابن الأنباري: الإنصاف، المسألة:24.

1 ــ التبويب النحوي:

إذا أخذنا برأي الكوفيين الثاني والذي ينص على أنّ (إن) المخفّفة هي من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، بُوِّبَتْ (إن) المخفّفة مع نواصب الفعل المضارع. أما إذا أخذنا بمذهب البصريين الذي يري بأنّ (إن) المخفّفة من الثقيلة، فـ(إن) من باب الأسماء المشبهة بالفعل.

2 ــ خلاف من أجل الخلاف:

يجمع النحاة بأن (إن) المخفّفة تفيد توكيد المعنى في الجملة وهذا الرأي يصدق في حالتي (الإهمال، والإعمال)، فنحاة المصريين يتفقان في المعنى ويختلفان في الشّكل، فالكوفيون يعتبرون الجملة الاسمية بعد (إن) المخففة غير منسوخة والاسم بعدها مبتدأ مرفوع، أما البصريون فيرون أنها عاملة والاسم بعدها منصوب بها، ودليل السماع ورد بالإهمال، والإعمال، والأكثر في لسان العرب الإهمال.

قال ابن مالك:

وخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ وتَلْزَم اللاَّمُ إذا ما تُهْمل[1]

والمحصول أنّ (إن) المخفّفة في مواطن أعملت وفي مواطن أخرى أهملت، وإن كان الإهمال أشيع.

فخلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة من باب الخلاف من أجل الخلاف، كان من الأولى الحكم على مسألة الإعمال من عدمه حسب الحركة الإعرابية للمسند إليه، فالنصب إعمال فيعرب معمولها(اسمها) والرفع إهمال فيعرب الاسم بعدها(مبتدأ).

6 ــ مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا[2]:

اختلف النحاة في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا نحو (زيدٌ أمامكَ)، و(عمرو وراءكَ) وللنحاة آراء في هذه المسألة وهي على النحو الآتي:

1 ــ ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص34.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:29.

الرأي الأول:

يري الكوفيون أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو (زيد أمامك، وعمرو وراءك) وما أشبه ذلك، لأن خبر المبتدإ في المعنى هو المبتدأ، ففي (زيدٌ قائمٌ) كان قائم في المعنى هو زيد، أمّا في (زيد أمامك)، و(عمرو وراءك) لم يكن أمامك هو زيد، ولا وراءك هو عمرو، فلما كان مخالفا لـــه نصب على الخلاف، للتفريق بين المثـــال الأول والمثالين الأخيرين.

الرأي الثاني:

يرى البصريون أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيـــه زيد استقر أمامك، وعمرو استقر وراءك.

وقالوا أن الظرف ينتصب بعامل مقدّر، والأصـــل في (زيدٌ أمامك): في أمامك، و(فـــي) حرف جرّ وحروف الجرّ لابد لها من شيء تتعلـــق به، فدلّ على أن التقدير زيد استقرّ في أمامك، ثم حذف الحرف فاتّصل الفعل بالظرف فنصبه.

الرأي الثالث:

وذهب بعض البصريين إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتـــــقدير زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك، لأن اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلّق به حرف الجرّ، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، وتقدير الاصل أولى من تقدير الفرع

الرأي الرابع:

وذهب أبو العباس أحمـــد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنـــــه ينتصب لأن الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ) حلَّ أمامك، فحُذف الفعـــــل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين الذي يقدر عامل النصب فـــي الظرف الواقع خبرا الفعل (استقر).

أثر العامل في الخلاف:

أُختلف في ناصب الظرف الوقع خبرا، ولكلّ مذهب حججه في الاستدلال على الناصب.

ويمكن أن نقسم هذه الآراء إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: يري أن الظرف المنصوب هو عينه الخبر.

القسم الثاني: لا يرى بذلك، ولجأ إلى التقدير. وقدّر للظرف عاملا يتعلّق به.

القسم الثالث: توسّط مذهبه بين القسمين المذكورين، فرأى أن الظرف ينتصب بفعل ثمّ حذف هذا العامل وصار نسيا منسيا، وأصبح الظرف المنصوب هو الخبر حقيقة.

الرأي الثالث يشرك من جهة مع الرأي الأول في أن الظرف منصوب بمحذوف، وهومقدّر عند أصحاب المذهب الأول، وغير مقدّر عند صاحب المذهب الثالث. ومن جهة أخرى مع الرأي الثاني في اعتبار الظرف المنصوب هو الخبر ويعلّل ذلك بفكرة التناسي.

1 ــ التركيب والإعراب:

إذا أخذنا برأي البصريين فالخبر جملة.

ــ جملة فعلية إذا قدّرنا المحذوف الفعل (استقرّ).

ــ جملة اسمية إذا قدّرنا المحذوف اسم الفاعل (مُسْتَقِر).

والجملة (زيد أمامك) جملة مركبة:

(زيد (استقر أمامك))، (زيد (مستقر أمامك)).

ــ يعرب البصريون ومن سار على مذهبهم الظرف المنصوب مفعولا فيه

وإذا أخذنا برأي الكوفيين فالخبر مفرد وهو الظرف المنصوب.

والجملة (زيد أمامك): جملة بسيطة.

ــ يعرب الكوفيون ومن سار على مذهبهم الظرف المنصوب خبرا وعلّلوا النصب بالخلاف.

2 ــ أثر في المعني:

الإخبار بجملة يختلف عن الإخبار بالمفرد من حيث المعنى، والإخبار بالجملة الفعلية يختلف

في الدلالة عن الإخبار بالجملة الاسمية ففي الأولى معنى التجدّد والحركة وفي الأخيرة معنى على الثبوت.

3 ــ عامل نحوي يغني عن التقدير:

الخلاف عامل نحوي علّل به الكوفيون نصب الظــرف الواقع خبرا، "ويعنون أن الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم...ارتفع ارتفاعه ولماّ كـــان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدإ، فلا يقال في نحو: زيد عندك، أن زيدا (عنده) خالفه، فيكون العامل عندهم معنويّا وهو معنى المخالفة التي اتّصف بهــا الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق بالخبر"[1]. وانتصر لهذا العامل جمع من النحاة المحدثين لأنّه يريح الدارسين من عناء التقدير والتمحل ويرى أحدهم "أن الخلاف عامل أملته واقعية اللغة والإحساس بقدرتها على التّشكل والمرونة وإمكان الاقتصاد في استخدام العوامل التي عوّلت على التقدير والتأويل"[2].

4 ــ تيسير النحو:

يري عباس حسن أن اعتبار الظرف نحو: (زيد عندك) خبر منصوب في محلّ رفع، أيسر على الناشئة، وهو في الحقيقة رأي صاحب شرح المفصّــل، وهذه النتيجة التي خلُص إليها ابن يعيش تمخّضت من توأمة بين رأي البصريين ورأي ثعلب. يقــول ابن يعيش: "أعلم أنك لمّا حذفت الخبر الذي هو (استقرّ) أو (مستقرّ) وأقمــت الظرف مقامــه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مُغاير المبتدإ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصــار مرتفعا بالظرف كما كـــان مرتفعا بالاستقرار، ثمّ حذف الاستقرار، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف"[3]، ثـــم يضيف قائلا:" واعلم أنك إذا قلت: (زيد عندك) فــ(عندك) ظرف منصوب بالاسقرار المحذوف سواء

1 ــ الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج1ص243،244.

2 ــ فارس محمد عيسى، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات، تصدر عن جامعة عمان ،الأردن، المجلد الثامن، العدد السادس 1993. ص183.

3 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1ص232.

كان فعلا أو اسما، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير فـــي موضع رفع بأنه خبر للمبتدإ"[1].

فالظرف منصوب في محل رفع خبرّ، لأنّـــه قام مقام الخبر وانتقلت إليه آثاره، والأخذ بهذا تيسير للناشئة، فيقال لمبتدئين: وشبه الجملة في محـــــلّ رفع خبر وبذلك نخلّصهم من العناء العقلي، ويُترك التعليل في هذه المسألة للمتخصّصين.

7 ــ مسألة عامل النصب في المفعول معه[2]:

اختلف النحاة في عامل المفعول معه نحو" استوى الماء والخشبة"، وللنحاة في هذه المسألة عدّة آراء وهي كالتالي:

الرأي الأول:

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم (استوى الماءُ والخشبةَ)، و(جاء البرد والطيالسةَ).

وقالوا لا يحسن تكرير الفعل نحو "استـــــــوى الماء واستوت الخشبة" لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فـــي : (جاء زيدٌ وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.

الرأي الثاني:

يرى البصريون أن العامل في المفعول معه الفعل الذي قبله بتوسط الواو، لأن الفعل قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، كمـــــا عُدي بالهمزه في نحو: (أخْرجتُ زيدا)، وبالتضعيف نحو: (خرَّجْتُ المتاعَ)، وكما عُدي ببحرف الجرّ نحو: (خرجْتُ به).

الرأي الثالث:

1 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1ص232.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة: 30.

نسب للأخفش الأوسط أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، فالواو في (قمت وزيدا) قامت مقام (مع)، والمعنى قمت مع زيد، وأُقيمت الــواو مقامها انتصب زيد بعدها انتصابها.

الرأي الرابع:

ذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولا بس الخشبةَ وما أشبه ذلك لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ أثر في المعني:

إذا أخذنا برأي الأخفش فــ(الخشبة) في (استوى الماء والخشبةَ) منصوب على الظرفية أي مفعول فيه.

وإذا أخذنا برأي الزجاج فــ(الخشبة) في المثال السابق مفعول به.

ورأي الكوفيين والبصريين (الخشبة) مفعول معه.

وقد فرّق النحاة دلاليا بين هذه الأبواب:

فالمفعول فيه: وقع فيه الفعل.

والمفعول به: وقع عليه الفعل.

والمفعول معه: يقع بعد واو دالة علي المصاحبة، تفيد التنصيص على المعية.

*ما أوردناه ليس بحدود لهذه الأبواب، ولكن لنُبرز الفروق الدلالية بينها.

2 ــ التبويب النحوي:

إذا أخذنا برأي كل من الأخفش والزجاج، ينتفي باب المفعول معـــــه من الدرس النحوي. ويدمج مع باب المفعول به علـــى مذهب الزجـــاج، ويدمج مع باب المفعول فيه على مذهب الأخفش.

3 ــ النصب على الخلاف:

تمسك الكوفيين بهذا العامل المعنوي في تعليل نصب المفعول فيه والذي يغني عن التقدير والتأويل، "فقرينة المخالفة شرط في النصب، واختلاف المعنى هو الفيصل في هذا النصب، وبذلك، يكون المعنى والمبنى قد تضـــافرا في إبراز المعنى الدّقيـــق للعبارة التي يقع فيها الخلاف"[1].

ويمكن تمثيل قرينة المخالفة كمايلي:

استوى الماءُ والخشبةُ ← أصلها استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ.(البناء اللغـــــوي سليم).

لكن تكرير الفعل يُجانِب المعنى المقصود، ولايعكس الواقع، لأن الخشبة لـــم تكن معوجّة لتستوي.

استوى الماءُ والخشبةُ. ← تحـــوّلت استوى الماءُ والخشبةَ

فتغيُّر الضّمة إلى فتحة، أدى إلى تغيّر في المعنى.

على الرغم مما في هذا التصوّر من دقة النظر، إلا أن جمهور النحـــاة رأوا الصواب في مذهب البصريين، لأنّه يتماشى والصّناعة النحوية.

3 ــ التيسير النحوي:

عوض أن نغوص في خلافات النحويين في ناصب المفعول معه، فنرهـــق عقول الناشئة والمبتدئين نكتفي بإعرابة، على أن يكون التركّيز منصبا على المعاني التي يؤديها.

8 ــ مسألة العامل في المستثنى النصب[2]:

اختلف النحاة في عامل النصب في المستثني نحـــو (قام القوم إلاّ زيدا)، وللنحاة في هذه المسألة عدّة آراء، وهي على النحو الآتي:

الرأي الأول:

يرى الكوفيون أنّ عامل النصب فـــــي المستثنى (إلاّ)، وإليه ذهب المبرّد والزجّاج مـــن البصريين

1 ــ فارس محمد عيسى، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، ص192.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة: 34.

لأن (إلاّ) قامت مقام أستثني، والمعني في (قام القوم إلاّ زيدا) أستثني زيـــــدا لذا وجب النصب.

اعترض الكوفيون على عمل الفعل المتقدّم، لأن الفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء، واستدلوا كذلك بانتصاب زيد في المثال التالي: (القوم إخوانك إلاّ زيدا) رغم عدم وجود فعل متقدم.

الرأي الثاني:

يرى البصريون أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاّ.

لأن الفعل وإن كان لازما فإنه قَوِيَ بـــ(إلاّ) فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بحرف الجرّ و(إلاّ) لا تعمل كحرف الجرّ لأنها غير مختصّة، والحرف متـــــى دخل على الفعل والاسم لم يعمل، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية فالهمزة والتضعيف يُعدِّيان وليسا بعاملين.

الرأي الثالث:

نسب للكسائي أن المستثنى انتصب لأن التأويل: (قام القوم إلا أنّ زيدا لم يقمْ)

الرأي الرابع:

ونسب أيضا للكسائي أن المستثنى انتصب لأنّه مشبه بالمفعول به.

الرأي الخامس:

رأى الفراء أن (إلاّ) مركّبة من (إنّ) و(لا) ثمّ خفّفت (إنّ) وأُدْغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـــ(إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـــ(لا) زيدا.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

نلاحظ في هذه المسألة الإعمالية تشعب الآراء وتعدّد مسالكها، وخلاف في تحديد العامل، وهذا الخلاف من باب إبراز قوة الساعد أو بما يسمّى الترف النحوي خاصّة ما أورده كل من

الفراء ورأي الكسائي الأوّل، ومع هذا نستطيع أن نستخرج من هذه الآراء التي وجّهها العامل آثارا.

1 ــ في التركيب

ــ في التركيب:إذا أعملنا (إلاّ) بمعنى أستثني كان الكلام جملتين:

لنضرب المثال التالي: قام القومُ إلاَّ زيدًا

الجملة الأولى: قام القومُ

الجملة الثانية: أستثني زيدًا

ــ وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة: قام القوم إلاّ زيدا.

ــ أما رأي كل من الفراء والكسائي فتأويلهما يُفضي إلى وجود جملتين، الجملة الأولى فعلية بسيطة (قام القوم) والجملة الثانية اسمية مركبة ومنسوخة (إنّ زيدا لم يقم) على تأويل الفراء، و(أنّ زيدا لم يقم) على تأويل الكسائي.

2 ــ التبويب النحوي:

ــ إذا أخذنا برأي البصريين فالاستثناء بـــ(إلاّ) يدرج في باب الإستثناء، وهذا رأي الجمهور.

ــ إذا أخذنا برأي الكوفيين ندرج المستثنى بـــ(إلا) في باب المفعول به.

ــ وإذا أخذنا برأي شيخي الكوفة فيُدرج المستثنى بـــ(إلا) في باب الجملة الاسمية المنسوخة بالأحرف المشبهة بالفعل.

3 ــ الأثر في الحكم النحوي:

ــ ويظهر أثر الخلاف في مسألة جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم، وتوسّط بين جزأي كلام نحو: (القوم إلاّ زيدًا قاموا ؟) فيه خلاف قيــل بالجواز وقيل بالمنع[1].

توجيه العامل هو الموجب للجواز أو المنـــــع، فعلى رأي من أعمل الفعل أو شبهه منـــــع

1 ــ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1ص558.

التعبير(القوم إلاّ زيدا قاموا)، وعلى رأي من أعمل (إلاّ) جوّز التعبير.

ــ ويظهر الخلاف في مسألة إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يرد إلى الكلّ؟

فيه خلاف، قيل نعم وقيل لا، بل يختصّ بالجملة الأخيرة.

الخلاف مبني على الخلاف في توجيه العامل في المستثنى، فمن قال أن العامل هو (إلاّ) أعاده إلى الكلّ، ومن قال إنّه الفعل السابق قال إن اتّحد العامل عاد إلى الكل، وإن اختلف فللأخيرة الخاصّة، إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد[1].

ــ إذا أخذنا برأي أن العامل (إلا) بمعنى (أستثني) هــذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمالها يجوّز (مــا زيدا قائما)، لأن المعنى (نفيت زيدًا قائمًا) وهذا لا يجوزه جمـــــهور النحاة[2].

9 ــ مسألة علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت؟[3] :

رأي الكوفيين:

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن خبر كــان والمفعول الثاني لــ(ظننت) نصب على الحال. لأن (كان) فعل غير متعدّ، واستدلّوا على لزومه بما يأتي:

ــ يكون الفعل متعدّ إذا كان فعل في المثّنى يقع على الواحد والجمع، نحو: كتبا نصّا، وكتبا نصوصا ولا يجوز ذلك في (كان) فلا نقول: كانا نائما، وكان نيّاما.

ــ يُكْنَى عن الفعل المتعدّي نحو: (ضربت زيــدا) فنقول: (فعلْتُ بزيدٍ)، ولا نقول في (كنتُ أخاك) (فعلْتُ بأخيك)، وإذا لم يكن متعديّا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال.

ولأنه يحسن أن يُقال: (كان زيد في حالة كذا)، و(ظنَنتُ زيدا في حالة كذا).

رأي البصريين:

---

1 ــ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1ص588.

2 ــ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص116.

3 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:119.

وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال.

واستدلّوا، بقول أبي الأسود الدؤلي:

دَعِ الخمرَ يشْرَبْها الغُوَاةُ، فإنّني رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بِمَكانِها

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنّـــــه أخوها غذتْه أُمُّـــهُ بِلِبانِها

لوقوعه ضميرا (لا يكنها أو تكنه)،

وقول الشاعر خليفة بن براز:

تَـــنْفَكُّ تَسْمَـــــعُ مَا حَيِيـــ ـــتَ بِهَالِكِ حَتَّى تَـــكُونَـــــهْ

قوله:(حتّى تكونه).

وقولهم:(كُنَّاهم، إذا لم نكنهم فمن ذا يَكُونُهُمْ)، وقولهم أيضا:(ظَنَنْتُهُ إيّاه)، لذا وجب أن ينتصبا نصب المفعول لأن الضمائر لا تقع أحوالا.

وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ العلل القياسية:

رجّح النحاة مذهب البصريين لورود خبر كان مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يُستغنى عنه[1]، ووقوع ثاني مفعول ظننت معرفة وضميرا وجامدا، وأنه لا يتم الكلام بدونه[2]، علل النحو على ثلاثة أضرب: (علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جـــدليّة نظرية)[3]. والعلل القياسية قسمان قسم معترف بثماره الإيجابية في النحو، وقسم لا يجدي كبير الفائدة ومسلك تعليل كلّ فريق في مسألة (علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت؟) هو مـــن العلل القياسية التي لا يجدي البحث فيها كبير الفائدة.

1 ــ ينظر:التصريح على التوضيح، ج1ص233، وحاشية الصبّان (شرح الأشموني على الألفية) ،ج1ص356،357.

2 ــ ينظر:التصريح علي التوضيح ،ج1،ص358.

3 ــ ينظر: الزّجّاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص65.

فـــ(كان) من الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدإ والخبر فتنسخ حكمهما الإعرابي[*]

قال ابن مالك في الألفية:

ترفع (كان) المبتدأ اسْما، والخبر تنصبه كـــ(كان سيِّدًا عمر)[1].

هذا من الجانب الشكلي، أما مـــن الجانب المعنوي فلـــــ(كان) معان ودلالات ذكرها النحاة، تضاف لمعنى الجملة الاسمية الداخـــلة عليها، وظـــنّ كذلك تدخل على المبتدإ والخبر، وتغيّر إعرابهما،وتعمل فيهمـــا النصب، ويصبـــح المبتدأ مفعـــولا أوّلا، ويصبح الخبر مفعولا ثانيا، وتضفي معنى على الجملة الداخلة عليها.

2 ــ خلاف لا طائل منه:

السؤال المطروح: ما جدوى القياس والتعليل في هذه المسألة، مـــادام لـــ(خبر كان) مؤثر في الشكل والمعني، وكذلك (ظنّ)، أيغيّر في اللفظ أو المعنى أو التركيب؟ وهل يزيد في ثراء اللغة؟

الجواب:أن تعليل كل مذهب في هذه المسألة الخلافية والتي كانت من وحي العامل، يغشيه التّكلف ولا يزيد اللغة فائدة، ويرهق كاهل متعلمي النحو، ويفصم العلاقة بين الدرس النحوي والاستعمال اللغوي، وهذا الخلاف لا طائل تحته، وهو من قبيل الترف النحوي.

*ــ هذا مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة، أما مذهب الكوفيين فـــ(كان) تنسخ الحكم الإعرابي للخبر فقط.

1 ــ ابن مالك : ألفية ابن مالك في النحو والصرف،ص27.

المبحث الثاني: تأثير العامل في الخلاف النحوي في الفعل المضارع

1 ــ مسالة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية[1]:

اختلف نحاة المصرين فـــي عامل النصب في الفعل المضارع وانفرد عمر الجرمي مـــن البصريين برأي ثالث في نحوقولك: (لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ).

الرأي الأول:

رأى الكوفيون أن الفعل المضارع منصوب على الصرف؛

لأن الثاني مخالف للأوّل، ولا يحسن تكرير العامل بجزم الأول وبنصب الثاني، فالمراد النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب جـــزم الفعلين، فيكون المراد النهي عن الأكل والشرب منفـــــــردين ومجتمعين لأن الثاني موافق للأول في النهي. وفي المثـــــال المضروب (لا تأكلِ السمك وتشْربَ اللبن)، الثاني مـــــخالف للأوّل ومصروفا عنه، ولمّا كان كذلك فالصرف ناصب للفعل الثاني.

الرأي الثاني:

ورأي البصريون أنه منصوب بتقدير (أنْ)؛

لأنّ الأصـــل في الواو حـــرف عطف، والأصـــــل في حروف العطف أن لا تعمل لانتفاء الاختصاص، لمّا قصـــدوا أن يكون الثاني فـــي غير حكم الأول وحـــوّل المعني إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلـــى الاسم، فوجب تقدير(أنْ) لأنهـــا مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.

الرأي الثالث:

وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:75.

باب العطف.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين، حيث رأى أن الذي أوجب نصب الفعل بتقدير (أنْ) هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ الربط بين الشكل والمعني النحوي ومقاصد المتكلّم المخاطِب:

أثر العامل في هذه المسألة أفضى إلى رأيين وجيهين فيهما تصور عميق، وفكر بديـــــع يعكس النضج الذي وصل إليه النحاة القدمـــــاء، رأي البصريين بتقدير (أَنْ) نحو: (لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ) الفعل المضارع (تشربَ) أتى منصوبا.

والسؤال المطروح: لماذا نصب الفعل ؟

ــ مراعاة لمقاصد المتكلِّم المخاطِب، لأنـــــه يقصد النهي عــن أكل السمك وشــرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، والنصب قرينة تحمل المعنى المقصــود، لكنْ في عرف النحاة يُرفع الفعل المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية(*) فالعامل المناسب الذي يخدم مقاصــد المتكلِّم وبه يكون البناء اللغويّ سليما عنــد البصريين تقدير (أنْ) بعد الواو وهذه الأخيرة تصــبح تحمل معنى المعية.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن سبب النصب (الصرف) وهذا المصطلح هو نفسه الخلاف والذي علّلوا بــه نصب المستثني بـــ(إلاّ)، ونصب المفــعول معه، الظرف المنصوب الواقع خبرا، وهذا العامل الذي قال به نحاة الكوفة هو في مجمله يدلّ على نظرة لغوية واعية، لأنّه يجعل الإعراب خاضعا للمعنى وتابع له، وقد عرفه محمد خير الحلواني بقولـــــــه:" ومعنى الخلاف أو الصرف أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلا أن المتكلِّم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأوّل، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه

* ــ استعملنا عامل التجرد في رفع الفعل المضارع، لأن هذا العامل هو المرجّح عند جمهور النحاة.

المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد"[1].

لنطبق هذا التعريف على المثال الذي ضـــــــرب سابقا (لا تأكلِ السمكَ وتشْرَبَ اللبنَ) نلاحظ في التركيب مايدلّ على الربْط بين الأكل والشرب، وهو الواو. لكن قصد المتكلِّم لا يريد أن ينهى المخاطَب عن الأكل والشرب، في كل الحالات(مجتمعين ومنفردين)، بل أراد أن يُخرج (الشُّرب) من حكم النهي الذي في (الأكــل)، فنصبه ولم يجزمه، لأن في النصب مخالفة إعرابية تعبّر عن المعني الذي يقصده المخاطِب، وتصرف من ذهن المخاطَب معنى الاشتراك في حكم النهي.

والذي نقوله في هذه المسألة الخلافية والتي وجّهها العامل، أن كلا الرأيين يعبر على نظرة لغوية واعية، وهذا النوع من الخلاف هــو إيجابيّ ووظيفيّ لأنه يجمع بين الشــكل والمعنى لخدمة المقاصد، و مذهب البصريين يتّفق والصناعة النحوية والتي تُملى بأن الفعل المضارع المنصوب يتطلّب عاملا وهو لا يخرج من النواصب التى أقرّها النحاة، واخيارهم (أنْ) لأنّها أم الباب، أما رأيُ الكوفيين أُولِع به المحدثون الذين لا يحبذون التقدير وينفرون منه، وعامل الصرف والخلاف الذي ابتدعه الكوفيون ملاذهم في تخليص النحو من التقدير في كثير من القضايا.

2 ــ مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية[2]:

اختلف نحاة المذهبين الكبيرين في عامـــــل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، وانفرد عمر الجرمي برأي وتبعه بعض الكوفيين.

الرأي الأوّل:

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقــع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء ــ التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ــ ينتصب بالخلاف

لأن الجواب ليس من الأشياء الستة، ومخالف لما قبله فإذا قلنا (لا تنقطع عنّا فنجْفُوَكَ) لم يكن

1 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص177.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:76.

الجواب نهيا وهكذا مع الأمر والنفي والاستفهام والتمنّي والعرض، ولمّا كان مخالفا لما قبْله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف.

الرأي الثاني

ورأى البصريون أنه ينتصب بإضمار (أنْ).

لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمــل، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل وحُوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى اسم، فوجب تقدير(أنْ)، لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.

الرأي الثالث:

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف وإليه ذهب بعض الكوفيين.

ــ وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ عامل الخلاف

ــ استعمل الكوفيون عامـــل الخلاف في تعليل الكثير من المسائل الاعمالية، وهذا العامل كما رأينا في المسائل السابقة يربـــط بين ثنائية الشكل والمعنى لخدمـــة المقاصد، وتعليل الكوفيين النصب في هذه المسألة في عمومه لا يخرج من فلك القاعدة الاعمالية التي اشتهروا بها.

فما قبل الفاء فيه أحد المعاني النحوية العامـــة (الأمر، النهي،الاستفهام، التمني، العرض)، والجواب أي بعد الفاء ينتفي هذا المعنى وهذه المخالفة في المعنى كانت سببا في نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء.

إن عامل (الخلاف) الذي اشتهر به الكوفيون والذي عوّلوا عليه في تعليل العديد من المسائل

العمالية هو من آثار الخلاف النحوي بين المذهبين الكبيرين.

2 ــ الحكم النحوي:

ــ ويظهر أثر الخلاف في:

أ ــ مسألة جواز تقديم الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه.

حيث أن مذهب البصريين هو أن الفعل المضارع ينصب بـــ(أن) مضمرة وجوبا بعد فـــــاء السببية، وأن الفاء السببية عاطفة، عطفت المصدرالمقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه[1].

نحو:

ــ (أين بيتك فأزورَك؟) فالتقدير: لتكن منك دلالة على بيتك فزيّارة منى.

ــ (ما زيد هنا فنكرمه؟) فالتقدير: لم يكن من زيد إتيان فيكون منا إكرامه.

ــ (ساعدني فأكرمك) فالتقدير ليكن منك مساعدة لي فإكرام مني إياك.

مذهب الكوفيين أن الفاء ليست للعطف في هذه المسألة[2].

مذهب الجرمي وبعض الكوفيين أن الناصب هو الفاء نفسها، وهي ليست عاطفة.

وهذا حكم كل مذهب:

ــ مذهب البصريين لايجوز أن يتقدّم الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية على سببه، لأن المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه.

ــ ومذهب الكوفيون جواز التقديم، لأن الفاء عندهـــــم ليست للعطف وإنما جواب تقدّم على سببه.

ــ ومذهب الجرمي مع مـــن تبعه من الكوفيين جواز التقديم، لأن الفـــــاء ليست عاطفة ولا معطوف هنا، وإنّما جواب تقدّم على سببه مع تقدّم الجملة فلم يمتنع[3].

---

1 ــ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ج1ص562.

2 ــ الصبّان، حاشية الصبّان(شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)،ج3ص447.

3 ــ السيوطي،الأشباه والنظائر في النحو، ج1ص562.

ب ــ مسألة جواز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها،

نحو: (ما زيد يكرم فنكرمه أخانا) على معنى (ما زيد يكرم أخانا فنكرمه).

ــ مذهب البصريين يمنع ذلك ولا يُجوّزه، لأن يذهبون إلى مابعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم من الفعل (يُكرم)، فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، كذلك لا يجوز أن يفصل بين (يكرم) ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر.

ــ أما مذهب الكوفيين والجرمي الجواز، لأنه لا عطف ولا مصدر متوهم عندهم[1].

3 ــ مسألة هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل؟[2]:

اختلف نحاة المصرين في عمل (أنِ) المصدرية محذوفة من غير بدل.

الرأي الأول:

ذهب الكوفيون إلى أن (أنِ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل.

احتج الكوفيون بدليل السماع نحو قراءة عبد الله بن مسعود{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ}(البقرة:83) فنصب (تعبدوا) بـــ(أنْ) مقدّرة والتقدير: (أن لا تعبدوا).

وقول طرفة:

ألا أيُّهذا الزّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخْلِدِي

فنصب (أحضرَ) لأن التقدير: أنْ أحضرَ، فحذفها وأعملها مع الحذف والدليل على صحّة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله: (أنْ أشهدَ اللذات).

وقول عامر بن طفيل:

فلم أر مثلَها خُباسَةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعْد ما كدْتُ أَفْعَلَهْ[3]

---

1 ــ السيوطي،الأشباه والنظائر في النحو، ج1ص562.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:77

3 ــ نسب لعامربن طفيل، وامرئ القيس، وعامر بن جؤين، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج6ص102.

فنصب (أفعلَه) لأن التقدير (أَنْ أفعَلَه) وهذا على أصلكم لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد فاء السببية، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتّى فكذلك هاهنا.

الرأي الثاني:

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل؛

لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فـــــلا ينبغي أن تعمل مع الحذف من غير بدل.

واستدل البصريون بما قعّددوا لنظرية العامل:

ــ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال: فــإذا كانت (أنّ) المشدّدة الــتي تنصب الأسماء لاتعمل مع الحذف وهي الأقـــوى، فالأَوْلى أن لا تعمل (أنْ) الخفيفة التي تباشر الأفعال مع الحذف.

ــ الأصل أقوى من الفرع: (أن) الخفيفة أعملت النصب لأنها أشْبهت (أنّ) المشدّدة، فإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع أولى أن لا ينصب مع الحذف.

وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين، واعتبر:

قراءة ابن مسعود{ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ } قراءة شاذّة، ونصب (أَحْضُرَ) في بيت طرفة رواية خاطئة، والرواية الصحيحة عنده على الرفـــع، ونصب (أفعلَه) في بيت عامر بن طفيل من التوهم وكأنه قـــال (كدْت أن أفعله) وتخريج ابن الأنباري فـــي هذا الموضع فيه كثير من التعسف والتمحّل.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ الحكم النحوي:

قال ابن هشام في حذف أن الناصبة :" هو مطّـــرد في مواضع معروفة وشاذّ في غيرها"[1].

وقال به سيبويه في قول الشاعر:

1 ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2ص297.

ونَهْنَهْتُ نفسي بعْد ما كدْتُ أَفْعَلَهْ

اعتبر الفتحة على لام (أفعلَه) فتحة إعراب، وأن الفعل منصوب بـــ(أن) المصدرية محذوفة، واعتبر المبرّد الأصل (أفعلُها) بضمة على اللام، ثمّ حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها[1]. وقد استند المبرّد إلى هذا التخريج على القاعـــــدة نحوية التي تنص على: عدم جواز دخول (أن) على خبر (كاد).

وذهب الأعلم: إلى أن الفتحة التي على اللام فتحة بناء وأن الفعل مبني علـــــى الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا[2]، وتخريـــج الأعلم ينطلق من القاعدة النحوية سالفة الذكر والتي استند عليها المبرّد، أما تخريج ابن الأنباري المذكور سابقا فلأنه لا يجوّز عمل (أن) محذوفة.

ــ من أجاز حذف أن المصدرية نصب الفعل المضارع وهو رأي الكوفيين.

ــ ومن منع عمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل رفع الفعل وهو رأي البصريين.

إن النصب بـــ(أن) المصدرية محذوفة مُوثّق بالسمـــــــاع، والإقرار به فيه توسيع في لغتنا العربية، ويوافق مبدأ الاقتصاد في اللغة.

2 ــ المبالغة في الصّنعة النحوية

بالغ البصريّون في هـــــذه المسألة في الصنعة النحوية، والإيغال فـــي العمليات العقلـــية، والإسراف في فلسفة العامل ، بينما الكوفيون دلّلوا بالاستعمال اللغوي، وفعّلوا السماع.

4 ــ مسألة ناصب المضارع بعد لام التعليل[3]:

اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب الفعـــــل المضارع بعد لام التعليل نحو (جئتك لتكرمني).

الرأي الأول

1 ــ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2ص297.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج2 ص113، ينظر: الانتصاف من الانصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد.

3 ــ المصدر نفسه، المسألة:79.

ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) نحو (جئتك لتكرمني).

لأنها قامت مقام (كي)، واشتمت معناها لذا عملت النصب، واعتبر الكوفيون أن هــذه اللام ليست لام الخفض التي تعمل في الأسماء واستدلّوا على دعواهم بما يأتي:

ــ إذا سلّمنا أن هذه اللام هي التي تعمل الخفض في الأسماء، جاز أن يُقَال: (أمرت بتكرمَ) على تقدير (أمرت بأن تكرم)، وهذا فاسد بالإجماع.

ــ فكما جاز أن تعمل الجزم في الأفعال(الأمر والدعاء)، جاز أن تعمل في بعض أحوالها فيه النصب.

الرأي الثاني:

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها والتقدير (جئتك لأن تكرمني).

لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل للأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أنْ)، و(أنْ) بالذات لاعتبارات وهي:

ــ (أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر لذا يجوز دخول حرف الجرّ.

ــ (أنْ) أم الباب فكان تقديرها أولى من غيرها، لذا إن شئت أظــهرتها بعد اللام، وإن شئت أضمرتها بعد اللام.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ أثر في المعنى:

الكوفيون ينصبون الفعل المضارع باللام التي بمعنى (كي)، أما البصريون فينصبون بــ(أنْ) المقدّرة.

لنأخذ المثال المضروب في ثنايا المسألة:

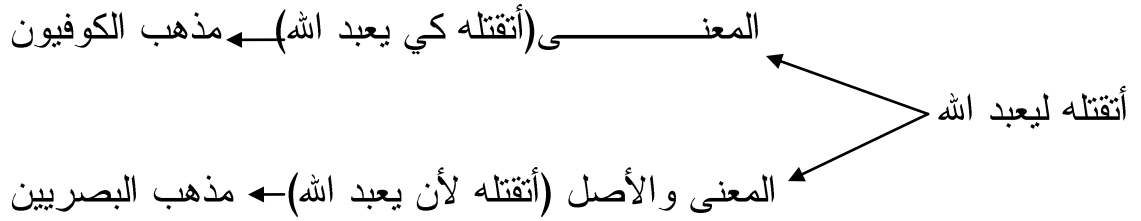

وفاضل السامرائي يري بأن هناك فرق دلالى بين التعبيرين"بل الذي يبدو على وجه التدقيق، أن التعليل بأن وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، ويختلف عن التعليل بـــ(أن) مع اللام في أحيان كثيرة"[1].

أتقتله أن يعبد الله.←(تفيد نصا أنّه يعبد الله، وأنه يقتله بسبب عبادتـــــــه له).

أتقتله لـــيعبد الله.←(تفيد نصا أنّه لا يعبد الله، وإنما تفيد أنه يقتلة حتى يعبد الله).

أتقتله لأن يعبد الله.←يحتمل معنيين
(أنه يعبده، وأنّه يقتله بسبب عبادتـــــه له).
(أنّه لا يعبده، وأنه يقتله لأجل أن يعبـــده).

هذا يدلّ على أنها ثلاثة أساليب مختلفة وليست أسلوبا واحدا[2].

الشاهد أن ما ذهب إليه البصريون والكوفيون في هذه المسألة الخلافية أسلوبان مختلفان، فإذا كان العامل اللام نفسها فللعبارة دلالة واحدة، وإذا قدرت أن وكانت هي العاملة وجمعت مع اللام فدلالة التعبير احتمالية.

2 ــ الإعراب:

ــ إذا أخذنا بري الكوفيين فاللام ناصبة والفعل المضارع الذي يليها منصوب بها

إذا أخذنا برأي البصريين فالام حرف جرّ والفعل المضارع الذي يلي اللام منصوب بـــ(أن) المحذوفة، وأن المحذوفة والفعل الضارع المنصوب بها في تأويل مصـــــدر مجرور باللام.

3 ــ التيسير النحوي:

1 ــ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3ص306.

2 ــ المرجع نفسه، ج3ص306.

من باب التيسير علـــى المبتدئين يقال لهم بـــأن اللام هي الناصبـــة، وتُرجأ عملية التقدير للمراحل المتقدّمة. ويُترك الخلاف في هذه المسألة للمتخصّصين.

فالخلاف في هذه المسألة في نظر النحو التعليمي هو تكامل في حقيقة الأمر ويخدم المتعلمين، وذلك باستثماره وفق الانتقال من البسيط (مـــذهب الكوفيين) إلى المعقّد (مذهب البصريين).

5 ــ مسألة هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع؟[1]:

اختلف نحاة المذهبين الكبيرين في جواز مجيء(كما) بمعنى (كيما) وينصب بعدها الفعل المضارع

رأي الكوفيين:

رأى الكوفيون أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وتنصب مـــــا بعدها ولا يمنع جواز الرفـــــع واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين.

واستدل الكوفيون بالسماع نحو قول الشاعر صخر الغَيّ:

جاءتْ كبيرٌ كَمَا أُخَفِّرَها والقومُ صِيدٌ كأنّهمْ رَمِدُوا

أراد (كيما أُ خفرَها) ولهذا المعنى أُنتصب الفعل المضارع

وقول الشاعر:

وَطَرْفَكَ إِمَا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ كما يَحْسِبُوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ[2]

أراد (كيما يحسبوا)

وقال آخر:

لا تَظْلِمُوا النّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا

أراد (كيما لا تظلموا).

وقال عَديٌّ بن زيد العِباديٌّ:

اسمَعْ حديثا كَمَا يوماً تُحَدِّثَهُ عن ظَهْرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سَأَلاَ

---

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة:81.

2 ــ البيت لجميل بن معمر، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج3ص273.

أراد (كيما يوما تحدّثَه)

وقال آخر:

يُقَلِّبُ عيْنيْه كما لأخَافَهُ تَشَاوَسْ رُوَيْدًا إنّنِي مَنْ تأَمّلُ[1]

أراد (كيما لَأ خافَهُ) واللام للتوكيد، وهذه الشواهد تدل على صحة مذهبنا

رأي البصريين:

ورأى البصريون أنّ (كما) لا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجـــوز نصب ما بعدها بها. لأن الكاف في (كما) كاف تشبيه أدخلت عليها (ما) وجُعلا بمنزلة حرف واحد كما أُدخلت على (رُبَّ) وجُعلا بمنزلة حرف واحد، ويليها الفعل كـــــ(ربّما)، والفعل بعد (ربّما) لا ينتصب، فكذلك بعد (كما).

وقد رجح ابن الأنباري رأي البصريين وحجته أن ما قدّم من شواهد لا حجّة لهم فيها لأن الروايات الصحيحة كالآتي:

البيت الأول: رُوي (كَمَا أُحَفِرُهَا) بالرفع، واختارها الفرّاء وهو من أصحابكم.

البيت الثاني الرواية الصحيحة: *لكي يحسبوا أنْ الهوى حيْث تَنْظر*

البيت الثالث الرواية الصّحيحة بالتوحيد: *لا تَظْلِمِ النّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُ*

أما البيت الرابع فلم يروه بالنصب أحد إلا المفضّل الضبْي وحده، والرواية الصحيحة باتّفاق الرواة من البصريين والكوفيين برفع الفعل المضارع (كما يوما تحدّثُه).

واعتبر أن الشواهد المحتج بها وإن صحّت فلا تخرج من حدّ الشذوذ والقلة.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ تغير الروايات:

الذي نلاحظه في هذه المسألة الخلافية ــ في رأينا ــ أن احتدام الخـــلاف بين المذهبين الكبيرين أدى إلى استعمال أساليب تتنافي وورح التنافس العلمي الخالص، ودليلنا في ذلك

1 ــ البيت لأوس بن حجر، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج6ص268.

الشواهد المستدلّ بها، فالشواهد نفسها، وكل مذهب يستدلّ برواية تخدم ما أراد إثباته، عهدنا في المسائل السابقة من نحاة المصريين اتفاقهم في الرواية المحتجّ بها أكثر من اختلافهم.

ــ وهذا جدول يحوي الشواهد المحتجّ بها، ويبـــــين الخلاف في الرواية بين المذهبين الكبيرين:

الرواية المستدَلّ بها من طرف الكوفيين	الرواية المستدَلّ بها من طرف البصريين
كما يَحْسِبُوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ	لكي يَحْسِبُوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ
جاءتْ كبيرٌ كَمَا أُخَفِّرَها	جاءتْ كبيرٌ كَمَا أُخَفِّرُها
لا تَظْلِمُوا النّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا	لا تَظْلِمُوا النّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُ
اسمَعْ حديثا كَمَا يوماً تُحَدِّثَهُ	اسمَعْ حديثا كَمَا يوماً تُحَدِّثُهُ
يُقَلِبُ عيْنيْه كما لأخَافَهُ	يُقَلِبُ عيْنيْه لكيما أخَافَهُ

ــ السؤال المطروح: كيف يكون الخلاف كليّا في رواية الشواهد المحتجّ بها؟

6 ــ مسألة هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟[1] :

رأي الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أنْ) بعدها للتوكيد، نحو (ما كان زيد لأن يدخل دارك) و(ما كان عمرو لأن يأكل طعامك) ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجَحْد عليها، نحو (ما كان زيد دارَك ليدخل) و(ما كان عمرو طعامَك

1 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة: 82.

ليأكل) والدليل على أنها هي العاملة، وجواز إظهار(أنْ) بعدها ما قدّمناه في(مسألة لام كي)[1].

والدّليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بـــ(لام الجحد) سماعيّ وهو قول الشاعر:

لقد عَذَلَتْنِي أمُّ عمرٍو، ولَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا ما كنتُ حيّا لأَسْمَعَا[2]

أراد: (ولم أكنْ لأسمع مقالتها)، فقدّم منصوب (لأسمع) عليه وفيه لام الجحود.

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدها ولا يجوز إظهارها ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها.

لأن لام الجحد صارت بدلا من (أنْ)، كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم (ألله لأقومنّ) لم يجز إظهارها، كذا (أنْ). أما تقديم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه في البيت السابق، وادّعائهم أن أصل الكلام (ولم أكن لأسمع مقالتها) لاحجة فيه لأن (مقالتها) منصوب بفعل محذوف يدلّ عليه الفعل المذكور والأصل (ولم أكن أسمع مقالتها)[3].

وقد رجّح ابن الأنباري رأي البصريين

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ التقدير المتكلّف فيه:

الفعل المضارع منصوب بعد لام الجحود[*] بلا خلاف والمستقرئ كلام العرب يتبيّن له ذلك، وخلاف نحاة المِصْرَيْن يكمن في عامل نصب الفعل المضـــارع بعد لام الجحود من جهة، والعامل في المفعول به الذي يسبقها من جهة أخرى.

---

1 ــ ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف ، المسألة: 79.

2 ــ البيت بلانسبة، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ج4ص235.

3 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، ج2ص138، ينظر:الانتصاف من الانصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد.

* ــ يشترط في لام الجحود اجتماع أربعة شروط وهي: أن يسبقها فعل كون ناسخ دون غيره من الأفعال منفيّ ــ مع بقاء معنى النفي وعدم إلغائه بشيء، مثل (إلا) التي للاستثناء، أو إحدى أخواتها ــ ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط بعده اسمه ظاهرا، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة. فإن فقد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام جحود. ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4ص320.

البصريون أوفياء لقواعـــــــدهم، فكلّ ما ينزاح عنها يردّونه إليها بالتَّقدير والتأويل، وهذه الآليات فيها المقبول، وفيها ما يغشاها التكلف، وسوء التّمحـــــل الذي لا تتحمّله طاقة اللغة، وتنأى عنه النظرة الموضوعية والمنهــج السليم، والمحرك لهذه الآليات نظرية العامل، ومن التقدير المتكلّف فيه، تقديرهم عاملا للمفعول به الذي يسبق لام الجحود.

ففي البيت الذي استشهد به الكوفيون على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحود.

..... ولمْ أكنْ مَقَالَتَهَا ما كنتُ حيّا لأَسْمَعَا.

البصريون لا يجوّزون أن يتقدّم معمــول المضارع المقترن بلام الجحود عليه، لذا يقدّرون عاملا ناصبا للمفعول به (مقالتَها) وهذا العامل هو فعل مضارع محذوف يـــــدل عليه الفعل المذكور، وأصل الكلام عندهم (ولم أكن أسمع مقالتها).

لنعيد العبارة مع تقدير المحذوف : (ولم أكن أسمع مقالتها ما كنتُ حيّا لأَسْمَعَا).

أليس هذا من التقدير الذي يغشاه التّكلف والتّمحل؟

فالفعل المقترن بلا الجحود هو متــعدّ واستوفـــــى مفعوله المتقدّم، فلا حاجة إلى التقدير وتحميل العبارة ما لا تطقه، وما يقوي رأي الكوفيين أن الفعل المضارع المنصوب المقترن بلام الجحود لم يستوف مفعوله إن نحن أخذنا برأي البصريين.

في رأينا أن مذهب الكوفيين أسلم منهجا لأن العامل المقدّر من لدن البصريين، ليس الكلام في حاجة إليه، وهذا الضرب من التأويل يخرج بهم من إطـــــــار الدراسة اللغوية، إلى تمحّلات مرهقة لا قبل للمنطق بها.

2 ــ الإعراب:

مذهب الكوفيين:

أنّ اللام (الجحود) من نواصب الفعل المضارع، والجملة الفعلية بعدها خبر كان، فــ(لام) الجحود عندهم هي العاملة بنفسها والتقدير عندهم: (ما كان اللهُ يذرُ المؤمنين)

مذهب البصريين:

أنّ لام الجحود حرف جرّ، مجروره المصـــدر المؤول الذي يسبـــك من (أنْ) المضمرة وجوبا والفعل بعدها. والجار والمجرور يعلقان بخبر كان المحذوف.

ففي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {آل عمران:179}.

اللام لام الجحود، يذر فعل مضارع منصوب بـــ(أن) المضمرة وجوبا، (أن) ماتلاها بتأويل مصدر في محل جرّ باللام، والجار والمجرور متعلّق بخبر كان المحذوف أي (مريدا).

وقد أعرب صاحب الدرّ المصون:

منصوب خبر (كان) محذوف وأنّ اللام (الجحود) مقوية لتعدية ذلك الخبر المقدّر، والتقدير: (ما كان الله مريدا لأن يذر المؤمنين)، فـــ(أن يذر) هو مفعول (مريدا)،

والتقدير (ما كانَ اللهُ مريدًا تركَ[*] المؤمنين)[1]

3 ــ التيسير النحوي:

يمكن الاستثمار في هذا الخلاف وما يخدم تعليم النحو، فمـــذهب الكوفيين هو الأيسر على الناشئة لخلوّه من التقدير المرهق لعقول المبتدئين في تحصيل النحو، لذا فهو عمليـــة سابقة خادمة لمرحلة لاحقة يشتدّ فيها عود المتعلمين، فيلائم نموهم العقلي استعمال التقدير والتأويل فينفتحون على المذهب البصري دون مشقّة.

يعلّم الناشئة: أنّ لام الجحود هي ناصبة الفعل، وأن الجملة الفعلية الموالية للام هي خبر كان. ويضاف إلى ذلك المعنى الذي يؤديه أسلـــوب لام الجحود، حتـــى نربط بين المعاني النحوية الخاصّة، والمعاني النحويّة العامة. وتترك التقديرات البصرية للمراحل المتقدّمة، أما الخلاف وتشعّباته في هذه المسألة فهو للمتخصّصين الباحثين عن أسرار هذه اللغة.

4 ــ التبويب النحوي:

---

* ــ الفعل (يذر) لا يتصرف كـــ(يدع) استُغْنِيَ عنه بتصرّف مرادفه (ترك). ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج3ص508.

1 ــ المصدر نفسه، ج3ص508.

إذا أخذنا بالمذهب البصري فـ(لام) الجحـــود من عوامل الأفعال، فهي تنصب الفعـــل المضارع.

وإذا أخذنا برأي البصريين فـ(لام) الجحود من عوامل الأسماء، فهي تجر الاسم.

5 ــ الأسلوب والمعني:

على مذهب الكوفيين: اللام زائدة لتوكيد النفي، فلا فرق عندهم بين(ما كان زيد يقومُ)، و(ما كان زيد ليقومَ) إلا مجرد التوكيد الذي تفيده زيادة اللام.

فأسلوب لام الجحود عن الكوفيين يُنسج لتأكيد نفي الفعل المقترن بلام الجحود.

أما على مذهب البصريين في: (ما كان زيدٌ ليقومَ) فلنفي التهيئة والإرادة للقيام.

فالخلاف جلِي بين الأسلوبين، "وأبلغية أسلوب الجحود إنّما على مذهب البصريين"[1].

7 ــ مسألة هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها؟[2]:

رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن (حتّى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ)، نحو قولك (أَطِعِ الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة) و(اذكر الله حتّى تَطْلُعَ الشمس)

لأنها إما تكون بمعنى (كي)، نحو: (أطع الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة) أي (كي يدخلك الجنة)، وتكون بمعنى إلى أن، نحو: (اذكر الله حتى تطلع الشمس) أي: (إلى أن تطلع الشمس)، فـــ(حتّى) قامت مقام (كي) فعملت النصب، وقامت كذلك مقام (أنْ) وعملت عملها. مثل: واو القسم التى قامت مقام الباء فعملت عملها.

وهي حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك (مَطَلْتُهُ حتّى الشتاءِ، وسَوَّفْتُهُ حتـــى الصيفِ). لأنها تقوم مقام (إلى) فتعمل الخفض مثلها.

رأي البصريين:

---

1 ــ محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ط ، د.ت، ق1ج2 ص456.

2 ــ ابن الأنباري، الإنصاف، المسالة:83.

وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها.

لأن حتى من عوامل الأسماء، ولا يجـــوز أن تكون من عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أنْ)، وهي والفعل بمنزلة المصدر، ويجوز أن يدخل عليه حرف الجرّ، وكان تقديرها أولى لأنها أم الباب.

رأي الكسائي:

وذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بـــ(إلى) مضمرة أو مظهرة.

ــ وقد رجّح ابن الانباري رأي البصريين.

أثر العامل في الخلاف:

1 ــ كوفي ينحو إلى الوصف، وبصري من أدواته التقدير والتأويل:

من خلال هذه المسألة والمسألتين: 82،79 يتضح لنا أننا أمام مذهبين كوفي يقترب من الاتّجاه الوصفي، يكتفي بالملاحظة والوصف،ولا يتعدّى إلى مـــــا وراء الظاهرة، ومذهب يتعدّى الوصف، ومن أدواتة المكينة التقدير والتأويل ليحافظ على النظام ولا يخرق قواعده، وإزاء معالجة القضايا النحوية من لدن نحاة المصرين تباين رأي المحدثين منهم من رأى أن الوصف هو المنهج الأمثل لدراسة اللغة، ومنهم من نوّه إلى أن توجهات الوصفيين تفتقر إلى المرونة، والوصف لا يمثل المنهج الأنسب لدراسة اللغة الـــــعربية لخصوصيتها، والتي من أدواتها التقدير، والتأويل، والتعليل، على أن يتـــــم ذلك في حـــــدود يحفّ جوانبها القصد والبساطة[1].

لما استقرأ نحاة الكوفة هذه اللغة لاحظـــوا أن الفعل المضارع ينصب إذا سبقته (حتّى) فقالوا بأنّ ناصب الفعل المضارع هي (حتّى) نفسها، وتوقّفوا عند هذا الحد ولم يجنحوا إلى

1 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص203.

الاتساع في التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر. بهذه النظـــــرة اعتبر المحدثون مذهب الكوفيين الأقرب إلى المنهج الوصفي[1]، ورأي فيهـــم دعاة التيسير الأقرب إلى تبسيط قواعد النحو.

2 ــ الإعراب:

إذا أخذنا برأي الكوفيين فــ(حتى) ناصبة بنفسها الفعل المضارع الذي يليها، أما رأي البصريين فعامل نصب الفعل المضـــــــارع (أن) المقدّرة بعد (حتى) وهذه الأخيرة حرف جرّ مجروره المصدر المؤوّل الذي يسبك من (أن) المحذوفة وجوبا، والفعل المضارع المنصوب.

3 ــ التيسير النحوي:

على نهج المسألتين 79،82 حيث يتم الانتقال من الظاهـــــر إلى التقديـــــر والتأويل في التدريس، وبهذا نحقّق مبدأا من مبادئ التعليم وهو الانتقال من البسيط إلى المعقّد.

4 ــ التبويب النحوي:

تبوّب (حتى) على مـــــذهب الكـــــوفيين مع نواصب الفعل المضارع، ومـــــع حروف الخفض(الجرّ) أما على رأي البصريين فتبوّب مع حروف الجرّ.

ــ من خلال تتبع المسائل سالفة الذكر والتي كان العامل مسببا للخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، وتعدّيه في أحوال إلى نحاة المذهب الواحدة تبين:

1 ــ أن مسائل طال فيها الخلاف وكثر فيها الجدل العقلي وتعدّدت فيها الآراء، ولم نجد لها ثمارا فالخلاف فيها لا طائل منه ولا يجدي كبير المنفعة، لأنه لا يؤدي إلى معنى كلامي أو حكم لفظي.أي لا فائدة ترجي منه في خدمة الدرس اللغوي، ولا يزيد منفعة للمتعلّم.

2 ــ مسائل خلافية فيها أثر وفائدة للغة العربية، وتعلميتها.

3 ــ جمع المسائل الخلافية الإعمالية في مصنف واحد بيّن لنا مذهب البصريين والكوفيين

1 ــ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص58.

في تطبيق نظرية العامل، خاصّة الكوفيين الذين لم يؤلفوا كتبا خالصة في النحو.

4 ــ هذه المسائل الخلافية كانت مادة استفاد منها الخلف حتى زماننا في التوليف، والانتقاء، والابتكار، وتيسير لنحو للمتعلّمين.

الخـــــــــاتمة

الخاتمـــــة:

وبعد هذا العرض لفصول بحثنا، ووصـــولنا إلى الخاتمة، فإننا سنعرض أهم النتائج التي خلصنا إليها في بحثنا هذا وهي :

1 ــ نظرية العامل نظرية أصيلة في نحونا وتعكس مستوى التفكير الراقي الذي وصـــل إليه نحاتنا القدماء؛

2 ــ نظرية العامل نجمت من ظاهرة الإعراب وهذا الأخيرة أهم ما تتميّز به اللغـــــــة العربية؛

3 ــ نجم عن نظرية العامل مشاكل أهمهـــا ظاهرة الخلاف، لأن النحاة الأوائل ــ خاصّة في عهد المذهبين الكبيرين ــ لم يحدّدوا مفهوما مضبوطا للعامل، يسمح بتحديد العوامل وتوجيهها؛

4 ــ إن تأخر المنظومة المفاهيمية لنظرية العامل(الحدود، الأصول، الأدوات المنهجية) على جانبها الإجرائي أدّى إلى الخلاف في كثير من المسائل النحوية.

5 ــ الاختلاف في التَّوَجُّه الفكري بين المـــذهب البصري والمذهب الكوفي فالأول أقرب إلى المنهج العقلي، والثاني أقرب إلى المنـــــهج الوصفي، أدّى إلى التباين في النظرة إلى نظرية العامل، مما انجرّ عنه الخلاف بين المذهبين؛

6 ــ إن الخلاف النحوي الذي تسبّب فيه العامل أدي بالخروج عن الواقع اللغة نذكر على سبيل المثال الشواهد المسبوكة التي لا تعكس الاستعمال اللغوي، القياس النظري، التكلف والتمحل في التأويل والتقدير، التعليل العقلي الخـــــارج عن واقع اللغة كتعليلهم في عامل الخبر، أن النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطـــب، فالتسخين إنّما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنـــــار وحدها فكذلك الابتداء فهو العامل فـــي الخبر بواسطة المبتدإ؛

7 ــ انعقاد الإجماع على هذه النظرية، شذّ قطرب ورُدّ علـــيه في زمانه، وابن مضاء الذي لم يصادفه النجاح، ولم تلق فكرته قبولا عند القدماء؛

8 ــ مع انتشار المنهج الوصفي في العالم العربي، عادت الروح لأفكار ابن مضاء وكانت

مضربا للثناء من جهة، ونقطة ارتكاز لهدم نظرية العامل.

9 ــ البدائل المقترحة مكان نظرية العامل لم يكتب لها النجاح، لأنها حاولت تطويع النّحو لمناهج قامت على لغات تتباين واللغة العربية والتي تتميّز بالإعراب الذي قام عليه نظرية العامل؛

10 ــ انتقاد المحدثين لنظرية العامل في أنها صعبت النحـــــو وعقّدته بكثرة الخلافات باستعمال الأدوات العقلية. غير موضوعي لأنهم لم يفرّقوا بين النحـــــو العلمي والنحو التعليمي؛

11 ــ ضعف مستوى المتعلّمين مؤشّـــر على إعادة تقويم تعليمية النحو بوجه خاص وتعليمية اللغة العربية بوجه عام أي المناهــج (المحتوي، الأهداف والكفاءات، الطرائق والوسائل، عدّة التقويم)، ولا علاقة له بنقد وتقــويم النحــو العلمي بحذف نظرية العامل.

12 ــ الخلاف النحوي عامّة والخلاف الذي سبّبه العـــــامل كان من مظاهره ظهور المصنفات في الخلاف والتي أبرزت على لسطح آراء الكوفيين النحوية، لأن متقدّميهم لم يصنّفوا كتبا خالصة في النحو على غرار الكتاب، والمقتضب عند البصريين.

13 ــ الخلاف النحوي بين المذهبين الكبيرين والذي أكثره من تأثير العامل، كان من أهم العوامل التي أدّت إلى إثراء الفكر النحوي، وهذه الثـــروة الهائلة قامت عليها المذاهب الموالية، بالانتخاب، والتوليف، والابتكار، وانتقى منها المحدثون ما كان أسهل وأقرب إلى الفهم، وأكثر دنوّا من طبيعة اللغة. وكانت رافدا هاما للمتخصّصين في تيسر النحو.

14 ــ المتتبع للمسائل الخلافية النحوية والمتسبّب فيها العامل، بين البصريين والكوفيين، ــ وقد يتعدّى هذا الخلاف إلى نحاة المذهب الواحدة ــ يتبن له:

أ ــ أن مسائل طال فيها الخلاف وكثر فيها الجــدل العقلي وتعدّدت فيها الآراء، ولم نجد لها ثمارا ولا فائدة منها ترجى في خدمة الدرس اللغوي ولا تزيد منفعة للمتعلّم.

ب ــ مسائل خلافية فيها أثر وفائدة للغة العربية، وتعلميتها.

* بالرغم ما قيل عن نظرية العامل إلا أنها تبقى الأقرب إلى حقيقة نظــام اللغة العربية وقوانين الإعراب، على تخلّص من شوائب التكلف وســـــوء التمحّل، أمّا عن الخلافات

النحويّة التي أثارتها وهوجمت بسببها فهـــي ليست كلها سواء فمنها المثمرة، والتي استفاد منها حتى منتقدوها بالاختيار بين الآراء، ومنها ما لا نجد فيها الثمرة.

نأمل أن تكون هذه الدّراسة منطلقا لبحوث تالية تدرس أثر العامل في الخلاف النحوي مع بقية المعمولات (المرفوعـــــات، والمجـــرورات، والتوابـــع) لتصنيف المسائل الخلافية الإعمالية: المثمرة، وغير المثمرة، مع بسط القول في هذه الثمار.

ــ والله ولي التوفيق ــ

الفهارس العامـــــــــة

ـ فهرس الآيات القرآنية.

ـ فهرس الأبيات الشعرية.

ـ قائمة المصادر والمراجع.

ـ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	13	48
	﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾	59	37
	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾	83	206،103
	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَـــــى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ(*) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	184،183	45
	﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾	233	63
آل عمران	﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	179	216
النساء	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾	01	105،103،102
	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	79	161
	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾	176	60
الأنعام	﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾	137	104،102
	﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	149	48
هود	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	78	82
	﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	111	188
يوسف	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾	82	52

الرعد	﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾	35	47
النحل	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	30	54
	﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾	103	100
الكهف	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾	25	101
	﴿ آتُونِـــي أُفْـــرِغْ عَلَيْـــــهِ قِطْـــرًا﴾	96	181،63،60،59، 184
مريم	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	69	104
طه	﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	63	103،101
الحج	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾	40	47
سبأ	﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾	10	83
فاطر	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	28	153
ق	﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾	18	37
	﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾	24	175
	﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾	138	47
القمر	﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾	24	68
	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	49	68
الحاقّة	﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	19	181،64

الجــنّ	﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾	7	60
الغاشية	﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾	22	47
القارعة	﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ(*) نَارٌحَامِيَةٌ ﴾	11، 10	47

فهرس الأبيات الشعرية

البيت الشعري	الشاعــر	الصفحة
وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّــفُ	الفرزدق	10،82، 112
فأينَ إلى أينَ النجاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أتاك اللاّحقون احْبِسِ احْبِسِ	بلا نسبة	60
فهيهاتَ هيهاتَ العقــيقُ وأهلُه وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصلُهْ	جرير	61
فَلَوْ أنَّ ما أَسْعى لأدنَى مَعيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قليلٌ مِنَ المالِ	امرؤ القيس	61، 180
فــكم دقَّت ورقَّت اســترقَّت صــدورُ الرزقِ أعناقَ الرجال	بلا نسبة	62
عَهِدْتَ مُغِيثًا مُغْــنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتّــخِذْ إلاّ فِناءَكَ مَوْئِلاَ	بلا نسبة	63
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًى غَرِيمُهَا	كثير عزة	63
لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا	نسب لِمرار الأسدي، ونسب لِمالك بن زغبة	64
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى العَلُوقُ بِه رِئْمانُ أنفٍ إذا مـــــا ضُنَّ باللَّبَنِ	أفنون التغلبي	94
ما تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنّي بازلُ عامين حديثٌ سنّي لمثل هذا ولدتنـــي أمّي	عمرو بن هشام (أبو جهـــــل)	96
فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فَقِلْ في مقيلٍ نحسُه مُتَغَيِّبِ	امرؤ القيس	96
ولكنّني من حبّهـــــــا لكــميد	بلا نسبة	108
ولو كان عبد الله مولى هجــوته ولكن عبد الله مــولى مواليا	الفرزدق	112
إذا رضيت علي بنــو قشير لعمر الله أعجبني رضاهـــا	قحيف العقيلي	114
فأصبح بطنُ مكةَ مقشعرًّا كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ	الحارث بن خالد المخزومي	125
إذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل	لبيد بن ربيعة	126

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فاسْجِحْ فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا	عقيبة الأسدي	130
وطرفك إما جئتنا فاصْرِفَنَّه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تَنْظُرُ	عمر بن أبي ربيعة	131
أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب	المخبّل السعدي	131
فَرَدَّ على الفُؤادِ هَوَى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤالا وقد نَغْنَى بِها ونَرى عصورًا بَهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرْدَ الخِـدَالا	مرار الأسدي	180
ولمّا أن تَحَمَّلَ آل ليْلى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا	بلا نسبة	180
ولكنّ نَصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بنو عبدِ شمسٍ مِن منافٍ وهاشمِ	الفرزدق	181
وكُمْتًا مُدَماةً كأنّ مُتُونَها جرَى فَوْقَها واستشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	طفيل بن كعب	181
ولقد أَرى تَغْنَي به سَيْفانَةٌ تُصبِي الحليمَ ومِثْلُهَا أَصْبَاهُ	وعلة الجرمي	181
قَضَى كُلُّ ذِي دِيْن فَوَفّى غَريمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًى غريمُها	كثير عزّة	182
دَعِ الخمرَ يشْرَبْها الغُوَاةُ فإنّني رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بِمَكانِها فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنّـــه أخوها غذّتْه أُمُّـــهُ بِلِبانِها	أبوالأسود الدّؤلي	199
تــنْفَكُّ تَسْمَـــعُ مَا حَيِيــ ــتَ بِهَالِكِ حَتَّى تَــكُونَـــهْ	خليفة بن براز	199
ألا أيُّهذا الزّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخْلِدِي	طرفة بن العبد	206
فلم أر مثلَها خُباسَةَ واجِدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعْد ما كدْتُ أَفْعَلَهْ	نسب لعامــربن طفيل وغيره	206
جاءتْ كبيرٌ كَمَا أُخَفِّرَها والقومُ صيدٌ كأنّهمْ رَمِدُوا	صخر الغَيّ بن عبد الله الهذلي	211
وَطَرْفَكَ إِمَا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ كما يَحْسِبُوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ	جميل بن معمر	211
لا تَظْلِمُوا النّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا	رؤبة العجاج	211

211	عدي بن زيد العباديّ	اسمَعْ حديثا كَمَا يوماً تُحَدِّثَهُ عن ظَهْرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سَأَلاَ
212	أوس بن حجر	يُقَلِبُ عيْنيْه كما لأخَافَهُ تَشَاوَسْ رُوَيْدًا إنّنِي مَنْ تأَمَّلُ
214	بلا نسبة	لقد عَذَلَتْنِي أمُّ عمرٍو، ولَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا ما كنتُ حيّا لأَسْمَعَا

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريـــــم برواية حفص.

1 ــ إبراهيم إبراهيم بركات،النحو العربي، دارالنشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

2 ــ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978.

3 ــ إبراهيم السامرائي،النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، لبنان، د.ط، 1968.

4 ــ أحمد أمين، ظهر الإسلام، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، د.ط، 2013.

5 ــ أحمد جميل الشامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوّره، دار الحضارة، بيروت، لبنان،د:ط، 1997.

6 ــ الإستراباذي رضي الدين محمد بن حسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

7 ــ الأشموني أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1939.

8 ــ امرؤ القيس، الديوان ، تح: مصطفي عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط5، 2004.

9 ــ إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

10 ــ ابن الأنباري أبو البركات ،الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002.

11 ــ ـــــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005.

12 ــ ـــــــــــــ، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط ، 1957.

13 ــ ـــــــــــــ، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985.

14 ــ ـــــــــــــ، أسرار العربية، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010.

15 ــ ابن إيَاز البغدادي جمال الدين الحسين بن بدر، قواعد المطارحة في النحو، تح: ياسين أبو الهيجاء، شريف عبد الكريم النجار، علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، د.ط، 2011.

16 ــ بابَشاذ طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدّمة المُحْسِبَة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د.ط، د.ت.

17 ــ بدر الدين بن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، تح: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، مصر، د.ط، 2000.

18 ــ البدراوي زهران، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1981.

19 ــ البركوي زين الدين محمد بن بير علي بن الإسكندر، إظهار الأسرار في النحو، تح: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

20 ــ تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 2009.

21 ــ ـــــــــــــ، الأصول (دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكراللغوي العربي)، الدارالبيضاء، المغرب، ط1، 1981،

22 ــ ـــــــــــــ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر،

ط4، 2000.

23 ــ ـــــــــــ، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د.ط، 1990.

24 ــ ثعلب أبوالعباس أحمد بن يحي: مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1960.

25 ــ الجرجاني عبد القاهر، العوامل المئة، تحقيق وشرح: خالد الجرجاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2،د.ت.

26 ــ الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د.ط، 2003.

27 ــ ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.

28 ــ ـــــــــــ، اللّمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، د.ط، 1988.

29 ــ ـــــــــــ، سِرُّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1993.

30 ــ الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990.

31 ــ ابن الحاجب النحوي أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصّل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د.ط، 1982.

32 ــ الحارث بن خالد المخزومي، الديوان، تح: يحي الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، العراق، ط1، 1972.

33 ــ حبنّكة المدني عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها، وعلومها، وفنونها، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1996.

34 ــ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، فتح الباري(بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله

محمد بن إسماعيل البخاري)، تقديم وتحقيق وتعليق عبد القادر شيبة الحسن، الرياض، السعودية، ط1، 2000.

35 ــ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.

36 ــ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهره، مصر، د.ط، 1972.

37 ــ حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2006.

38 ــ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، م: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د: ط، د: ت.

39 ــ ــــــــــــ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1997.

40 ــ ــــــــــــ، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

41 ــ ابن الخباز أحمد بن الحسين، توجيه اللمع(شرح كتاب اللمع لابن جني)، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الاهرة مصر، ط2، 2007.

42 ــ خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبـــــــوعات جامعة الكويت ، الكويت، ب د.ط، 1974.

43 ــ ــــــــــــ، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001.

44 ــ خلف بن حيان الأحمر البصري، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث النقدي، دمشق، سوريا، ط1، 1961.

45 ــ ابن خلّكان أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أناء أهل الزّمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، 1978.

46 ــ خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، أربد، الأردن، د.ط، 1985،

47 ــ ـــــــــــ، في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط1، 1984

48 ــ الزبيدي أبوبكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالمعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1984.

49 ــ الزبيدي السيد محمد مُرتضي الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965.

50 ــ الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصريين والكوفيين، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط1، 1987.

51 ــ الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو ، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979،

52 ــ ـــــــــــ، أمالى الزّجّاجي، تح: عبد السّلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2، 1987.

53 ــ ـــــــــــ، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

54 ــ الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدِّمياطيّ، دار الحديث ،القاهرة، مصر، د.ط، 2006.

55 ــ الزمخشري جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

56 ــ السبكي تاج الدّين أبي نصر عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمد محمود الطناحي و عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1964.

57 ــ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، د ط، 1994 .

58 ــ السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريا، د.ط، د.ت.

59 ــ سيبويه أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988.

60 ــ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية،ط1، 1985.

61 ــ السيرافي القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحوين البصريين، تح: طه محمد الزيني، مطبعة مصطفي البابي الحبي وأولاده، مصر، ط1، 1955.

62 ــ السيوطي جلال الدّين ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط2، 1979.

63 ــ ـــــــــــ، الإتقان في علوم القرآن، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 2008.

64 ــ ـــــــــــ، الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد فاضلي، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2007.

65 ــ ـــــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، تح: محمد سليمان ياقوت، د.ط، 2006.

66 ــ ـــــــــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد على البجاوى، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، د،ت.

67 ــ ـــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

68 ــ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهر، مصر، ط7 ، 1992 .

69 ــ ـــــــــــــ، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1993.

70ــ الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح عل التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

71ــ الصبان محمد بن علي: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، ب.ط، ب.ت.

72 ــ صبيح التميمي: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهداية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط2، 1990.

73 ــ ابن عاشور محمد الطاهر: التحرير والتنوير، السداد التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984.

74 ــ عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط2، 1971.

75 ــ ـــــــــــــ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1974 .

76 ــ عبد الحميد السيد: تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، مصر، د.ط، 1976 .

77 ــ عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1972.

78 ــ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ط، د.ت.

79 ــ عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2،1992.

80 ــ ـــــــــــــ، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر،ط1،2009.

81 ــ عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1997.

82 ــ ـــــــــــــ، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط2، 1988.

83 ــ عبد الله حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1993.

84 ــ ابن عبد الملك المراكشي أبو عبد الله محمد بن محمد، الذيل والتكملة لكتابيْ الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012.

85 ــ ابن عبد ربّه الأندلسي أحمد بن محمد، العقد الفريد، تح: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط1، 1983.

86 ــ عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1972.

87 ــ ـــــــــــــ، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1986.

88 ــ العسقلاني أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، 2005.

89 ــ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي(في العالم العربي في القرن العشرين)، دار الإسراء، عمان، الأردن،ط1، 2002.

90 ــ ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عَقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 2013.

91 ــ العكبري أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصرين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سالم العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1، 1986.

92 ــ العلوي يحي بن حمزة بن علي، الطِّراز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، ط1، 2002.

93 ــ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر،ط1، 2007.

94 ــ ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبدالقادرالأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، مشق، سوريا، ط1، 1986.

95 ــ عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، السعودية، ط1، 1981.

96 ــ الغلاييني مصطفي، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط28، 1993.

97 ــ فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 2003.

98 ــ الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن ، تح: محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983.

99 ــ الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار الشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1990.

100 ــ الفرزدق، الديوان، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 1987.

101 ــ الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: نصر أبو الوفاء الهوريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ط، 1980.

102 ــ الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، تح: خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، د.ط، 1987.

103 ــ القطفي جمال الدين أبي الحسن علي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1986.

104 ــ كثير عزة: الديوان ، جمع و شرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ، لبنان، د.ط، 1971.

105 ــ لبيد ابن ربيعة: الديوان، شرح الطوسي، تقديم حنا نصر، دار التاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

106 ــ ابن مالك محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، د.ط، 2009.

107 ــ ـــــــــــ شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982.

108 ــ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004.

109 ــ محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي(أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009.

110 ــ محمد الشاطرأحمد محمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، د.ط، 1983.

111 ــ محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1995.

112 ــ محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، دار البيضاء، المغرب، ط2، 2011.

113 ــ ـــــــــــ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي،حلب، سوريا، د.ط، 1971.

114 ــ ـــــــــــ، المفصّل في تاريخ النحو العربي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1979.

115 ــ محمد سليمان ياقوت، النحو العربي (تاريخه)، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 1994.

116 ــ محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.

117 ــ محمد عيد، أصول النحو(في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1989.

118 ــ محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان،ط1، 1987.

119 ــ المرادي الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

120 ــ مصطفي بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي(دراسة تأصيلية وتركيبية)، ط1، 2004.

121 ــ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، ط1، 1979.

122 ــ ــــــــــــ، كتاب الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهره، مصر، ط2، 1982.

123 ــ ممدوح عبد الرحمن، العربية والتفكير النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

124 ــ مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،ط1، 1964.

125 ــ ــــــــــــ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958.

126 ــ ابن النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، القاهرة، ط2،1985.

127 ــ النديم أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق، كتاب الفهرست، تح: رضا تجدد، طهران، ط1، 1971.

128 ــ ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2009.

129 ــ ـــــــــــــ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

130 ــ ـــــــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط، 2005.

131 ــ ياقوت الحموي الرومي: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، ط1، 1993.

132 ــ يحي بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، الرمادي، العراق، ط1، 1990.

133 ــ ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصّل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

134 ــ يوهان فك، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، 1980.

ــ الرسائل الجامعية:

1 ــ بديار البشير، القرائن اللفظية في النحو العربي، مخطوط أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006–2007.

2 ــ بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها(دراسة مصفية تحليلية)، مخطوط رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012–2013.

3 ــ توفيق جعمات، النفي في النحو العربي(منحي وظيفي تعليمي)، مخطوط رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005– 2006.

4 ــ عائشة عبيزة، دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، مخطوط أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

ــ الدوريات:

1 ــ بلقاسم حمام، النحو العربي...صراع العقل والنص، مجلة الأثرــ مجلة الآداب واللغات تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد..العدد الثامن، ماي 2009.

2 ــ فارس محمد عيسى، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات، تصدر عن جامعة عمان ،الأردن ، المجلد الثامن، العدد السادس 1993.

3 ــ ملاوي صلاح الدين، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل، مجلة المخبر في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني،2005.

فهرس الموضوعـــــات

مقدمة	5 ــ 8
تمهيد	9
أ ــ نشأة العامل النحوي	10
ب ــ خصائص المذهبين : البصري والكوفي	12
ج ــ ترجمة ابن الأنباري	13
د ــ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين	18
الفصل الأوّل: نظرية العامل النحوي	28
المبحث الأوّل: العامل النحوي	29
1 ــ العامل لغة واصطلاحا	29
2 ــ حقيقة العامل	35
3 ــ أقسام العوامل عند المذهبين البصري والكوفي	37
3 ــ 1 ــ اللفظية	38
3 ــ 2 ــ المعنوية	41
4 ــ من قواعد نظرية العامل	42
المبحث الثاني: من قضايا نظرية العامل	49
1 ــ التأويل بالحذف	49
1 ــ 1 ــ الحذف	51
1 ــ 2 ــ الحذف والعامل النحوي	53
1 ــ 3 ــ موقف العلماء من التأويل بالحذف	54
2 ــ التنازع في النحو العربي	56
2 ــ 1 ــ تعريف التنازع	57
2 ــ 2 ــ الشروط العامة في العاملين المتنازعيين	59

2 ــ 3 ــ بنية التنازع	62
2 ــ 4 ــ موقف العلماء من قضية التنازع	64
2 ــ 5 ــ التنازع بين الوصفين والتحويليين	65
3 ــ الاشتغال في النحو العربي	66
3 ــ 1 ــ تعريف الاشتغال	66
3 ــ 2 ــ المعالجة التركيبية لأسلوب الاشتغال	67
3 ــ 3 ــ العامل وأسلوب الاشتغال	69
3 ــ 4 ــ موقف النحاة من ظاهرة الاشتغال	70
4 ــ العامل التبويب النحوي	73
4 ــ 1 ــ أنماط التبويب النحوي	73
4 ــ 2 ــ الوظيفيون والتبويب النحوي	78
الفصل الثاني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في ضوء العامل	80
المبحث الأوّل: دراسة تاريخية حول الخلافات النحوية الإعمالية	82
1 ــ نشأتها	82
2 ــ أسباب الخلاف بين المذهبين في تطبيق نظرية العامل	86
2 ــ 1 ــ أسباب داخلية	86
2 ــ 2 ــ أسباب خارجية	88
3 ــ مظاهر الخلاف النحوي في المسائل الإعمالية بين المذهبين	92
3 ــ 1 ــ المناظرات	92
3 ــ 2 ــ المجالس	94
3 ــ 3 ــ كتب الخلاف النحوي	97
المبحث الثّاني: مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء العامل.	100
1 ــ السماع والقياس وأثرهما في الخلافات النحوية الإعمالية بين المذهبين	100
1 ــ 1 ــ السمـــاع	100
1 ــ 2 ــ القيـــاس	111
2 ــ المسائل الخلافية الإعمالية بين المذهبين	114

3 ــ أثر المسائل الخلافية الإعمالية في التبويب النحوي	117
4 ــ المصطلح النحوي (العوامل و المعمولات) بين البصريين والكوفيين	120
المبحث الثالث: نتائج الخلافات الإعمالية بين المذهبين في الدرس النحوي	125
1 ــ نتائج إيجابية	125
1 ــ 1 ــ ظهور المناظرات والمجالس النحوية	125
1 ــ 2 ــ الاختيار والانتقاء وابتكار آراء جديدة	125
1 ــ 3 ــ تيسير النحو	126
1 ــ 4 ــ التوسّع في القواعد	128
1 ــ 5 مصنّفات في الخلاف	128
1 ــ 6 ــ ظهور البحث في أصول النحو	128
2 ــ نتائج سلبية	130
2 ــ 1 ــ تغير الرّوايات وكثرتها	130
2 ــ 2 ــ كثرة الآراء في المسألة الواحدة	131
2 ــ 3 ــ المبالغة في الصناعة النحوية	133
2 ــ 4 ــ الغلو والتشدّد في تطبيق القواعد الإعمالية	134
الفصل الثالث: آراء العلماء في العامل النحوي	135
المبحث الأوّل:النحاة القدامى	138
1 ــ المستنير قطرب	138
2 ــ ابن جني	140
3 ــ ابن مضاء القرطبي	143
المبحث الثاني:النحاة المحدثين	146
1 ــ إبراهيم مصطفى	146
2 ــ إبراهيم أنيس	150
3 ــ تمّام حسّان	154
4 ــ خليل أحمد عمايرة	162
5 ــ الثناء على نظرية العامل	168

الفصل الرابع: أثر العامل في الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ــ دراسة في المنصوبات ــ	172
المبحث الأوّل: أثر العامل في الخلاف النحوي:(الأسماء المنصوبة)	174
1 ــ مسألة لعامل النصب في المفعول به	174
2 ــ مسألة عامل النصب في الاسم المشغول عنه	177
3 ــ مسألة القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع	179
4 ــ مسألة القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب	186
5 ــ مسألة عمل (إنِ) المخففة النصب في الاسم	188
6 ــ مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا	189
7 ــ مسألة عامل النصب في المفعول معه	193
8 ــ مسألة العامل في المستثنى النصب	195
9 ــ مسألة علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت؟	198
المبحث الثاني: : أثر العامل في الخلاف النحوي: (الفعل المضارع)	201
1 ــ مسالة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية	201
2 ــ مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية	203
3 ــ مسالة هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل؟	206
4 ــ مسألة ناصب المضارع بعد لام التعليل	208
5 ــ مسألة هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع	211
6 ــ مسألة هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها	213
7 ــ مسألة هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها؟	217
الخاتمة	221
الفهارس العامة	225
فهرس الآيات القرآنية	226
فهرس الأبيات الشعرية	229
قائمة المصادر والمراجع	232

فهرس الموضوعات	245